

السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ

حَدِيث شَرِيف

تحقيق وتوثيق

الأستاذ محمد الحاج الناصر

السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ

حَدِيثُ شَرِيف

تَحْقِيقٌ وَتَوْثِيقٌ

الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ الْحَاجُّ النَّاصِرُ

1411هـ - 1991م

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد، (مَالِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ وَتَعَزُّ مِنْ تَشَاءُ وَتُذَلُّ مِنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ). (عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ). اللهم صل وسلم وبارك على من اصطفيته من بين أنبيائك ورسلك فشرعت بما أوحيت إليه شعائر الحياة البشرية المثلى، القائمة على أسس مكيئة خالدة لا تتبدل ولا تتغير من العدل والعمل المرتكزين على قاعدة الوحدة بين البشر وعمارة الأرض، وجعلت قوام هذه الشعائر اجتماع الناس على تطبيقها في نسق متكامل يشخصه قائد يتحمل تبعه القيادة وَيُحْمَلُ كل واحد غيره تبعه القيادة ويحمل كل واحد غيره تبعه الإنقياد، وأقامت من معيار العدل سبأراً لصالح القائد، ومن معيار الاعتدال المتمثل في الطاعة والنصح سبأراً لصالح الرعية وسلامتها، وشاءت حكمتك وألطافك أن يكون هذان السباران ركني السلام والأمن، يتحققان على قدر رسوخهما ويضطربان على قدر اختلالهما (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الكرام الأبرار العدول الذين حفظوا سنته

وفقهوا سيرته، فكانوا بما بلغوا عنه قولاً وفعلاً خير خلفاء له، و (خير أمة أخرجت للناس)، وعلى من تبعهم بإحسان يتداولون في حمل أقباس الشريعة وأدائها عنهم خلفاً عن سلف، حافظين ذمة الإسلام المتمثلة في وحدة الأمة الإسلامية والتضامن والتكامل بين أفرادها ومجتماعتها أئمة وقادة، لا يضار تابع بتبعيته ولا ينازع قائد في قيادته، إنما هم (كالجسد الواحد يقوم بذمتهم أدناهم وهم يدٌ على من سواهم)، لا تستخفهم المطامع والمطامح، ولا تستفزهم الرغبات العاجلة والشهوات القاتلة والنزوات الحاطمة الماحقة.

أما بعد، فإن من شر ما ابتليت به الأمة الإسلامية في عصور الفتن ومنها هذا العصر، جرأة طائفة من الناس على القول في سنة رسول الله ﷺ خاصة، وفي بعض شعائر الشريعة عامة بغير علم. عبادة لأهوائهم أو تقنيعة لجهالتهم، تدفعهم إلى ذلك دواعي استغلال الدين في الإحتراف السياسي أو الإفتقار إلى الزاجر العلمي عند المتعالمين الذين يحشرون أنفسهم في العلماء وليسوا من العلم في شيء.

ومن هذا البلاء ما يخب فيه البعض ويوضعون ويبدؤون ويعيدون من «مقولات» فيما روي من طرق شتى من أن رسول الله ﷺ قال: (السلطان ظل الله في الأرض)، أو قولاً قريباً من هذا. فزعم بعضهم أن هذا الحديث يتدنى إلى درك الوضع أو إلى قريب منه. وادعى آخرون «ضمننا» أن هنالك

مرتبة بين الضعيف والموضوع سموها «الواهي»، وابتذل القول في علم الرواية وفي الجرح والتعديل، فأتخذت له الصحف «السوقية» مجالا للتقول والمراء.

والذي أثار هذا الجدل أن الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية جعل من هذا الحديث منطلقا لدرس استهل به الدروس الرمضانية التي دأب المغرب على عقد مجالسها، يتصدرها أمير المؤمنين الحسن الثاني - حفظه الله - . وكان الأستاذ الوزير قد اعتمد رواية لهذا الحديث نقلها السيوطي في «الجامع الصغير» عن ابن النجار الذي ساقه في ذيله ل: «تاريخ بغداد» ، وتكلم في شيخه الذي رواه عنه كلاما لا يجرح عند تأمله تأملا واعيا سند الحديث وإنما يغمز في شيخه ذلك الذي رواه عنه غمزا يتصل بسلوكه الشخصي ولا يرقى إلى المساس بنزاهته في الرواية وإن تناول طريقته في التحديث كما سنبين ذلك في موضعه من هذا البحث.

فبدا لبعض محترفي السياسة الذين لا يجدون حرجا من تعطيل بعض نصوص الشريعة إذا لم يجدوها متسقة مع مسار أو هدف لهم أن يشككوا في صحة هذا الحديث، وأن يقيموا حوله صخبا يحاولون به إحاطة هذا الحديث بأضاليل من الشبهات تصرف الناس عما ينص عليه صراحة من أحكام وما يهدي إليه من مناط، لأنهم يرون في تلك الأحكام وفي ذلك

المناط معوقات عن أهداف دأبوا منذ أكثر من ثلاثين عاما يستهدفونها، تارة يجمعون وطورا يحاولون الإستعلان لها فيكفكفهم الإفتقار إلى الجرأة فيضطرون إلى شيء بين الجمجمة والإستعلان وهو يأملون من ذلك أن تنهيا لهم الظروف التي تسمح لهم بأن يبرزوا صفحتهم أملا ما فتئوا يتعللون به ويتعلقون، وما فتئت الأيام تتوالى وهو أبدا مجرد أمل خلت، فما كان الله ليسلم هذا البلد الذي لبث منذ أربعة عشر قرنا مأرزا لكتاب الله وسنة رسوله إلى ما يطمح إليه ويطمح فيه محترفوا السياسة من خلخلة قواعده وزعزعة أمنه وسلامه وتقويض أنظمتهم واستبدالها بما يضطرب فيه غيره من تجارب وأساليب ونظم، أغلبها لم ينل منه أصحابه غير الوبال.

وظاهرهم آخرون ممن دونهم طموحا رضوا بالموقع الدون وتناولوا إليه بادعاء العلم وما هو منهم وما هم منه في شيء، وكان لهم من يومهم وأمسهم ما يجرهم عن التناول إلى أكثر من الإزدلاف لمحترفي السياسة، لعل أولئك المحترفين يُغفلون أمسهم ويغفلون عن يومهم، استجابة لما يجمعهم بهم من مصلحة عارضة، وإن كانوا بالأمس القريب يسلقونهم بالسنة حداد، فتلك أخلاق الاحتراد السياسي لا تلتزم صدقا ولا ترعى ذمة، بل ولا ترقب افتضاحا في الغد القريب إذا قتضت مصلحة اليوم أن لا ترقبه.

وما كنا لنلتفت إلى هذا الذي يبدؤون فيه ويعيدون لولا أنه يتذرع بالتشكيك فيما روي عن رسول ﷺ - من عدة طرق إلى تحقيق أهداف لو تيسر لهم تحقيقها لعادت بالوبال على هذا البلد الأمين.

وما كان لمسلم صادق الإسلام غيور على سنة رسول الله ﷺ - أن يصمت، والمتربصون بها والمسخرون لها لأهوائهم يحاولون أن يشيعوا حولها أضاليل من الريب والشبهات. فماذا بقي من الإسلام إذا أصبح حديث رسول الله ﷺ - مادة يكيفها الإحتراف السياسي كيف يشاء، يستظهر بها إذا وجد فيها ظهيرا له، وينكرها ويتنكر لها إذا رأى فيها معوقا عن غاياته مناهضا لمقاصده مسفها لأحلامه؟

لذلك رأينا أن نتقصى هذا الحديث الذي جهر بإنكاره وأسر تسفيهه هؤلاء المحترفون، مستظهريين ببعض من يزعمون أنهم من العلماء، ثم هم يفضحون أنفسهم بما يكشفون عنه من أنهم ليسوا من العلم في شيء وليس منهم في شيء. ولولا أن منتسبا إلى العلم عامة وإلى الحديث خاصة أقحم نفسه في ذلك الجدل يحاول أن يظاهر الباطل بما يظن أنه يعوق الحق عن زهقه لكان من الممكن أن لا نستشعر تعين التكليف لكل من أنس من نفسه قدرة بأن يجهر بالحق ويدحض ما يظاهرة هذا المتعالم من أضاليل.

ومن عجب أن تبلغ الجرأة به إلى أن يزعم أنه «من علماء الأزهر» وكلمة «من علماء الأزهر» في ما نعلم إنما تطلق على

من حصلوا على أعلى شهادة يمنحها الأزهر النظامي لا الأزهر العام، وشغلوا أنفسهم بالعمل في الأزهر أو في أحد المعاهد التابعة له سواء كان العمل تعليميا أو إفتاء أو تفرغا للدراسة والبحث. أما الذين حصلوا على شهادة من الأزهر العام وهم طلبة الأروقة التي بقيت من نظامه القديم بعد أن اتخذ نظام الكليات المتخصصة فإنما شهادتهم تلك (عالمية الأزهر العام) أو (عالمية الأغراب)، تشبه أن تكون شهادة محو الأمية ولم تعد تعطى إلا لغير المصريين ولا يسمح لحاملها بانتظام في الوظائف المصرية فضلا عن الاضطلاع بالمهام الأزهرية تعليميا أو بحثا، فشتان بين الشهاداتتين.

وهذا الذي يزعم نفسه «من علماء الأزهر» من حملة هذه الشهادة الأخيرة في ما نذكر، وقد لقيانه في أحد أروقة الأزهر عرفنا به صديقنا الشيخ الفضيل الورتلاني - رحمه الله - في أوائل عام ست وأربعين وتسع مائة وألف، وكان في نفر من أبناء المغرب والجزائر المقيمين في رواق المغاربة يتابعون دروس الأزهر العام، وكان أكبرهم سنا في ما نذكر ونحسبه يومئذ قد حصل على شهادته وكان مزهوا بكتاب سماه «روح وريحان في الرد على من أنكر نزول عيسى بن مريم في آخر الزمان» فرغ من تأليفه لحيته ونحسبه باكورة أعماله، وقد رأينا إشهارا لهذا الكتاب بين كتب أخرى يقول: إنه كتبها في ذيل تخريجه لأحاديث بعض كتب التراث، وهو عمل يتسنى

القيام به لكل من ألف كتب السنن الست المتداولة ودرب على معايشة أبواب الفقه في كتب الفقهاء والمواهمة بينها وبين الأبواب الفقهية في الكتب الست، كما رأينا اسمه في صدر كتاب «المقاصد الحسنة»، ولم يتعرض محققه المحترم هذا له بأي تشكيك أو تحفظ فضلا عن التجريح. فهل لم ينتبه يومئذ إلى أنه «واه» وإنما جاءه اليوم ما أثار فيه هذا الانتباه؟.

نحن نعلم أن الله قد يتدارك بالهداية من شاء لطفه الخفي أن يخرج من الظلمات إلى النور، بيد أننا نتساءل عن المصدر المادي لهذه الهداية. أهو نصره أخيه أم محاولة الالتحاق بالمناضلين في الشيوخة بعد أن قعد عن موكب المجاهدين في الشباب؟

إن الوسيلة التي لجأ إليها هذا الذي عد نفسه من «علماء الأزهر» لنشر «مقولته»، والوصف الذي قدمته به هذه الوسيلة «صحيفة العلم» يمكن أن يفهم منهما أن مما حفز هذا «العالم الأزهرى» إلى تحرير «مقولته» تلك ونشرها، نمط من الحلف المصلحي غير الطبيعي والمناقض لـ: «علاقات تاريخية يعرفها كل أحد ممن له إلمام بتاريخ الأمس القريب.

وإن تصريحه بوشيجة «الرحم» بينه وبين من تصدى لمظاهرتة بتلك «المقولة» وأنها وشيجة الأخوة، يمكن أن يفهم منه أن الحافز الآخر له إلى أن يقحم نفسه في جدل ما كان أغناه عنه وأن يخرج من صمته الذي فرضته عليه عوامل لعل

أضعفها تقدمه في السن... هو تلك الوشيجة التي استهل «مقولته» بالتصريح بها، ولقد أسعفته الحصافة لما فعل، إلا أن يكون تعامله مع الحديث الشريف تعاملًا يظهر أنه لم يتجاوز درجة «الناقل» إلى مستوى «الفقيه» إذ يظهر أن الحرج الذي وقع فيه «أخوه» أسرع بتنبيه ذاكرته إلى حديث أنس وغيره واللفظ لأنس - رضي الله عنه - «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما». ويظهر أنه لم يتذكر من هذا الحديث غير هذا الطَّرَف، ولو قد سمعنا أن له صلة بالأدب العربي لظننا أن ذاكرته بادرته بقول جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم: إذا أنا لم أنصر أخِي وهو ظالم على القوم لم أنصر أخِي حين يُظلم إلا أن يكون قد وقف على هذا البيت في «فتح الباري»، إذ ساقه ابن حجر في خاتمة شرحه لحديث أنس. سنسوق كلامه بعد قليل.

أما حديث أنس هذا الذي أشرنا إليه فأخرجه البخاري في الباب الرابع من كتاب المظالم «الكتاب 41» من «صحيحه» من طريقين فقال — ج: 3. ص: 48. «باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما» —:

حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا هشيم، أخبرنا عبيد الله ابن أبي بكر بن أنس وحميد الطويل، سمع أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول: قال رسول الله ﷺ: (أنصر أخاك ظالما أو مظلوما).

ونحسب أن الحديث الذي حفظه هذا «العالم الأزهري» هو هذا الذي اقتضرت عنه رواية ابن أبي شيبة. ثم قال البخاري:

حدثنا مسدد، حدثنا معتمر، عن حميد، عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً). قالوا: يارسول الله، هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً؟ قال: (تأخذ فوق يديه).

ثم أخرجه البخاري في الباب السابع - كتاب الإكراه «الكتاب 89» من «صحيحه». ج: 8. ص: 59 - فقال:

حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم، أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس - رضي الله عنه - قال رسول الله ﷺ: (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) فقال رجل: يارسول الله، أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره؟ قال: (تحجزه وتمنعه من الظلم فإن ذلك نصره).

ونحسب أن هذا «العالم الأزهري» لم تسعفه ذاكرته بهذا الطرف الأخير إذا كان قد أطلع على الحديثين: حديث مسدد عن معتمر، وحديث محمد بن عبد الرحيم عن سعيد بن سليمان عن هشيم. فما نريد أن نذهب مع ما قد يتبادر إلى الظن من أنه أغفل الطرف الآخر من الحديثين عن عمد وسبق إصرار لأننا نؤثر دائماً التشبُّث بحسن الظن في كل مسلم

يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

وفي شرح حديثي البخاري في «كتاب المظالم» قال ابن حجر في - «فتح الباري». ج: 5. ص: 71/72 -:

(قوله : فقال : تأخذ فوق يديه) كنى به عن كفه عن الظلم بالفعل إذا لم يكف بالقول، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة. وفي رواية معاذ عن حميد عند الإسماعيلي قال: «بكفه عن الظلم فذلك نصره إياه». ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه: «إن كان ظالما فينهه فإنه له نصره». قال ابن بطال: النصر عند العرب الإعانة، وتفسير النصر للظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يؤول إليه وهو من وجيز البلاغة. قال البيهقي: معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه نفسه حسا ومعنى، فلو رأى إنسانا يريد أن يجب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا، مثلا منعه من ذلك وكان ذلك نصرا له. واتحد في هذه الصورة الظالم والمظلوم.

قلت: لفظ الذهبي في - «شُعَبُ الإِيْمَان». ج: 6. ص: 101. ح: 7616 - وساق حديث حميد الطويل عن أنس بلفظ لا يختلف في معناه عن لفظ البخاري -:

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : ومعنى هذا أن الظالم مظلوم من جهته. كما قال الله عز وجل: (ومن يعمل سوءا أو

يظلم نفسه) - آية (110) سورة النساء - فكما ينبغي أن ينصر المظلوم إذا كان غير نفس الظالم ليدفع الظلم عنه كذلك ينبغي أن ينصر إذا كان نفس الظالم ليدفع ظلمه عن نفسه، وإنما كان أمر كل واحد بنصرة أخيه المسلم إذا رآه يظلم وقد رعى نصره لأن الإسلام إذا جمعتهما صارا كالبدن الواحد، كما أن إخوة النسب لو جمعتهما كانا كالبدن الواحد، والدين أقوى من القرابة وأولى بالمحافظة عليه منها.

ثم قال ابن حجر:

وقال ابن المنير: فيه إشارة إلى أن الترك كالفعل في باب الضمان، وتحت فروع كثيرة.

ثم قال:

«لطيفة»: ذكر المفضل الضبي في كتابه «الفاخر» أن أول من قال: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» جندب بن العنبر بن عمر ابن تميم، وأراد بذلك ظاهرة وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية لا على ما فسر النبي ﷺ.

ثم ساق البيت الذي ذكرناه آنفاً.

وسواء كان الحافز أو الحافزان دافعه إلى ما أقحم نفسه فيه من التشكيك في حديث رسول الله ﷺ وادعاء درجة بين الضعيف والموضوع سماها «الواهي» وما إلى ذلك مما حشد في «مقولته» المشار إليها آنفاً، فإن الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ ودفع الغارات عنها ونفي الشبهات والأضاليل واجب

عين على كل مسلم مستطيع، واستجابة لما يقتضيه هذا الواجب، وكشفاً لما يلجأ إليه المحترفون والأدعياء من شبهات، من شأنها لو وقرت في نفوس المسلمين أن تلبس عليهم حكمة التشريع ومناطه في سنة رسول الله ﷺ، وأن يدفع بهم إلى ما قد ينال من وحدتهم ويعصف بأمنهم وسلامهم ويلبسهم شيعاً فيذيق بعضهم بأس بعض، نسوق ما تيسر لنا الاطلاع عليه مما يتصل بهذا الحديث: «السلطان ظل الله في الأرض»، طرقه وأسانيده ومسنديه ومراتب طرقه وما يعضدها من متابعات وفي ذلك نقول ومن الله نسأل التوفيق.

* * *

الحديث روي عن كل من : أبي هريرة، وابن عمر، وأبي عبيدة عامر بن الجراح، وأنس بن مالك، وأبي بكر، وعمر، وأبي بكر.

ولما كان منطلق الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري ومتعلق ذلك الذي زعم نفسه «عالماً أزهرياً» ومن استظهر به أو تطوع لمظاهراتهم من محترفي السياسة وأدعياء العلم هو حديث أبي هريرة، فقد رأينا أن نصدر به هذه الأحاديث، وأن نسوق بقيتها طبقاً لترتيب السيوطي في «الجامع الصغير» الذي استمد منه الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري حديث أبي هريرة، ثم نتبع ذلك بما يسر الله لنا أن نقف عليه مما لم يكن عند السيوطي، ومع كل حديث نسوقه نعرض لما قيل في

سنده ولتصنيف أئمة الرواية له طبقا لما بدا لهم في بعض مسنديه، وذلك بعد أن نترجم لرجال السند، وقد نتبع هذا برأينا في تصنيف الحديث عند أئمة الرواية إذا بدا لنا في حكمهم ما يقتضي التأمل والتمحيص.

حديث أبي هريرة

اعتمد الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري في درسه المذكور أنفا حديث أبي هريرة نقلا عن «الجامع الصغير» للسيوطي الذي عزاه لابن النجار ورمز له بالحسن، ولفظه عند السيوطي — «على هامش فيض القدير للمناوي». ج: 4. ص: 142. ح: 4817 — :

«السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه الضعيف وبه ينتصر المظلوم، ومن أكرم سلطان الله في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة».

ونقله عنه الهندي في — «كنز العمال». ج: 6. ص: 5. ح: 14582 .

ولفظه بسنده عند ابن النجار — «ذيل تاريخ بغداد». ج: 2. ص: 106 — قال:

أخبرنا أبو القاسم عبيد الله بن المبارك ابن السيبي بقراءتي عليه في منزلنا قال: أنبأ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن

أحمد، حدثنا أبو محمد الحسن بن عبد الملك بن محمد بن يوسف إملاء قال: قرأت على أبي محمد الحسن بن محمد خلال قلت له: حدثكم أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين إملاء، حدثنا أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي عبد الله بن وهب عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه الضعيف، وبه ينتصر المظلوم، ومن أكرم سلطان الله عز وجل في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة).

ولم نقف على هذا الحديث مسندا في ما بين أيدينا من مدونات السنة.

قلت: وقد التزم السيوطي بتعيين درجة الحديث الذي يدرجه في «الجامع الصغير» فلا تنزل عن رتبة الضعيف ولا يدرج حديثا يمكن الزعم بأنه موضوع فقال في ديباجة - «الجامع الصغير على هامش فيض القدير» ج: 1. ص: 6/5 -

«هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً، ومن الحكم المصطفوية صنوفاً، إقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر أبريزه، وبالغت في تحرير التخريج: فتركت القشر، وأخذت اللباب، وصننته عما تفرد به

وضاع أو كذاب، ففاق بذلك، الكتب المؤلفة في هذا النوع، كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب... الخ.

وسنعود إلى بيان معنى «الحسن» عند السيوطي وغيره من المشتغلين بصناعة الحديث في موضعه من هذا البحث. والذي يعيننا الآن هو أن ندفع شبهة أخي «العالم الأزهرى» بزعمه من أن «الجامع الصغير» للسيوطي (من كتب لا تمت إلى التحقيق في النقل، ولا يعتمد عليها في التحرير....)، مع أن السيوطي هو صاحب «الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة». وما من أحد من خصومه - وهم من الأقران الذين لا يعتبر قول بعضهم في بعض - استطاع أن يتقول فيه بجرحة عَدَم التحري في نقل الحديث والانزلاق، وإلى نقل الموضوع منها فضلا عن تحسينه.

وبالرجوع إلى سند الحديث عند ابن النجار وتعريفا برجاله قد يتبين لنا الأساس الذي اعتمده السيوطي لاعتبار الحديث في درجة الحسن.

قال ابن النجار:

عبيد الله بن المبارك بن إبراهيم بن مختار بن ثعلب أبو القاسم بن شيخنا أبي محمد الدقاق المعروف بابن السبيعي من أهل «باب الأزج». سمع الحديث الكثير بنفسه وقرأ على المشائخ من صباه إلى أن شاخ، وحصل الأصول الكثيرة وكتب

بخطه واستكتب بخط غيره وبالغ في ذلك، واجتهد من غير فهم ولا معرفة، وكان خطه في غاية الرداءة. ثم إنه فتر وتزهد في ذلك وباع أصوله واشتغل بما لا يليق بأهل الدين، ثم رجع في آخر عمره وعلو سنه إلى سماع الحديث وسلوك طريق الستر، وبذل شيئاً من المال حتى شهد عند قاضي القضاة أبي القاسم عبد الله بن الحسين الدامغاني في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة وست مائة فقبل شهادته، وكان سيء الطريقة في شهادته، يشهد بالزور بحطام يسير يتناوله، ولم يكن محمود الطريقة في الحديث ولا مأمونا - عفا الله عنا وعنه -.

سمع أبا الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطي، وأبا الحسن عبد الحق بن عبد الباقي بن يوسف، وأبا عبد الله بن منصور ابن هبة الله بن منصور الموصلي، وأبا أحمد الأسعد بن يلدرك الجبريلي، وشهادة بنت أحمد الأسعد بن يلدرك الجبريلي، وشهدت بنت أحمد الإبري وجماعة غيرهم من أصحاب ابن بيان وابن نبهان، وابن النرسي، وابن يوسف، وأكثر عن أصحاب بن الحصين، وابني البناء، وابن كادش، والأنصاري. وسمع معنا من الشيوخ، كتبت عنه شيئاً يسيراً. ونقل عنه ابن حجر هذه الترجمة باختصار فلم يوغل في محاولة تجريح الرجل كما فعل فقال في - «لسان الميزان» ج:

4. ص: 111. ترجمة: 226 -.

عبيد الله بن المبارك بن إبراهيم بن المختار بن السبيعي، سمع ابن البطي ومن بعده. قال ابن النجار: وطلب واجتهد

مع قلة فهم، ثم ترك ذلك وزهد فيه وباع أصوله، ثم سمع ورجع إلى سماع الحديث في علو سنه وبذل مالا حتى قبل ابن الدمغاني عبد الله بن الحسن - كذا ولعل صوابه: ابن الحسين - القاضي شهادته، وكان سيء الطريقة في الحديث. توفي سنة تسع عشر - كذا وصوابه: تسع عشرة - وست مائة عن نحو سبعين سنة.

ويظهر من كلام ابن حجر التخرج من بعض ما ساقه ابن النجار من مقولات في صاحبه إذا اقتصر على القول: «وكان سيء الطريقة في الحديث». وقد ألمعنا آنفاً إلى أن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يمكن اعتماده.

على أن ابن النجار نفسه لم يخل من غمز وإن كان فيه القول عامة يتسم بالتوقير والتوثيق.

قال الذهبي في - «سِير أعلام النبلاء» ج: 23. ص: 131/134 ترجمة: 98-:

الإمام العالم الحافظ البارع محدث العراق، مؤرخ العصر محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن حسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي، ابن النجار. مولده في سنة ثمان وسبعين وخمس مائة.

أول سماعه في سنة ثمان وثمانين وهو قليل، وأول دخوله في الطلب وهو حدث سنة ثلاث وتسعين، فسمع من أبي الفرج عبد المنعم بن كليب، ويحيى بن بوش، وذاكر بن كامل، والمبارك بن المعطوش، وأبي الفرج بن الجوزي، وأصحاب ابن

الحصين، وقاضي المرستان، ثم أصحاب ابن ناصر، وأبي الوقت، ثم ينزل إلى أصحاب ابن البطي، وشهدة، وتلا بالعشرة وغيرها على أبي أحمد عبد الوهاب بن سكينه، وجماعة. وارتحل إلى أصبهان، فسمع بها من عين الشمس الثقافية، والموجودين، وإلى هراة، فسمع من أبي روح عبد المعز ابن محمد، وإلى نيسابور، فسمع من المؤيد الطوسي وزينب بنت الأشعري، وب: «مصر» من الحافظ علي بن المفضل.

وخلق، وبدمشق من أبي اليمن الكندي، وابن الحرستاني. قال في أول تاريخه: كنت وأنا صبي عزمت على تذييل الذيل لابن السمعاني، فجمعت في ذلك مسودة، ورحلت وأنا ابن ثمان وعشرين سنة، فدخلت إلى «الحجاز» و «الشام» و«مصر» و «الثغر» و «بلاد الجزيرة» و «العراق» و «الجبال» و«خراسان»، وقرأت الكتب المطولات، ورأيت الحفاظ، وكنت كثير التتبع لأخبار فضلاء بغداد ومن دخلها.

قلت: ساد في هذا العالم.

حدث عنه أبو حامد بن الصابوني، وأبو العباس الفاروشي، وأبو بكر الشريشي، والغرافي، وابن بلبان الناصري، والفتح محمد القزاز، وآخرون. وبالإجازة جماعة.

واشتهر، وكتب عن دب ودرج من عال ونازل، ومرفوع وأثر، ونظم ونثر، وبرع وتقدم، وصار المار إليه ببلده، ورحل ثانيا إلى أصبهان في حدود العشرين، وحج وجاور، وعمل تاريخا حافلا ببغداد، ذيل به واستدرك على الخطيب، وهو في

مئتي جزء ينبيء بحفظه ومعرفته، وكان مع حفظه فيه دين وصيانة ونُسك.

قال ابن الساعي: اشتملت مشيخته على ثلاث آلاف شيخ وأربع مائة امرأة، عرضوا عليه السكنى في رباط شيخ الشيوخ فأبى، وقال: معي ثلاث مائة دينار فلا يحل لي أن أرتفق من وقف، فلما فتحت «المستنصرية» كان قد افتقر فجعل مشغلا بها في علم الحديث.

ألف كتاب «القمر المنير في المسند الكبير» فذكر كل صحابي وماله من الحديث، وكتاب «كنز الإمام في السنن والأحكام»، وكتاب «المؤتلف والمختلف» ذيل به على الأمير ابن ماکولا، وكتاب «المتفق والمفترق»، وكتاب «انتساب المحدثين إلى الآباء والبلدان» وكتاب «عواليه»، وكتاب «انتساب المحدثين إلى الآباء والبلدان» وكتاب «العقد الفائق»، وكتاب «جنة الناظرين في معرفة التابعين»، وكتاب «العقد الفائق»، وكتاب «الكمال في الرجال». وقرأت عليه «ذيل التاريخ»، وله كتاب «الدرر الثمينة في أخبار المدينة»، وكتاب «روضة الأولياء في مسجد ايلياء»، وكتاب «مناقب الشافعي» وغير ذلك، وأوصى إلي وأوقف كتبه بالنظامية فنفذ إلي الشرابي مئة دينار لتجهيز جنازته، وراثه جماعة من الشعراء، وكان من محاسن الدنيا.

توفي في خامس شعبان سنة ثلاث وأربعين وست مئة.

قال ابن النجار في ترجمة بن دحية: لما دخلت «مصر» طلبني السلطان - يعني الكامل - فحضرت عنده، وكان

يسألني عن أشياء من الحديث، وأيام الناس، وأمرني بملازمة القلعة، فكنت أحضر فيها كل يوم.

أخبرنا علي بن أحمد العلوي، أخبرنا محمد بن محمود الحافظ، أخبرنا عبد المعز بن محمد، أخبرنا يوسف بن أيوب، أخبرنا أحمد بن علي الحافظ، أخبرنا أحمد بن عبد له الحافظ، أخبرنا حبيب بن الحسن، أخبرنا عبد الله بن أيوب، أخبرنا أبو نصر التمار، أخبرنا حماد، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: (من كتم علما علّمه أجمه الله تعالى بلجام من نار).

وأخبرنا عاليا أحمد بن هبة الله، عن عبد المعز بن محمد. وفي تاريخ ابن النجار أن والده مات في سنة ست وثمانين وخمس مائة وله ثمان وأربعون سنة، وكان مقدم النجارين بدار الخلافة وكان من العوام.

قلت: لاحظ قول الذهبي — رحمة لله — وهو الإمام الحجة في الحديث والرجال: «وكان يكتب عن دَبٍّ ودرج من عال ونازل».

وترجم له الذهبي أيضا في — «تذكرة الحفاظ» ج: 4. ص: 1428/1429. ترجمة: 1140 — وقال في ترجمته هذه:

(وجمع فأوعى وكتب العالي والنازل وخرج لغير واحد). ثم قال:

وكان من أعيان الحفاظ الثقات مع الدين والصيانة والنسك والفهم وسعة الرواية.

ثم أسند حديثاً عن طريقه.

وقال ابن شاكر في - «فوات الوفيات» ج: 4. ص: 36/37 :

494 - :

محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن
الحافظ الكبير محب بن النجار البغدادي صاحب التاريخ.
وبعد أن ذكر تاريخ مولده وبعض من سمع منهم قال:
وله الرحلة الواسعة إلى «الشام» و «مصر» و «الحجاز»
و «اصبهان» و «خراسان» و «مرو» و «هراة» و «نيسابور».
وسمع الكثير وحصل الأصول والمسانيد، وصنف التاريخ
الذي ذيل به على «تاريخ الخطيب»، واستدرك فيه على الخطيب
فجاء في ثلاثين مجلداً دل على تبحره في هذا الشأن وسعة
حفظه، وكان إماماً ثقة، حجة مقررناً مجوداً، حسن المحاضرة،
كيساً متواضعاً، اشتملت مشيخته لى ثلاثة آلاف شيخ ورحل
سبعاً وعشرين سنة يقال: أنه حضر على تاج الدين الكندي في
مجلس المعظم عيسى أو الأشرف موسى لأنه ذكره وأتى عليه
فقال له الأشرف: أحضره فسأله السلطان عن وفاة الشافعي
ومتى كانت فبهت، وهذا من التعجيز لمثل هذا الحافظ الكبير
القدر فسبحان من له الكمال.

ثم ذكر طائفة من كتبه وساق قطعتين من الشعر نقلاً عن
- «معجم الأدباء» لياقوت الحموي. ج: 19. ص: 49/52 - .
ويظهر أن ابن شاكر نقل ترجمته لابن النجار نقلاً يكاد
يكون حرفياً عن ياقوت الحموي وفي آخر ترجمة ياقوت له

قال:

وأنشدني لنفسه قال :

وقائل قال يوم العيد لي ورأى تمللي ودموع العين تنهمر
مالي أراك حزيناً باكياً أسفا كأن قلبك فيه النار تستعر
فقلت: إني بعيد الدار عن وطن ومملق الكف والأحباب قد هجروا

ثم قال ياقوت - ونقل ابن شاعر قوله هذا حرفياً :-

ونظر إلى غلام تركي حسن الصورة فرمد من يومه فقال:

وقائل قال : قد نظرت إلى وجه مليح فاعتاد كالرمد
فقلت : إن الشمس المنيرة قد يعشى بها الناظر الذي يقدر

وترجم له الصفدي في - «الوافي بالوفيات». ج: 5. ص:

11/9. ترجمة: 1963 - ترجمة نقلها بالحرف من ابن شاعر.

وترجم له ابن كثير في - «البداية والنهاية». ج: 13. ص:

169 -.

وبعد أن أشار إلى مشيخته ورحلاته بما لا يختلف جوهرياً

عن سبق أن نقلنا عنهم قال:

وذكر ابن الساعي أنه - يعني ابن النجار - لما عاد إلى

«بغداد» عرض عليه الإقامة في المدارس فأبى. وقال: معي ما

أستغني به عن ذلك، فاشترى جارية وأولدها وأقام برهة

ينفق مدة على نفسه من كيسه، ثم احتاج، إلى أن أنزل محدثاً

في جماعة المحدثين بالمدرسة المستنصرية حين وضعت، ثم

مرض شهرين وأوصى إلى ابن الساعي في أمر تركته، وكانت

وفاته يوم الثلاثاء الخامس عشر من هذه السنة - يعني سنة ثلاث وأربعين وست مائة - وله من العمر خمس وسبعون سنة وصلي عليه بالمدرسة النظامية، وشهد جنازته خلق كثير، وكان ينادى حول جنازته: هذا حافظ حديث رسول الله ﷺ - الذي كان يتقي الكذب عنه: ولم يترك وارثا، وكانت تركته عشرين دينارا وثياب بدنه، وأوصى أن يتصدق بها، ووقف خزانتي من الكتب بالنظامية تساوي ألف دينار فأمضى ذلك الخليفة المستعصم، وقد أثنى عليه الناس ورثوه بِمَرَاثٍ كثيرة سردها ابن الساعي في آخر ترجمته.

قلت: هذا كلامه في ابن النجار، وهو في مجمله تقدير وتوثيق وتمجيد، لكن في ثنايا بعضه ما يمكن اعتباره جرحا أو قريب من الجرح لمن أراد أن يتعقبه كما تعقب هو صاحبه وشيخه عبيد الله بن المبارك. فقول الذهبي - رحمه الله - في - سِير أعلام النبلاء -: (كان يكتب عمن دب ودرج من عال ونازل). وقوله في «تذكرة الحفاظ»: (وكتب العالي والنازل وخرج لغير واحد). والقطعة الغزلية التي ذكرها ياقوت الحموي ونقلها عنه ابن شاکر وما لابسها من الرمد الذي أصابه لما نظر إلى الغلام التركي المتغزل به، أليس هذا وذاك يستطيع من يريد الغمز فيه أن يتخذه جرحا، كما اقتفى هو ما رآه زلات في شيخه عبيد الله بن المبارك - والله أعلم بمدى صحة ما روي فجرحه بها، على أن أخذه عن هذا الشيخ

وإثباته ما أخذ عنه في تاريخه، وروايته بالاسناد إليه حديث أبي هريرة لا يخلو من أحد الأمرين: إما أن يكون قد أخذ منه ما أخذ، ومنه حديث أبي هريرة، قبل أن يأتي ما وصمه به وجرحه به ولذلك أثبتته ولم يمحه من كتابه، وإذن فحديث أبي هريرة الذي أسنده عن طريقه سليم السند عنده سلامة لا تنزل به — في تقديره — عن درجة «الحسن». وإما أن يكون أخذ عنه ما أخذ، ومنه هذا الحديث، بعد أن أصبح في رأيه متلبسا بما جرحه به، وإذن فتجريحه له باطل، لأن عدم محو ما أخذ عنه من كتابه — ومن بين ما جرحه به شهادة الزور — يعتبر تكذيبا لتجريحه إياه بسوء الشهادة أو جرحا فيه هو يجعل مروياته غير موثوق بها لأنه لا يميز بين ما يرويه عن الصادق الثقة وما يرويه عن من ثبت لديه أنه لا يتورع في شهادته، وتوثيقهم له توثيقا شبه مجمع عليه ينفي هذا الاحتمال الأخير، فبقي أنه أخذ حديث أبي هريرة، وما أخذ عنه غيره قبل أن يجترح ما جرحه به، أو أنه كان بتجريحه له يمارس ما تعورف عليه من كلام الأقران بعضهم في بعض واعتبر لغوا أو كاللغو لا يعتمد عليه للاشتباه في حقيقة مصدره ومدى التزام أصحابه الصدق.

ولكي نستطيع أن نتوهم ما نستعين به على تمييز كلام ابن النجار في عبيد الله بن المبارك لا سيما في ما يتعلق بشاهدته، نسوق ما ذكره المنذري في — «التكملة». ج: 2. ص:

448. ترجمة: 1635 —: في وفيات سنة خمس عشرة وست مائة.

وفي ليلة التاسع والعشرين من ذي القعدة، توفي القاضي الأجل قاضي القضاة أبو القاسم عبد الله بن القاضي الأجل، أبو المظفر الحسين بن القاضي الأجل، أبي الحسين أحمد بن الأجل قاضي القضاة أبي الحسن علي بن القاضي الأجل، قاضي القضاة أبي عبد الله محمد بن علي الدامغاني الشافعي بـ: «بغداد» ودفن من الغد بمقبرة الشونيزي. ومولده في رجب سنة أربع وستين وخمس مائة، سمع من عمه قاضي القضاة أبي الحسن علي بن أحمد بن الدامغاني ومن «أم عتب تجني» بنت عبد الله الوهبانية. وغيرهما.

وحدث. وهو من بيت القضاء والتقدم بـ: «بغداد» وغيرها. وولي قضاء القضاة شرقا وغربا غير واحد، منهم أبو القاسم هذا كان من أهل العلم والمعرفة بالحكم والفرائض والأدب، حسن الطريقة.

قلت: أسرة الدامغاني أسرة حنفية عريقة، التزموا بمذهب أبي حنيفة أبا عن جد، ولست أدري هل وهم المنذري حين وصف أبا القاسم بأنه شافعي أم إنَّ أبا القاسم انتقل إلى مذهب الشافعية، وربما كان ذلك تحت ضغط الاتجاه الرسمي إلى تخصيص الشافعية بالقضاء.

لكن ابن كثير يصفه بأنه حنفي، فهل كان هذا الوصف من ابن كثير ناتجا عن استمرار منه في اعتبار أسرة الدامغاني

حنفية المذهب أم إنه تصحيح لوهم المنذري. الظاهر الاحتمال الأخير هو الأشبه.

قال ابن كثير في - «البداية والنهاية». ج: 13. ص: 82 - في وفيات سنة خمس عشر وست مائة :-

عماد الدين أبو القاسم عبد الله بن الحسين بن الدامغاني الحنفي - لاحظ تنصيبه على أنه حنفي -، سمع الحديث وتفقه على مذهب أبي حنيفة وولي القضاء بـ: «بغداد» مرتين نحو من أربع عشرة سنة - وفي نسخة: نحو من سبع عشرة سنة - وكان مشكور السيرة، عارفا بالحساب والفرائض وقسمة التركات.

قلت: وإلحاق ابن كثير على النص بأن الدمغاني تفقه على مذهب أبي حنيفة، يرجح أن يكون المنذري وأهما، إذ زعم أنه شافعي، وأهم من هذا يبين طبيعة التجريح الذي ألح ابن النجار على ملاحقة شيخه عبيد الله بن المبارك به، فابن النجار شافعي ولم نقف عند غيره على ترجمة لعبيد الله بن المبارك لنستطيع أن نتبين مذهبه أو مذهب أسرته، والصراع بين الشافعية وغيرهم من أتباع مذاهب السنة الثلاثة الأخرى، لا سيما الحنابلة والحنفية في ذلك العصر من أجل التقرب من السلطان والاستئثار بالولايات والمناصب وخاصة القضاء، حفلت بوقائعه المؤلمة مدونات التاريخ. ولعل من أبرز صورته ما كان بين ابن تيمية الحفيد الحنبلي وخصومه من الشافعية

لا سيما السبكي وأنصاره من خصومات أسفرت عن المحنة الظالمة التي أصابت ابن تيمية - رحمه الله -.

لا جرم في مثل هذه الملابس يمكن الافتراض - افتراضا وجيها - بأن تجريح ابن النجار لشيخه تجريحا أصاب الدامغاني نفسه ليس بعيدا عن هذه الخصومات، ويتضح ذلك ويرجح أنه المنذري وابن كثير - وكلاهما من أئمة الجرح والتعديل في عصرهما - اتفقا على الثناء على الدامغاني والإشادة بعلمه وكفايته. ولقبه ابن كثير بـ: «عماد الدين»، ووصف ابن النجار له بقبول المال من عبيد الله بن المبارك نظير قبوله لشهادته وصف لا يستقيم مع شهادة المنذري وابن كثير المشار إليها على علاته. ويظهر أن ابن حجر تخرج هو أيضا من قبوله على علاته فنقل منه في «لسان الميزان» فقرة بعد أن هذبها، إذ أن ابن النجار قال: «وكان يسيء الطريقة في الشهادة». أما ابن حجر فقال: «وكان يسيء الطريقة في الحديث». كما نقلنا عنه آنفا.

ويظهر أن ابن حجر رجح لديه أن عبيد الله بن المبارك بعد أن أضاع أصوله وانصرف عن الحديث والتحديث زمنا، ثم رجع إليهما وقد تقدمت به السن لم يكن حسن الضبط، ولعل ذاكرته لم تعد تسعفه أو شيء من هذا القبيل، فعبر عنه بسوء الطريقة في الحديث. وجلي أن هذه العبارة لا ترقى إلى التكذيب ولا تقرب منه ولا إلى التجريح بما يجعل حديثه منكرا كما

حاول ابن النجار أن يفعل، ولولا أنهم أجمعوا أو كادوا يجمعون على توثيق ابن النجار والتوثيق عليه، ولولا أن تخرجنا لإجماعهم أو لما يشبه أن يكون منهم إجماعا لكان لنا فيه مقال، أدنى جوانبه الشك في سلامة حفظه. فالرجل شافعي المذهب ومع ذلك بهت لما سألته «الأشرف» عن تاريخ وفاة إمامه الشافعي - رحمه الله - . أليس هذا ما يريب في حفظه ولكن جل من لا عيب فيه.

وإذا تتبعنا سند حديث أبي هريرة كما ساقه ابن النجار وجدنا ابن المبارك يقول: أنبأ أبو الفتح... الخ. وأبو الفتح هذا هو ابن البطي العلامة المحدث الثقة.

ترجم له الذهبي وابن نقطة وابن كثير وغيرهم. قال الذهبي في - «سِير أعلام النبلاء». ج: 20. ص: 481/484. برجمة 304 - :

الشيخ الجليل العالم الصدوق مسند العراق أبو الفتح محمد ابن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان البغدادي الحاجب ابن البطي. ولد سنة سبع وسبعين وأربعمئة. اعتنى به والده من الصغر، أجاز له أبو نصر محمد بن محمد الزيني. وبعد أن ذكر طائفة ممن سمع منهم وفيهم الحسن بن عبد الملك اليوسفي قال : وعمر وتفرد ورحل إليه وروى شيئا كثيرا.

ثم ذكر طائفة من حدثوا عنه مباشرة أو بالإجازة.

ثم نقل عن ابن نقطة - «كتاب التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد». ج: 1. ص: 74/75. ترجمة: 77. - وسماه محمد بن

عبد الباقي بن محمد بن سليمان.
وحدث بـ «حلية الأولياء» عن حمد بن أحمد الحداد عن أبي
نُعَيْم الأصبهاني.
ثم قال ابن نقطة:

وهو ثقة صحيح السماع. حدثنا عنه أبو محمد عبد العزيز
ابن الأخضر، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، وأبو
الفتوح نصر بن الحصري بمكة في آخرين. مولده في سنة سبع
وسبعين وأربعمائة. توفي في ثامن عشر جمادى الأولى من سنة
أربع وستين وخمسمائة.
ثم قال الذهبي:

وقال الشيخ موفق الدين: هو شيخنا وشيخ أهل بغداد في
وقته، وأكثر سماعاته على أبي الفضل بن خيرون، وما روى
لنا عن رزق الله والحميدي وحمد غيره. وكان ثقة سهلاً في
السماع.

وقال ابن النجار: كان حريصاً على نشر العلم صدوقاً.
حصل أكثر مسموعاته شراءً ونسخاً ووقفها. سمع منه
الحافظ بن ناصر وسعد الخير والكبار.

وسماه ابن كثير في - «البداية والنهاية» - ج: 13، 260 -:
محمد بن عبد الملك بن عبد الواحد بن سليمان، ووصفه
بأنه المعروف بابن البطي، سمع الحديث الكثير وأسمع ورحل
إليه وقارب التسعين.

وترجم له الصفدي في - «الوافي بالوفيات». ج: 3. ص: 209.
ترجمة: 1196 - وأضاف في ترجمته له إلى ما نقله الذهبي عن
ابن النجار قوله - يعني ابن النجار -:
وكان شيخا صالحا حسن الطريقة محبا للحديث صدوقا
أميناً.

أما أبو محمد الحسن بن عبد الملك بن محمد بن يوسف
فلم نقف له على ترجمة ولا على ذكر في ما بين أيدينا من
المصادر، لكننا وجدنا ترجمة لعالم قُدوة اسمه أبو منصور
عبد الملك بن محمد بن يوسف البغدادي. قال عنه الذهبي في -
«سير أعلام النبلاء». ج: 18. ص: 333/334. ترجمة: 154 -
هو الصدر الأجل، الرئيس القدوة.

ثم قال:

سبط الإمام أبي الحسين أحمد بن عبد الله السوسَنَجَردي
- بضم السن وسكون الواو وفتح السين الثانية وسكون
النون وكسر الجيم وسكون الراء وفي آخرها دال مهملة، نسبة
إلى قرية بنواحي «بغداد يقال لها: سوسنجر - وكان يلقب
بالشيخ الأجل، سمع جده وأبا محمد بن البيهقي، وأحمد بن
محمد بن السلط الأهوازي، وأبا عمر بن مهدي.
حدث عنه ابنه وغير واحد.

قال الخطيب - انظر «تاريخ بغداد». ج: 10. ص: 6434.
ترجمة: 5599 -

وكان أوحده وقته في فعل الخير وافتقار المستورين بالبر ودوام الصدقة والإفضال على أهل العلم والقيام بأمرهم والتحمل لمؤنهم والاهتمام بما عاد من مصالحهم، والنصرة لأهل السنة، والقمع لأهل البدع.

وقيل إن مولده في سنة خمس وتسعين وثلاث مائة. ومات في يوم الثلاثاء ودفن يوم الأربعاء التاسع عشر من المحرم سنة ستين وأربعمائة بمقبرة باب حرب إلى جانب جده لأمه أبي الحسين السوسنجردي.

«هذا كلام الخطيب حرفيا وقد أوجزه الذهبي».

ثم قال:

أرخه ابن خيرون وقال: دفن عند جده لأمه وحضره جميع الأعيان، وكان صالحا عظيم الصدقة، متعصبا للسنة قد كفى عامة العلماء والصلحاء، وكان ذا جاه عريض واتصال بالخليفة - رحمه الله -.

وقال ابن كثير في - البداية والنهاية - ج: 12، ص: 97 - وفيها - يعني في سنة ست وأربعين ومائة - توفي من الأعيان عبد الملك بن محمد بن يوسف بن منصور الملقب بالشيخ الأجل، كان أوحده زمانه يسر بالمعروف والنهي عن المنكر والمبادرة إلى فعل الخيرات وإصلاح الأيدي عند أهلها من أهل السنة مع شدة القيام على أهل البدع ولعنهم، وافتقار المستورين بالبر والصدقة وإخفاء ذلك جهده وطاقته.

ثم ساق واقعة اعتدائها من كراماته ليست من شأننا في هذا المجال. وذكر تاريخ وفاته وأنه توفي عن خمس وستين سنة، وكان يوم موته يوماً مشهوداً حضره خلق لا يعلم عددهم إلا الله عز وجل فرحمه الله تعالى.

قلت: فإن يكن هذا والد أبي محمد الحسن بن عبد الملك - وهو احتمال غير بعيد، وقد يكون راجحاً باعتبار الزمن - فإن جهالة العين ستنتفي عنه، كما أن رواية ابن البطي عنه قد تنفي أو تخفف عنه جهالة الحال.

كما أن رواية أبي محمد هذا عن الخلال مضافة إلى رواية ابن البطي عنه يمكن أن تبعداً معاً صفة جهالة الحال عنه وتقرباه من التوثيق.

والخلال ترجم له الذهبي والخطيب وغيرهم.

قال الذهبي في — «سير أعلام النبلاء». ج: 17. ص: 593/595. ترجمة: 396 - ما موجهه:

الإمام الحافظ المجود، محدث العراق أبو محمد الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي أخو الحسين. ولد سنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة.

ثم ساق أسماء طائفة ممن سمع منهم وممن سمعوا منه. ثم نقل عن الخطيب قوله في - «تاريخ بغداد». ج: 7. ص: 452. ترجمة: 3997 -:

كتبنا عنه وكان ثقة له معرفة وتنبيه، وخرج «المسند» على «الصحيحين»، وجمع أبواباً وتراجم كثيرة. وسألته عن مولده

فقال: في صفر غداة يوم السبت من سنة اثنين وخمسمائة، ومات في ليلة الثلاثاء الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وأربعمائة، ودفن يوم الثلاثاء في مقبرة باب حرب. حضرت الصلاة عليه في جامع المدينة.

ثم أسند الذهبي إلى محمد بن علي الصوري قوله: ما رأيت عيناى بعد عبد الغنى بن سعيد أحفظ من أبي محمد الخلال البغدادي.

ثم أسند الذهبي عن طريقه أحاديث. وانظر - «تذكرة الحفاظ». ج: 3. ص: 1109/1111. ترجمة: 999 -.

أما ابن شاهين الذي روى عنه الخلال هذا الحديث فترجم له الذهبي وآخرون.

قال الذهبي في - «سير أعلام النبلاء». ج: 16. ص: 431/435. ترجمة: 320 -.

الشيخ الصدوق الحافظ العالم شيخ العراق وصاحب التفسير الكبير، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد ابن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي الواعظ.

ثم لخص من - «تاريخ بغداد» للخطيب. ج: 11. ص: 265/268. ترجمة: 6028 - جل ما ساق في ترجمته له ومن تلخيصه هذه القطوف:

مولده - بخط أبيه - في صفر سنة سبع وتسعين ومائتين وقال هو: أول ما كتبت الحديث بيدي في سنة ثمان وثلاث مائة.

ثم ساق طائفة ممن سمع منهم وممن سمعوا منه.
ثم قال:

قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: ثقة مأمون، صنف ما لم يصنفه أحد. وقال أبوبكر الخطيب: كان ثقة أميناً يسكن الجانب الشرقي في ناحية المعترض. وقال الأمير أبو نصر: هو الثقة الأمين سمع بالشام والعراق وفارس والبصرة، وجمع الأبواب والتراجم، وصنف كثيراً.

وقال الخطيب: حدثنا القاضي أبو بكر محمد بن عمر بن اسماعيل الداودي قال: سمعت أبا حفص بن شاهين يقول يوماً: حسبت ما اشتريت به الحبر إلى هذا الوقت فكان سبع مائة درهم قال الداودي: وكنا نشترى الحبر أربعة أرطال بدرهم. قال: وقد مكث ابن شاهين بعد ذلك يكتب زماناً.

قال حمزة السهمي: سمعت الدارقطني يقول: ابن شاهين يلح على الخطأ وهو ثقة. وقال أبو الوليد الباجي: هو ثقة. وقال أبو القاسم الأزهرى: كان ثقة، عنده عن البغوي سبعمئة جزء.

قال الخطيب: وسمعت محمد بن عمر الداودي يقول: ابن شاهين ثقة يشبه الشيوخ إلا أنه كان لحناً، وقال أيضاً: لا يعرف من الفقه لا قليلاً ولا كثيراً، وإذا ذكر له مذاهب الفقهاء كالشافعي وغيره يقول: أنا محمدي المذهب.

قلت: يرحمه الله، أحسبه كان يزهد في الفقه المذهبي لأنه غير عارف به. وآية ذلك قوله: أنا محمدي. وهذا صريح في

إنكاره العدول عن النص إلى الرأي وذلك والله هو الحق.

ثم قال الذهبي نقلاً عن الداوودي:

قال لي أبو الحسن الدارقطني يوماً: ما أعمى قلب أبي حفص بن شاهين! حمل إلي كتابه الذي صنفه في التفسير وسألني أن أصلح ما فيه من الخطأ فألفيته قد نقل تفسير أبي الجارود وفرقه في الكتاب وجعله عن أبي الجارود عن زياد بن المنذر، وإنما هو عن أبي الجارود زياد بن المنذر - يعني زياد بن المنذر هو اسم أبي الجارود -.

قلت: وإذن فكيف وثقه الدارقطني وهو يحكم عليه بأنه لا يعرف الرجال؟! ما أحسب هذا القول من الدارقطني إلا من كلام الأقران بعضهم في بعض، على أن الدارقطني من علماء الشافعية، وأبو حفص ليس ملتزماً بمذهب كما ذكرنا آنفاً.

قال الذهبي:

ثم قال الداوودي: وسمعت ابن شاهين يقول: أنا أكتب ولا أعارض. وكذا حكى عنه البرقاني - يعني ثقة بنفسه - في ما ينقل. قال البرقاني: فلذلك لم أستكثر منه زهداً فيه.

ثم قال الذهبي:

وقال الداوودي: رأيت ابن شاهين اجتمع مع الدارقطني يوماً فما نطق حرفاً.

وتعقبه الذهبي بقوله: ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة ولكنه راوية الإسلام - رحمه الله -.

قال البيهقي: مات في ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة.

وتعقبه الذهبي بقوله: عاش تسعا وثمانين سنة وعاش بعد الدارقطني أياما يسيرة، رحمه الله رحمة واسعة.

وانظر — «تذكرة الحفاظ». ج: 3. ص: 987/990. ترجمة:

923 ـ وابن حجر ـ «لسان الميزان». ج: 4. ص: 283/285.

ترجمة: 809 ـ. والسيوطي — «طبقات الحفاظ». ص:

392/393. ترجمة: 891 ـ.

وأما عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني فترجم

له ابن الخطيب والذهبي وغيرهم.

قال الذهبي في — «سير أعلام النبلاء». ج: 13. ص:

221/237. ترجمة: 118 ـ.

أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث الإمام العلامة

الحافظ شيخ بغداد صاحب التصانيف، ولد بـ: «سجستان»

في سنة ثلاثين ومائتين، وسافر به أبوه وهو صبي فكان

يقول: رأيت جنازة إسحاق بن راهويه.

قال الذهبي: وكانت في سنة ثمان وثلاثين في شعبان. وأول

شيخ سمع منه محمد بن أسلم الطوسي وسر أبوه بذلك لجلالة

الأشج، ومحمد بن يحيى الذهلي.

ثم قال:

وخلق كثير بـ: «خراسان» و«الحجاز» و«العراق» و

«مصر» و«الشام» و«أصبهان» و«فارس». وكان من بحور

العلم بحيث أن بعضهم فضله على أبيه. صنف «السنن» و «المصاحف» و «شريعة المقرئ» و «الناسخ والمنسوخ» و «البعث» وأشياء أخرى.

حدث عنه خلق كثير منهم ابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عمر بن حيويه، وابن المظفر، وأبو حفص بن شاهين وأبو الحسن الدارقطني وذكر طائفة غيرهم.

ثم قال:

وكان يقول: دخلت الكوفة ومعي درهم واحد فأخذت به ثلاثين مدّاً باقلاً - الباقل: الفول بلغة العراقيين - فكنت أكل منه وأكتب عن أبي سعيد الأشج، فما فرغ الباقل حتى كتبت عنه ثلاثين ألف حديث ما بين مقطوع ومرسل وموقف.

- انظر في هذا الخبر وغيره. الخطيب «تاريخ بغداد ج: 9.

ص: 464/468. ترجمة: 5095 -.

ثم قال الذهبي:

قال أبو بكر بن شاذان: قدم أبو بكر بن أبي داود «سجستان» فسأله أن يحدثهم فقال: ما معي أصل. فقالوا: ابن أبي داود وأصل؟! قال: فأثاروني فأمليت عليهم من حفطي ثلاثين ألف حديث. فلما قدمت «بغداد» قال البغداديون: مضى إلى «سجستان» ولعب بهم ثم فَيَّجوا فيجا - أي أرسلوا جماعة - إكثروهُ بستة دنانير إلى سجستان ليكتب لهم النسخة فكتب وجيء بها وعرضت على الحفاظ

فخطؤوني في ستة أحاديث، منها ثلاثة أحاديث حدثت بها كما حدثت، وثلاثة أخطأت فيها.

هكذا رواها أبو القاسم الأزهري عن ابن شاذان ورواها غيره فذكر أن ذلك كان بـ: «أصبهان». وكذا روى أبو علي النيسابوري الحافظ عن ابن أبي داود فالأزهري واهم. ثم نقل الذهبي عن الخلال قوله:

كان ابن أبي داود إمام أهل العراق ومن نصب له السلطان المنبر. وقد كان في وقته بالعراق مشايخ أسند منه ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو.

ثم أسند الذهبي إلى أبي حفص بن شاهين قوله: أملى علينا ابن أبي داود سنين، وما رأيت بيده كتاباً إنما كان يملي حفظاً فكان يقعد على المنبر بعد ما عمي ويقعد دونه بدرجة ابنه أبو معمر، بيده كتاب فيقول له: حديث كذا، فيسرده بحفظه حتى يأتي على المجلس.

وبعد أن ذكر الذهبي ثناء بعض العلماء عليه قال:

وكان عزيز النفس مدلاً بنفسه سامحه الله.

ونقل في ذلك خبراً كأنه يعزز به مقالته فقال:

قال أبو حفص بن شاهين: أراد أبو علي بن عيسى أن يصلح بين ابن أبي داود وابن صاعد فجمعهما، وحضر أبو عمر القاضي فقال الوزير: يا أبا بكر أبو محمد أكبر منك فلو قمت إليه، فقال: لا أفعل. فقال الوزير: أنت شيخ زيف. فقال:

الشيخ الزيف الكذاب على رسول الله ﷺ. فقال الوزير: من الكذاب؟ قال: هذا. ثم قال، وقال: تتوهم أنني أذل لك لأجل رزقي وأنه يصل إلي على يدك؟! والله لا آخذ من يدك شيئاً. قال: فكان الخليفة «المقتدر» يزن رزقه بيده ويبيعت به في طبق على يد الخادم. الخليفة «المقتدر» يزن رزقه بيده ويبيعت به في طبق على يد الخادم.

ونقل الذهبي عن أبي أحمد الحاكم قوله:

سمعت أبا بكر يقول لأبي زرعة الرازي: ألق علي حديثاً غريباً من حديث مالك، فألقى علي حديث وهب بن كيسان عن أسماء، حديث «لا تُحَصِّرَ فيحصى الله عليك». رواه عن عبد الرحمن بن شيبه وهو ضعيف، فقلت له: يجب أن تكتبه عني عن أحمد بن صالح عن عبيد الله بن نافع عن مالك فغضب أبو زرعة وشكاني إلى أبي وقال: أنظر ما يقول أبو بكر. قلت: الحديث صحيح أخرجه الشيخان في الزكاة. ثم نقل عن الدارقطني قوله عنه: ثقة، كثير الخطأ في الحديث.

وعن ابن عدي قوله في - «الكامل». ج: 4. ص: 1577/1578 - : لولا شرطنا أول الكتاب أن كل من تكلم عنه متكلم ذكرته في كتابي هذا، وابن أبي داود قد تكلم فيه أبوه وإبراهيم الأصبهاني ونسب في الابتداء إلى شيء من التعصب، ونفاه ابن فرات من بغداد إلى واسط ورده علي بن عيسى، وحدث وأظهر فضائل علي ثم تحنبل فصار شيخاً فيهم وهو معروف

بالطلب، وعامة ما كتب مع أبيه أبي داود ودخل مصر والشام والعراق وخراسان وهو مقبول عند أصحاب الحديث. وأما كلام أبيه فيه فلا أدري إيش تبين له منه.

قلت: وكان ابن عدي قد نقل قبل أن يثبت مقولته هذه بسنده عن علي بن الحسين بن الجنيد قوله:

سمعت أبا داود السجستاني يقول: ابني عبد الله هذا كذاب، وقول ابن صاعد: كفانا ما قال أبوه فيه. وقول ابراهيم الأصبهاني أبو بكر بن أبي داود كذاب. وقول عبد الله بن محمد البغوي: لما قرأ رقعة يسأله فيها عن حديث: «أنت والله منسلخ من العلم».

وبعد أن ساق الذهبي شيئاً مما ذكر فيه ابن عدي ومما أسند إليه، ومنه قول محمد بن الضحاك بن عمرو بن عاصم يقول: أشهد على محمد بن يحيى بن منده بين يدي الله تعالى أنه قال: أشهد على أبي بكر بن أبي داود بين يدي الله أنه قال: روى الزهري عن عروة قال: حَفِيتُ أَظَافِيرَ فُلَانٍ مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يَتَسَلَّقُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ - قال - يعني الذهبي - : هذا باطل وإفك بيِّن، وأين إسناده إلى الزهري؟ ثم هو مرسل. ثم لا يسمع قول العدو في عدوه، وما أعتقد أن هذا صدر من عروة أصلاً، وابن أبي داود إن كان حكى هذا فهو خفيف الرأس، فلقد بقي بينه وبين ضرب العنق شبر لكونه تفوه بمثل هذا البهتان، فقام معه وشد منه رئيس

أصبحان محمد بن عبد الله بن حفص الهمداني الذكواني وخلصه من أبي ليلى أمير أصبهان، وكان انتدب له بعض العلوية خصما، ونسب إلى بكر المقالة، وأقام عليه الشهادة محمد بن يحيى بن منده الحافظ، ومحمد بن العباس الأخرم، وأحمد بن علي بن الجارود. واشتد الخطب وأمر أبو ليلى بقتله فوثب الذكواني وجرح الشهود مع جلالتهم فنسب ابن منده إلى العقوق ونسب أحمد - يعني ابن علي الجارود - إلى أنه يأكل الربا، وتكلم في الآخر - يعني ابن علي الجارود - إلى أنه يأكل الربا وتكلم في الآخر - يعني محمد بن الأخرم - وكان الهمداني الذكواني كبير الشأن، فقام وأخذ بيد أبي بكر وخرج به من الموت، فكان أبو بكر يدعو له طول حياته ويدعو على أولئك الشهود.

حكاها أبو نعيم الحافظ ثم قال: فاستجيب له فيهم، منهم من احترق ومنهم من خلط وفقد عقله. قال أحمد بن يوسف الأزرق: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: كل الناس مني في حل إلا من رماني ببغض علي - رضي الله عنه - . ثم نقل الذهبي قول ابن عدي: «ونسب في الابتداء... الخ» وقد نقلناه آنفا.

ثم قال الذهبي:

كان شهما قوي النفس وقع بينه وبين ابن جرير، وبين ابن صاعد وبين الوزير أبي عيسى الذي قربه.

قال محمد بن عبد الله القطان: كنت عند ابن جرير فقليل:
ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل الإمام علي. فقال ابن
جرير: تكبيرة من حارس.

وتعقب الذهبي هذه المقالة بقوله: لا يسمع هذا من ابن
جرير للعداوة الواقعة بين الشيخين.

ثم عرض الذهبي إلى ما سبق من قول أبيه فيه.
وتعقبه بقوله: لعل قول أبيه فيه - إن صح - أراد الكذب في
لهجته، فإنه حجة في ما ينقله أو كان يكذب ويوري في كلامه،
ومن زعم أنه لا يكذب أبدا فهو أرعن، نسأل الله السلامة من
عثرة الشباب، ثم إنه شاخ وارعوى ولزم الصدق والثقى.
ثم روى أنه مات في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاث
مائة. ونقل عن أبيه عبد الأعلى قوله: توفي أبي وله ست
وثمانون سنة وأشهر.

وأما أحمد بن عبد الرحمن بن وهب الذي روى عنه
السجستاني فترجم له كل من الرازي وابن حجر والمزي وابن
عدي والذهبي وابن حبان وغيرهم.

قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب». ج:1. ص:54/56.
ترجمة: 91 -

أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم
المصري بحشل - بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها شين
معجمة لقب له - أبو عبد الله ابن أخي عبد الله بن وهب،

أكثر عن عمه، تفرد مسلم عن الستة بالإخراج له، وروى عن الشافعي وإسحاق بن الفرات وبشر بن بكر، وعن مسلم وابن خزيمة وأبو حاتم وابن جرير والساجي وغيرهم.

وقال الرازي في — «الجرح والتعديل». ج: 2. ص: 59/60.

ترجمة: 91 -

يعد في المصريين.

ثم قال:

سألت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه فقال: ثقة. ما

رأينا إلا خيرا. قلت: سمع عن عمه؟ قال: أي والله.

ثم قال:

وسمعت أبي يقول: أدركته وكتبت عنه. ثم روى عن أبيه

قوله: سمعت عبد الله بن شعيب بن الليث يقول: أبو عبد الله

ابن أخي ابن وهب ثقة، ونقل عن أبي زرعة ما يدل على

ارتيابه فيه. وأردف ذلك بقوله: سمعت أبي يقول: حدثنا أبو

عبد الله ابن أخي ابن وهب.

ثم قال:

كتبنا عنه وأمره مستقيم. ثم جاءني خبره أنه رجع عن

التخليط وسئل - أي عنه - بعد ذلك فقال: كان صدوقا.

وقال المزي في — «تهذيب الكمال». ج: 1. ص: 387/391.

ترجمة: 68 -

وقال الحاكم أبو عبد الله: سمعت أبا عبد الله محمد بن

يعقوب الحافظ يقول: سمعت ابن إسحاق - يعني ابن خزيمة

- وقيل له: لِمَ رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس: «إذا حضر العشاء». فإنه ذكر أنه وجدته في درج من كتب عمه في قرطاس. وأما سفيان ابن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث فرواها، وكلمناه فلم يرجع عنها فاستخرت الله وتركت الرواية عنه.

وانظر ابن حجر في - «تهذيب التهذيب». ج: 1. ص: 54/56. ترجمة: 91 -.

وقال ابن عدي في - «الكامل». ج: 1. ص: 188/189:-
رأيت شيخ أهل مصر الذين لحقتهم مُجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من دونهما. وسألت عبدان عنه فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر بن الصرح يحسن فيه القول، ومن لم يلحق حرمة اعتمد أبا عبيد الله في نسخ حديث ابن وهب كنسخة عمرو بن الحارث وغيره، وكل من تفرد عن عمه نسي. فذلك الذي تفردوا به وجدوه عنده وحدثهم به، من ذلك أيضا «كتاب الرجال» يرويه عن عمه عمرو بن سواد وقد كتبوه عنه أيضا.

حدثنا محمد بن هارون البرقي عنه وكتبا ونسخا سوى ما ذكرته مما تفرد به غيره قد حدثهم هو به، وسمعت محمد بن

محمد بن الأشعث يقول: كنا عند أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب فمر عليه هارون بن سعيد الأملي وهو راكب فسلم عليه، فقال: ألا أطرفك بشيء؟ فقال له أبو عبيد الله: وما ذاك؟ جاءني أصحاب الحديث فسألوني عنك فقلت لهم: إنما يسأل أبو عبيد الله عنا، ليس نحن نسجل عنه وهو الذي كان يستملي لنا عند عمه، وهو الذي كان يقرأ لنا على عمه أو كما قال.

ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث وكره روايته عن عمه. ثم قال:

وكل ما أنكروه عليه فيحمل وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره ولعله خصه به.

ثم ساق أحاديث مما أنكروه عليه، وليس منها حديث: «السلطان ظل الله في الأرض» وبين مأخذهم عليها وهي مأخذ في السند وليست في المتن.

ونقل ابن حجر - المرجع السابق - عن أبي سعيد بن يونس قوله: توفي في شهر ربيع الآخر سنة مائتين وأربعة وستين، ولا تقوم بحديثه حجة.

ثم قال ابن حجر:

ذكر أبو يعلى الجبائي أن البخاري روى في الجامع عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب، وأنه أبو عبيد الله هذا. وقد وهم الحاكم أبو عبد الله هذا القول، وقال ابن الأخرم: نحن لا

نشك في اختلاطه بعد الخمسين وإنما ابتلي بعد خروج مسلم من مصر. وقال الدارقطني: تكلموا فيه وأشار إلى بعض ما أشاروا إليه من أحاديث.

ثم قال:

وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين وابن القطان من المتأخرين.

وترجم له الذهبي في - «سير أعلام النبلاء». وفي «ميزان الاعتدال».

فقال في - «سير أعلام النبلاء». ج: 12. ص: 317/323. ترجمة: 122 - ورمز بأن مسلم أخرج له :-

الحافظ العالم المحدث أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب بن مسلم القرشي مولاهم المصري، ويعرف بـ «بحشل» ابن أخي عالم مصر عبد الله بن وهب. أكثر عن عمه جدا وعن الشافعي، وبشر بن بكر وجماعة. حدث عنه مسلم محتجا به. وأبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن جرير الطبري والطحاوي وأبو بكر بن زياد وعبدان وابن خزيمة وعبد الرحمن بن أبي حاتم وخلق كثير من المشارقة والمغاربة.

وبعد أن ساق كلامهم فيه مما نقلنا جانباً منه آنفاً قال:

كان من أبناء التسعين - رحمه الله -، وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحة، فخمسة أحاديث منكورة في جنب ذلك

ليست بموجبة لتركه. نعم ولا هو من القوة كيونس بن بدار.
ولم يصف شيئاً في - «ميزان الاعتدال». ج: 1. ص: 113/114.
ترجمة: 444 - على ما ساقه من كلامهم في «سير أعلام
النبلاء».

وذكره ابن حبان في - «المجروحين». ج: 1. ص: 149 -
فقال: من أهل مصر يروي عن عمه. حدثنا عنه شيوخنا: ابن
خزيمة وغيره.

وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن
خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له كأن
الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها، ثم ساق له حديثاً مما أنكر
من حديثه.

وأما عبد الله بن وهب الذي روي عنه أحمد وابن عدي
وابن أخيه، وترجم له كل من ابن حجر والذهبي والرازي
 وغيرهم.

قال ابن حجر في - «تهذيب التهذيب». ج: 6. ص: 71/74.
ترجمة: 140 -:

عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أخرج له الجماعة. قال
عن نفسه: ولدت سنة 125، وطلبت العلم وأنا ابن سبع عشرة
سنة. ولحق بجوار ربه سنة سبع وتسعين ومائة.

قال عنه أحمد بن حنبل: كان ابن وهب له عقل ودين
وصلاح. وقال: صحيح الحديث يفصل السماع من العرض

والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبتته! قيل له: إنه كان يسيء الأخذ. قال: قد كان ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحا.

وقال أحمد بن صالح: حدث ابن بكير يقول: ابن وهب أفقه من ابن القاسم.

وقال هارون بن عبد الله الزهري: كان الناس بالمدينة يختلفون في الشيء عن مالك فينتظرون قدوم ابن وهب حتى يسألوه عنه.

وقال الحارث بن مسكن شهدت ابن عيينة يقول: هذا ابن وهب شيخ أهل مصر.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: نظرت في نحو ثلاثين ألفا من حديث ابن وهب في مصر وغير مصر لا أعلم أنني رأيت له حديثا لا أصل له وهو ثقة.

وقال أبو حاتم ابن حبان: جمع ابن وهب وصنف وهو حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم ويحيى، يجمعون ما رويوا من المسانيد والمقاطيع وكان من العباد.

وقال ابن عدي في - «الكامل» - ج: 4، ص: 1521 -

وابن وهب من جلة الناس ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما إلى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية عنه مثل عمرو بن الحارث، وحيوة بن شريح، ومعاوية بن

صالح، وسليمان بن بلال وغيرهم من ثقات الناس ومن ضعفاءهم، ومن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته استغنى أن يذكر له شيء. ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات.

ووصفه الذهبي في — «سير أعلام النبلاء». ج: 9. ص: 234/223. ترجمة: 63 — فقال:

«الإمام شيخ الإسلام أبو محمد الفهري مولاهم المصري». وقال في أثناء الترجمة: وبلغنا أن مالكا الإمام كان يكتب إليه: «إلى عبد الله بن وهب مفتي أهل مصر». ولم يفعل هذا مع غيره. وقد ذكر عنده ابن وهب وابن القاسم فقال مالك: ابن وهب عالم وابن القاسم فقيه.

ونقل عن أبي زرعة قوله: نذرت لابن وهب في نحو ثم ثمانين ألف حديث.

— الرازي في — «الجرح والتعديل». ج: 5. ص: 190/189. ترجمة: 879 —.

ونقل الذهبي عن الرازي — المرجع السابق — قوله: حدثنا أبي حدثنا حرمة سمعت ابن وهب يقول: نذرت أنني كلما اغتبت إنساناً أن أصوم يوماً فأجهدني فكنت أغتاب وأصوم، فنويت أنني كلما اغتبت إنساناً تصدقت بدرهم فحبب الدرهم تركت الغيبة.

وتعقبه الذهبي بقوله: هكذا والله كان العلماء، وهذا هو ثمرة العلم النافع، وعبد الله حجة مطلقاً وحديثه كثير في

الصحيح وفي دواوين الإسلام، وحَسْبُكَ بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً.

ثم قال الذهبي:

أكثر في تواليفه من المقاطع والمعضلات، وأكثر عن ابن سمعان وبابته. وقد تَعَقَّبَ بعض الأئمة على ابن وهب في أخذه الحديث وأنه كان يترخص في الأخذ، وسواء ترخص ورأى ذلك سائغاً أو تشدد، فمن يروي مائة ألف حديث ويذر المنكر في سعة ما يروي فإليه المنتهى في الإتيان.

أما الزهري وسعيد بن المسيب - رحمهما الله - وأبو هريرة - رضي الله عنه - فلا نجدنا بحاجة إلى الترجمة لهم فهم فوق كل مقال.

ولم نقف على حديث أبي هريرة هذا عند غير ابن النجار، ولكن وقفنا عليه بأسانيد أخرى من طريق صحابة آخرين - رضي الله عنهم - تشهد له - وقد أشرنا إليها آنفاً - ونحن نسوقها واحداً بعد الآخر على الترتيب الذي ذكرناه عندما أشرنا إليها. ويتراءى لنا أن السيوطي - رحمه الله - اعتبرها عندما حسن هذا الحديث ونحسبه اعتمد في تحسينه - مع أنه متفرد الإسناد - على قاعدة الترمذي من الجمع بين «الحسن» و «الغريب» مما سنبينه في موضعه من هذا البحث.

على أننا قبل ذلك نسوق أحاديث عن أبي هريرة من طرق وبأسانيد مختلفة، فيها «الصحيح»، وجلها لا ينزل عن درجة

«الحسن» لها علاقة بموضوع هذا الحديث، فإن لم تبلغ درجة الشهادة له فليست بأدنى درجة من أن تكون صالحة للاستئناس بها في تصنيفه، ولن نعرض لأسانيدنا بما قاله أئمة الجرح والتعديل لأنها ليست أساسية في هذا البحث، حسبنا أن نعزو كل حديث إلى مصدره، وأن نسوق سنده كاملاً، تيسيراً للراغب في الزيادة من متابعة عملية التمييز والتمحيص أن يكون على بينة من مصادرها.

وهذا الحديث أسنده من طرق شتى عن كل من: الأعرج وهمام وأبي سلمة وأبي صالح وأبي علقمة وهذه طرقه.
قال ابن أبي شيبة في — «الكتاب المصنف». ج: 12. ص:
212. ح: 12576 —:

حدثنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني).

وقال أبو يعلى في — «مسنده». ج: 11. ص: 154. ح: 6272 —:
حدثنا أبو خيثمة، حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني).

ثم قال — نفس المرجع. ص: 212. ح: 6341 —:
وبإسناده — يعني داود بن عمرو الضبي: حدثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة — عن النبي ﷺ —

قال: (إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه، فإن هو اتقى وعدل كان له بذلك أجر وإن أمر بغيره، فإن عليه منه، وإنما الإمام ليؤتم به، وقال الحميدي في «مسنده». ج: 2. ص: 477. ح: 1123:-

حدثنا سفيان قال: حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاع الله». وقال أحمد في «مسنده». ترتيب أحمد شاكر. م: 7. ج: 14. ح: 7330:-

قرىء على سفيان سمعت أبا الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فسمعت سفيان يقول: «من أطاع أميري فقد أطاعني ومن أطاعني فقد أطاع الله عز وجل». وقال البخاري في «صحيحه». ج: 4. ص: 8:-

حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب قال: حدثنا أبو الزناد أن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني، وإنما الإمام جنة يُقاتل من ورائه ويُتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجرا وإن قال بغيره فإن عليه منه».

وقال مسلم في «صحيحه». ج: 3. ص: 1466/1467. ح: 1835:-

حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني).

وحدثني زهير بن حرب، حدثنا ابن عيينة عن أبي الزناد بهذا الأسناد ولم يذكر «ومن يعص الأمير فقد عصاني».

وقال أبو داود في - «سننه». ج: 3. ص: 82. ح: 2757:-

حدثنا محمد بن الصباح البزاز، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إنما الإمام جنة يقاتل به).

وقال النسائي في - «السنن». ج: 7. ص: 155/156:-

أخبرنا عمران بن بكار قال: حدثنا عياش قال: حدثنا شعيب قال: حدثني أبو الزناد بما حدثه عبد الرحمن الأعرج، بما ذكر أنه سمع أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ قال: (إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجرا، وإن أمر بغيره فإن عليه وزرا).

وقال البغوي في - «شرح السنة». ج: 10. ص: 68/69. ح:

2477:-

أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي، أخبرنا أحمد بن عبد الله النعيمي، أخبرنا محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن

اسماعيل، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، أخبرنا أبو الزناد أن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (نحن الآخرون السابقون).

وبهذا الإسناد: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني فإن الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به فإن أمر بتقوى الله وعد فإن له بذلك أجرا، وإن قال بغيره فإن عليه منه».

وتعقبه بقوله: هذا حديث متفق على صحته.

وقال أحمد في — «مسنده». م: 8. ج: 16. ص: 40/39. ح: 8119 — من صحيفة همام وسندها عندها عنده: —

حدثنا عبد الرزاق بن همام، حدثنا معمر عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ.

وقال رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني).

وقال مسلم في — «صحيحه». ج: 3. ص: 1467. ح: 1835 —: وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وسلم بمثل حديثهم.

وحدثنا أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب عن حيوة أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدثه قال: سمعت أبا هريرة يقول عن

رسول الله ﷺ — بذلك وقال: (من أطاع الأمير). ولم يقل: «أميري» وكذلك في حديث همام عن أبي هريرة. وقال البغوي في - «شرح السنة». ج: 10. ص: 41. ح: 2451

أخبرنا أبو علي حسان بن سعيد المنيعي، أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد بن حميش الزيادي، أخبرنا أبو بكر محمد ابن الحسين القطان، حدثنا أبو الحسن أحمد بن يوسف السلني، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني). وتعقبه البغوي بقوله: هذا حديث متفق على صحته. وقال عبد الرزاق في - «مصنفه». ج: 11. ص: 329. ح: 20679:

عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني). وقال أحمد في - «مسنده» ترتيب شاكر. م: 7. ج: 14. ص: 76. ح: 7643:

حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، أخبرنا الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وساق الحديث المتقدم مثل رواية أبي

معاوية سواء.

وقال البخاري في - «صحيحه». ج: 8. ص: 104:-

حدثنا عبدان، أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري
أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة - رضي
الله عنه - يقول: إن رسول الله ﷺ قال: (من أطاعني فقد
أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد
أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني).

وقال مسلم في - «صحيحه». ج: 3. ص: 1466. ح: 1835:-

وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس
عن ابن شهاب، أخبره قال: حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: (من أطاعني
فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري
فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني).

وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا ابن
جريج عن زياد عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن
أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ بمثله
سواء.

وقال النسائي في - «السنن». (المجتبى). ج: 7. ص: 154:-

أخبرنا يوسف بن سعيد قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج
أن زياد بن سعد أخبره أن ابن شهاب أخبره أن أبا سلمة
أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: (من

أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن
أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني).
قال ابن أبي شيبه في «الكتاب المصنف». ج: 12. ص:
212-213. ح: 12575-:

حدثنا وكيع بن الجراح قال: حدثنا الأعمش عن أبي صالح
عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:
(من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع الإمام فقد أطاعني،
ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى الإمام فقد
عصاني).

- 12577 - حدثنا وكيع قال: حدثنا الأعمش عن أبي صالح
عن أبي هريرة قال: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر
منكم، قال: «الأمراء».

وقال أحمد في - «مسنده». ترتيب أحمد شاكر. مجلد: 7. ج:
14. ص: 173/174. ح: 7428-:

حدثنا أبو معاوية ووكيع قالوا: حدثنا الأعمش عن أبي
صالح عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد
أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع الأمير -
وقال وكيع: الإمام - فقد أطاعني، ومن عصى الأمير - وقال
وكيع: الإمام - فقد عصاني).

وقال أبو داود الطيالسي في - «مسنده». ص: 318/319. ح:
2432-:

حدثنا شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (من أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني).

وقال الخطيب في - «تاريخ بغداد» ج: 8. ص: 72 - في آخر ترجمته لأبي علي النيسابوري، «ترجمة: 4150» -:

وقال أبو عبد الله - يعني محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري -: سمعت أبا علي يقول: اجتمعت بـ «بغداد» مع أبي أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة وأبي بكر الجعابي وأبي أحمد الزيدي فقالوا: يا أبا علي، تملي علينا من حديث نيسابور مجلسا نستفيد من آخرنا فامتنعت. فما زالوا بي حتى أملت عليهم ثلاثين حديثا، ما أجاب واحد منهم في حديث منها إلا إبراهيم بن حمزة، فإنه أجاب في حديث واحد. أملت عليهم عن أبي عمرو الحيري عن إسحاق بن منصور عن أبي داود - يعني الطيالسي - عن شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله). الحديث.

وقال ابن كثير في - «تفسيره» ج: 1. ص: 528 - عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ يَطْعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ - آية: (80) سورة النساء -:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن سنان، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال

رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني).

وتعقبه ابن كثير بقوله: وهذا الحديث ثابت في الصحيحين عن الأعمش به.

وقال ابن ماجه في - «سننه». ج: 4. ح: 3 - :
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله).

ثم قال - نفس المرجع. ج: 2. ص: 954. ح: 2859 - :
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد، قالوا: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أطاعني، فقد أطاع الله. ومن عصاني، فقد عصى الله. ومن أطاع الإمام، فقد أطاعني. ومن عصى الإمام، فقد عصاني).

وقال البغوي في - «شرح السنة». ج: 10. ص: 41/40. ح: 2450 - :

أخبرنا الإمام أبو علي الحسن بن محمد القاضي، حدثنا طاهر الزيادي، حدثنا محمد بن عمر بن حفص التاجر، حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن عمر الكوفي، أخبرنا وكيع عن الأعمش

عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع الإمام فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى الإمام فقد عصني).
وتعقبه البغوي بقوله: حديث متفق على صحته.
وقال أحمد في - «مسنده» م: 9. ج: 17. ص: 107. ح: 9003:

حدثنا بهز، حدثنا حماد بن سلمة قال أنبأنا يعلى بن عطاء عن أبي علقمة - وقال أبو عوانة الأنصاري - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني، والأمير مجبئ فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه إذا وافق ذلك قول الملائكة غفر لكم، وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا).

وقال مسلم في - «صحيحه» ج: 3. ص: 1466. ح: 1835: وحدثني أبو كامل الجحدري، حدثنا أبو عوانة عن يعلى بن عطاء عن أبي علقمة قال: حدثني أبو هريرة من فيه إلى في قال: سمعت رسول الله ﷺ.

وحدثني عبيد الله بن معاذ حدثني أبي.
وحدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر.
قالا: حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء، سمع أبا علقمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - نحو حديثهم.

قلت: وهذه الأحاديث على اختلاف طرقها ومراتبها تتفق في جوهرها مع ما يدل عليه حديث أبي هريرة «السلطان ظل الله في الأرض»، فإن لم تبلغ درجة الشهادة له فلا أقل من أن تقوي الأحاديث التي سنسوقها في الفصول التالية وهي شهادة له لا سبيل إلى المراء في ذلك.

على أنني وقفت في «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي ما يقوى ويرجح الاحتمال الذي عرضته حين وقفت عند ترجمة أبي محمد الحسن بن عبد الملك بن الحسن بن يوسف فذكرت أنني لم أقف على من عرف به وبينت الاحتمال أن يكون أحد ابني عبد الملك بن الحسن بن يوسف أبي منصور.

ذلك بأن ابن الجوزي قال في ترجمته لأبي منصور - ج: 8. ص: 251. ترجمة: 299 -:

«وتوفي ابن يوسف - يعني عبد الملك بن الحسن بن يوسف، وقد يطلقون عليه ابن يوسف ويغفلون أباه الحسن وقد يلقبونه باليوسفى - في داره بباب المراتب يوم الثلاثاء ودفن يوم الأربعاء لأربع عشرة من محرم هذه السنة - يعني سنة 460 للهجرة - «بقبر أحمد» - ويظهر أن في هذا خطأ مطبعيا ولعل صوابه: بقبر أمه، بدليل ما بعد - وأبيه وجده لأمه أبي الحسين بن السوسنجردي، وغسله القاضي أبو الحسين بن المهتدي، وصلى عليه ابنه أبو محمد الحسن....

داخل المقصورة وتبعه مائة ألف رجل سوى النساء، وعطلت أسواق بغداد».

ثم ساق — نفس المرجع. ج: 9. ص: 52. ترجمة: 83 — حكاية جاء فيها:

«ورد بغداد — يعني محمد بن أحمد أبا جعفر البخاري البيكندي المتكلم داعية الاعتزال في أيام أبي منصور عبد الملك بن محمد بن يوسف، فمنعه أن يدخلها. فلما مات ابن يوسف دخلها وسكنها وما بها. قال شيخنا عبد الوهاب: كان كذابا». وهذه الحكاية تبين مدى حرص أبي منصور على صيانة السنة النبوية من المتكلمين والكذابين، واستعمال نفوذه العريض في الدولة لذلك.

وقد سبق أن ذكرنا أن أبا محمد الحسن، الذي نرجح أنه ابنه بأخذه عن الخلال وأخذ ابن البطي عنه، تَصَوَّلُ جهالة الحال في شأنه. وإذ ترجح لدينا الآن أنه ابن عبد الملك بن يوسف هذا وأن أباه على مثل ما ذكرنا من الحرص على

كان متفرد الإسناد - كما ألعنا آنفا - على قاعدة الترمذي من وصفه بعض مروياته المتفردة بالحسن والغرابة مما سنبينه في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

حديث ابن عمر:

قال البيهقي في «شعب الإيمان». ج: 6. ص: 16/15. ح:

7369_-:

أخبرنا أبو سعد الماليني: أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، حدثنا محمد بن علي بن عمر رواد، حدثنا بشر بن بكر، حدثنا سعيد بن سنان بن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة، عن ابن عمر أن النبي ﷺ: (إن السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإذا جار كان عليه الإصرُ وعلى الرعية الصبر، وإذا جارت الولاة قحطت السماء، وإذا منعت الزكاة هلكت المواشي، وإذا ظهر الزنا ظهر الفقر والمسكنة وإذا خفرت الزمة أديل الكفار).

رواه ابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى عن بشر بن بكر. وأبو المهدي سعيد بن سنان في «شعب الإيمان» عند أهل العلم بالحديث.

وتعقبه زغلول محقق الكتاب بقوله لم يروه ابن خزيمة في الصحيح. وقد رواه البزار في «كشف الإسناد». (1590) ثم أشار إلى رواية الديلمي والقضاعي له وكلام الهيتمي.

وقد أخرجه ابن زنجويه في - «الأموال». ج: 1. ص: 77. ح: 32 - بلفظ فيه بعض الاختلاف وبسند مرسل فقال -:

أخبرنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة قال: إن رسول الله ﷺ: (السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإذا جار كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر).

وتعقبه شاكر ذيب فياض محققه بقوله - بعد أن ذكر من أخرجه غير ابن زنجويه، وكلام الألباني عنه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» وهم جميعا ضعفوه من أجل سعيد بن سنان وهو متروك -:

وليس لسعيد بن سنان ذكر في إسناد ابن زنجويه إنما ضعفه لإرساله أولا، إذ كثير بن مرة تابعي وهم من عده في الصحابة كما في - «التقريب». ج: 2. ص: 131 - ولأجل عبد الله بن صالح ومعاوية بن صالح.

ووصله القضاعي كما وصله البيهقي، لكنه اقتصر على الطرف الأول منه فقال في - «مسند الشهاب». ج: 1. ص: 201. ح: 304 -:

أخبرنا هبة الله بن إبراهيم بن عمر الخولاني، أخبرنا أبو عمرو غزوان بن القاسم المقرئ، حدثنا أحمد - وهو ابن جامع - حدثنا أحمد بن يحيى، حدثنا بشر بن بكر، حدثنا سعيد بن

سنان (عن أبي الزاهرية) عن كثير بن مرة، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ - قال: (السلطان ظل الله في الأرض، يأوى إليه كل مظلوم).

وذكره الديلمي في - «الفردوس». ج: 2. ص: 343. ح: 3553 - ولفظه عنده :-

(دون إسناد) «السلطان ظل الرحمن في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإن عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإن جار وحاف وظلم كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر».

كما ذكره الهيثمي في - «مجمع الزوائد». ج: 5. ص: 196 - وتعبه بقوله: رواه البزار وفيه سعيد بن سنان أبو مهدي وهو متروك.

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير». ج: 6. ص: 142/143. ح: 4816 -

وعزاه إلى الحكيم الترمذي والبزار والبيهقي في «الشعب» ورمز له بالضعف. ثم ذكر - ص: 144. ح: 4820 - رواية الديلمي في «الفردوس» ورمز لها بالضعف، وعنه نقلهما الهندي في - «كنز العمال». ج: 6. ص: 4. ح: 14581. وص: 5. ح: 14585 -

وعرض له الألباني في - «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة». ج: 2. ص: 69/70. ح: 604 - فقال:

«السلطان ظل من ظل الرحمن في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإن عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر وإن جار أو حاف أو ظلم كان عليه الإصر، وعلى الرعية الصبر، وإذا جارت الولاة قحطت السماء، وإذا منعت الزكاة هلكت المواشي، وإذا ظهر الربا (وفي نسخة: الزنا) ظهر الفقر والمسكنة، وإذا أخفرت الذمة أديل الكفار».

وتعقبه الألباني بقوله: موضوع. أخرجه تمام في «الفوائد» (81/80/5) وفي النسخة الأخرى (50/49/5) وابن عدي في «الكامل» (175/5).

قلت: لم أقف عليه في مظانه من «الكامل» لابن عدي وترجمة سعيد بن سنان عند ابن عدي ليست في - ج: 1. ص: 175 - لكن في - ج: 3. ص: 1200/199 / وليس فيها ذكر لهذا الحديث.

وذكره التبريزي في - مشكاة المصابيح - ج: 2. ص: 328. ج: 3718 - فقال:

وعن ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: (إن السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإذا جار كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر).

ويظهر أن هذا الحديث من زياداته إذ لم أجده في كتاب «الإمارة والقضاء» من مصابيح السنة «للبيهقي وهو أصل المشكاة».

ويظهر أن الخطيب التبريزي اطمأن إلى سند الحديث وأورثته فأدرجه في كتابه لأنه قال في مقدمة الكتاب - ج: 1. ص: 4:-

«فأودعت كل حديث منه في مقره كما رواه الأئمة المتقنون والثقات الراسخون».

ثم سرد من استمد منهم من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد ثم قال:

«وإني إذا نسبت الحديث إليهم كأني أسندت الحديث إلى النبي ﷺ - لأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه».

ثم ذكر منهاجه في الكتاب وأنه قسم كل باب منه إلى ثلاثة فصول:

«أولها ما أخرجه الشيخان أو أحدهما»

«وثانيها ما أورده غيرهما من الأئمة المذكورين».

وثالثها - وفيه زاد هذا الحديث - ما اشتمل على معنى الباب من ملحقات مناسبة مع المحافظة على الشريعة - أي من إضافة الحديث إلى راويه من الصحابة والتابعين ونسبته إلى مخرجه من الأئمة المذكورين -

قلت: لكنه - رحمه الله - لم ينسب حديث ابن عمر هذا إلى المصدر الذي أخذه منه خلافا لما التزم به مما سقناه آنفا وكثيرا ما يفعل ذلك.

حدثنا ابن قتيبة، حدثنا محمد بن علي بن عم رواد - صوابه: ابن عمر رواد -، حدثنا بشر بن بكر، حدثنا سعيد ابن

سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (إن السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإذا جار كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر فإذا جارت الولاة قحطت السماء، وإذا منعت الزكاة هلكت المواشي، وإذا ظهر الزنا ظهرت الفتن والمسكنة وإذا أخفرت الذمة أديل الكفار).

سعيد بن سنان هذا، ذكره ابن معين في - «تاريخه» ج: 2. ص: 201. ترجمة: 5087 - فقال:

سعيد بن سنان أبو المهدي ليس بثقة.

وقال الرازي في - «الجرح والتعديل». ج: 4. ص: 29/28. ترجمة: 114-:

سعيد بن سنان أبو مهدي، روى عن أبي الزاهرية ويزيد ابن عبد الله عريب، وروى عنه ابن فضيل، وسلامة بن جواس، وبشر بن بكر.

أخبرنا ابن أبي خيثمة في ما كتب إلي قال: أخبرني - وفي نسخة حدثني - أبو محمد صاحب لي من بني تميم ثقة قال: قال أبو مسهر: حدثنا صدقة بن خالد قال: حدثني أبو مهدي سعيد بن سنان مؤذن حمص وكان ثقة مرضيا.

سمعت أبي يقول: سمعت دحيما يقول: أبو المهدي ليس بشيء، لزم أبا الزاهرية وشبهه دحيم بجعفر بن الزبير وبشر

ابن نمير، وقال: بشر بن نمير أحسن حالا منه.
سألت أبي عن أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي فقال:
ضعيف الحديث، منكر الحديث. يروى عن أبي الزاهرية عن
كثير بن مرة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ - بنحو من ثلاثين
حديثاً أحاديث منكراً.
سألت أبا زرعة عن سعيد بن سنان أبي مهدي فأوماً بيده
أنه ضعيف.
أخبرنا يعقوب بن إسحاق الهروي في ما كتب إلي قال:
حدثنا عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى بن معين: سعيد بن
سنان أبو مهدي فقال: ليس بشيء.
وقال البخاري في - «التاريخ الكبير». ج: 3. ص: 448/477.
ترجمة 158-:
سعيد بن سنان أو مهدي الحمصي الكندي عن أبي الزاهرية
منكر الحديث.
وترجم له ابن عدي في - «الكامل». ج: 3. ص:
1196/1199-:
ونقل بعدة أسانيد عن يحيى بن معين عدم توثيقه له.
وعن البخاري قوله: منكر الحديث.
وعن النسائي في - «الضعفاء والمتروكين». ص: 126 ترجمة:
283 - قوله:
متروك الحديث.

ثم أسند إليه - كعادته فيمن يترجم لهم أحاديث شتى.
ثم قال:

ولأبي مهدي سعيد بن سنان هذا غير ما ذكرت من الأحاديث، وعامة ما يرويه وخاصته عن أبي الزاهرية غير محفوظة ولو قلنا: إنه هو الذي يرويه عن أبي الزاهرية لا غيره، جاز ذلك لي، وكان من صالحه أهل الشام وأفضلهم إلا أن في بعض رواياته ما فيه.

وأسند العقيلي في - «الضعفاء والمتروكين». ج: 2. ص: 108/107. ترجمة: 578 - إلى البخاري ويحيى كلامهما فيه.
ثم أسند إليه حديثاً وتعقبه بقوله: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

وقال الذهبي في - «الميزان». ج: 2. ص: 143/145: سعيد بن سنان - ورمز إلى أن ابن ماجة انفرد من بين الستة بالإخراج له - أبو مهدي الحمصي ضعفه أحمد.
ثم ساق كلام يحيى نقل عن الجوزجاني قوله: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة.
وساق كلام البخاري والنسائي. ثم نقل أحاديث مما أسند إليه ابن عدي، ومنها حديث ابن عمر «السلطان ظل الله في أرضه». وأحاديث أخرى.

ثم قال:
ولأبي مهدي أحاديث كثيرة وهو بين الضعف. قال الجوزجاني - وهو الذي كاد يتهمه بالوضع -:

كان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته:

وقال:

كنا نستمطر رحمة الله عليه. قيل: توفي سنة ثمان وستين ومائة.

قلت: ومن عجب أن ابن حجر لم يترجم لسعيد بن سنان هذا في «لسان الميزان». لكنه ترجم له في - «تهذيب التهذيب». ج: 4. ص: 46/47. ترجمة: 74 - تبعا للمزي في «التهذيب» ورمز كما رمز الذهبي إلى أن ابن ماجة أخرج له من الستة. وساق كلام يحيى والبخاري والجوزجاني، والنسائي وثناء أبي اليمان عليه في فضله وعبادته.

ونقل عن أحمد بن صالح المصري قوله: منكر الحديث ما أعرف من حديثه إلا حديثين أو ثلاثة، وقول دحيم: ليس بشيء، وبشير بن نمير أحسن حالا منه، ورواية عثمان الدارمي عن ابن المديني قوله: لا أعرفه. وكلام البخاري والنسائي وأبي حاتم وابن عدي وابن أبي خيثمة. وقد تقدم. ونقل عن يحيى بن صالح الوحاظي أنه ما سنة ثلاث وستين ومائة. وقال يزيد بن عبد ربه: مات سنة ثمان وستين سنة مولدي.

ونقل عن ابن حبان قوله في - «المجروحين». ج: 1. ص: 322.

منكر الحديث لا يعجبني الاحتجاج بخبره.

قلت: لكنَّ ابن حجر أسقط جملة من كلام ابن حبان لها دلالتها العميقة وهي قوله: «إذا انفرد»، ومعنى ذلك أن ابن حبان لا يمتنع من الاحتجاج بخبر سعيد بن سنان إذا لم ينفرد به بل كان معه غيره... فتأمل.

ثم قال ابن حجر:

وكان ابن معين سيء الرأي فيه، ونسخته أكثرها مقلوبة. وقال المروزي عن أحمد: ليس بشيء. وقال أبو بكر البزار: سيء الحفظ.

ثم قال:

وقال مسلم في - «الْكُنَى والأَسْمَاء» - ص: 109: منكر الحديث. وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم. ثم أشار إلى قول الدارقطني: يضع الحديث. ونص كلام أحمد في - «العلل» - ج: 2. ص: 517. الفقرة: 3409-:

سعيد بن سنان تركت حديثه. ويقال: سنان بن سعد، حديثه حديث مضطرب.

قلت: يظهر أن علمهم بسعيد هذا مضطرب أيضا فكيف يستقيم حكمهم عليه أوله؟! ولسنا ندري لماذا بلغ الدارقطني في تجريحه إلى حد اتهامه بالوضع منفردا بذلك عن غيره من نقدة الرجال، وهو اتهام لم يقل به ابن حبان على تشنجه عادة وإسرافه في التجريح ولا قرب من القول به ابن معين

وهو الشديد في تجريح الرجال، وإن كان يضطرب أحيانا في من لا يجرحه منهم ما بين التوثيق والتصديق ونفي البأس مما يجعل المحقق يقف طويلا عند أحكامه، واقتصر أحمد وهو العدل العادل - رحمه الله - على وصف حديثه بالاضطراب لكنه هو أيضا لم يكن متثبتا من اسمه أهو سعد بن سنان أم سنان بن سعد. ثم إن عامة من تحدثوا عنه بالتجريح أو بما دون التجريح لم يتفقوا على تسميته أهو سعد أم سعيد؟!

وابن عدي ذكر أن الثوري روى عنه، والثوري حجة وإن قالوا في بعض من روى عنهم وذكروا عنه أنه علل روايته عنهم بقدرته على تمييز ما هو كذب مما هو صدق، على أن أغلب من ذكروه أجمعوا على الثناء على دينه ووصفه بالعبادة والصلاح. فلماذا إذن جرحوه؟ أمن أجل اضطرابه؟ وما هو هذا الاضطراب؟ أمنشؤه سوء الحفظ، أم ضياع كتابه، أم عدم شيوع الإعجام في ذلك العهد وما نشأ عنه من تجريحهم للصحافيين لما ترتب عن عدم شيوع الإعجام من خلطهم في قراءة ما يكتبون؟

هذه الأسئلة وغيرها تصرفنا عن مجاراتهم في المبالغة في تضعيف سعيد بن سنان قد تكون له أحاديث لم يعرفوها عن غيره فوصفوها بأنها «منكرة». وسنعرض لعبارة النكارة عندهم في موضعها إن شاء الله تعالى - لكن لم يزعم أحد أن جميع أحاديثهم من هذا القبيل، وحديث ابن عمر هذا الذي

نحن بسبيل تمييزه وتمييز بعض مسنده ممن تكلموا عنهم ليس من هذا القبيل ما في ذلك شك لأن له شواهد من أحاديث غيره مسندة عن غير طريق سعيد بن سنان فضلاً عما سنسوقه بعد قليل مما يتفق معه من أحاديث من رتب مختلفة، لكن قبل هذا نمضي في الترجمة لمن أسند عنهم سعيد ابن سنان هذا الحديث.

أما أبو الزاهرية حدير بن كريب الذي روى عنه سعيد بن سنان فترجم له الرازي في — «الجرح والتعديل». ج: 3. ص: 295. ترجمة: 1313 — فقال:

حدير بن كريب أبو الزاهرية الحميري، ويقال الحضرمي، حمصي روى عن أبي أمانة وعن عبد الله بن بسر، روى عنه معاوية بن صالح والأحوص بن حكيم. أخبرنا ابن أبي خيثمة في ما كتب إلي قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الزاهرية فقال: اسمه حدير بن كريب، مرأهـل حمص وهو شامي ثقة.

سألت أبي عن أبي الزاهرية قال: ليس به بأس. قلت: الذي ورد في — «تاريخ ابن معين». ج: 2. ص: 1040. ترجمة: 5177 — لفظه:

أبو الزاهرية حدير بن كريب. ولم يعقب عليه بشيء. وقال البخاري في — «تاريخه». ج: 3. ص: 98. ترجمة: 340. حدير بن كريب أبو الزاهرية الشامي، سمع عبد الله بن بسر، وأبا أمانة، قاله نعيم بن وهب عن معاوية بن صالح.

روى عنه الأحوص بن حكيم.

وترجم له المزي في — «تهذيب الكمال». ج: 5. ص:
491/492. ترجمة: 1144 — إلى أن مسلم وأبا داود والنسائي
وابن ماجة أخرجوا له فقال:

حدير بن كريب الحضرمي، ويقال: الحميري أبو الزاهرية
الحمصي وكان أميا لا يكتب، روى عن جبير بن نفير
الحضرمي — البخاري في «الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود،
والنسائي — وحذيفة بن اليمان، وذي مخبر الحبشي، ورافع
أبي الحسن الشامي وعبد الله بن بسر المازني — أبو داود،
والنسائي — وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعتبة بن عبد
السلمي، وكثير بن مرة — أبو داود، والنسائي، وابن ماجة —
ويزيد بن شريح وأبي أمامة الباهلي وأبي ثعلبة الخشني،
وأبي الدرداء، وأبي عتبة الخولاني — ابن ماجة —.

وذكر في من رواوا عنه: أبا مهدي سعيد بن سنان — ابن
ماجة — ومعاوية بن صالح الحضرمي — مسلم، وأبو داود،
والنسائي —.

ثم قال:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة وعثمان بن سعيد الدارمي عن
يحيى بن معين ويحيى بن عبد الله العجلي ويعقوب بن
سفيان والنسائي: ثقة. وقال الدارقطني: لا بأس به إذا روى
عنه ثقة. وقال محمد بن سعد: توفي سنة تسع وعشرين

ومائة في خلافة مروان بن محمد وكان ثقة إن شاء الله، كثير الحديث — «الطبقات الكبرى». ج: 7. ص: 450 —. وكذلك قال خليفة بن خياط ويحيى بن جابر البلاذري في تاريخ وفاته. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: مات سنة مائة. وكذلك قال البخاري عن عمر بن علي وقال: أخشى أن لا يكون محفوظا. وحكى أبو بكر بن خيثمة عن يحيى بن معين وأبو الحسن المدائني أنه توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز — يعني ما بين سنتي تسعة وتسعين ومائة وواحد — وروى له البخاري في كتاب «القراءة خلف الإمام» وغيره والباقون سوى الترمذي — «الكنى والأسماء». ص: 42.

وقال العجلي في — «معرفة الثقات». ج: 1. ص: 289. ترجمة: 276 —.

حدير بن كريب أبو الزاهرية شامي ثقة. وترجم له الذهبي في — «سير أعلام النبلاء». ج: 5. ص: 193. ترجمة: 71 — ورمز إلى أن مسلم وأبا داود والنسائي وابن ماجة أخرجوا له فقال:

حدير بن كريب الحمصي إمام مشهور من علماء الشام وذكر في من روى عنهم أبا أمامة التاهلي، وفي من روى عنه سعيد بن سنان. وروى له كرامة إن كانت حقا فهي خير تكريم له. قال: «قتيبة: حدثنا شهاب بن خراش عن حميد بن أبي الزاهرية عن أبيه قال أغفيت في صخرة بيت المقدس

وجاءت السدنة فأغلقوا علي الباب، فما انتبهت إلا بتسبيح الملائكة فوثبت مذعورا فإذا المكان صفوف فدخلت معهم في الصف».

وترجم له ابن حجر في - « تهذيب التهذيب ». ج: 2. ص: 219/218. ترجمة: 402 - ولم يصف شيئا إلى ما نقلنا آنفا عمن سبقه.

وذكره ابن حبان في - « الثقات ». ج: 4. ص: 83 - فقال: حدير بن كريب أبو الزاهرية الشامي الحمصي يروي عن أبي أمامة وعبد الله بن بسر، روى عنه معاوية بن صالح وأهل الشام. مات في إمارة عبد الملك، وقد قيل إنه مات سنة تسع وعشرين ومائة.

أما كثير بن مرة الذي روى عنه أبو الزاهرية فقال عنه البخاري في - « التاريخ الكبير ». ج: 7. ص: 208. ترجمة: 907: كثير بن مرة أبو شجرة الحضرمي الرهاوي سمع معاذًا. قال الليث عن يزيد بن أبي حبيب: أدرك كثير سبعين بدريا، وروى قتادة عن الحسن بن عبد الرحمن عن كثير ويقال: كثير أبو القاسم أيضا.

وقال الرازي في - « الجرح والتعديل ». ج: 7. ص: 157. ترجمة: 872:

كثير بن مرة الحضرمي أبو شجرة الحمصي، روى عن معاذ ابن جبل وعمرو بن عنبسة وعقبة بن عامر. وروى يزيد بن

أبي حبيب أنه قال: أدرك سبعين بدرية. وروى عنه خالد بن معدان ومكحول وأبو الزاهرية والحسن بن عبد الرحمن ويزيد بن أبي حبيب.

وقال ابن سعد في - «الطبقات الكبرى» ج: 7. ص: 148-
كان ثقة. قال عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد: قال:
حدثني يزيد بن أبي حبيب أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى
كثير بن مرة الحضرمي وكان قد أدرك ب: «حمص» سبعين
بدرية من أصحاب رسول الله ﷺ. وقال الليث: وكان
يسمى الجند المقدم. قال: فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع
من أصحاب رسول ﷺ من أحاديثهم لإحديث أبي هريرة
فإنه عندنا.

ووصفه الذهبي في - «سير أعلام النبلاء» ج: 4. ص:
47/46. ترجمة: 11 - بأنه:

الإمام الحجة. وقال أرسل عن النبي ﷺ. وساق نفرا
ممن روى عنهم وممن روا عنه. وقال:

وثقه ابن سعد وأحمد والعجلي - أنظر «معرفة الثقات» ج:
2. ص: 225. ترجمة: 1545 - وفيه يقول: تابعي ثقة - و
«غيرهما» - كذا وصوابه: وغيرهم - وقال ابن خراش:
صدوق، وقال النسائي: لا بأس به.

وبعد أن ساق كلام يزيد بن أبي حبيب المتقدم، روى عن
معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن كثير قوله: دخلت

المسجد يوم الجمعة فمررت بعوف بن مالك الأشجعي وهو
باسط رجله فضمهما ثم قال: يا كثير، أتدري لم بسطت
رجلي؟ بسطتهما رجاء أن يجيء رجل صالح فأجلسه وإني
لأرجو أن تكون رجلا صالحا.

وتعقب الذهبي هذا الخبر بقوله: هذه مسألة حسنة من
صحابي جليل.

ثم نقل عن أبي زرعة الدمشقي قوله: قلت لدحيم: فمن
يكون مع جبير بن نفيير وأبي إدريس الخولاني في طبقتهم؟
قال: كثير بن مرة، فذاكرته سنة ومناظرة أبي الدرداء إياه في
القراءة خلف الإمام وقول عوف فيه: إني لأرجو أن تكون
صالحا. فرآه معهما في طبقة.

قال الذهبي: عداؤه في المخضرمين، ومات مع أبي أمامة
الباهلي أو قبله - رحمه الله -.

وأشار ابن حجر في - «تهذيب التهذيب». ج: 8. ص:
428/429. ترجمة: 766 - إلى أن ابن حبان ذكره في -
«الثقات». أنظر ج: 5. 332 -.

ثم قال:

وذكره البخاري في «الأوسط» في فصل من مات من
السبعين إلى الثمانين. وقال السكري: أخرجه ابن أبي خيثمة
في الصحابة الذين يعرفون بكناهم وهو وهم.
وقال أبو موسى في ذيل الصحابة: أورده عبدان وحديثه
مرسل ولم يذكره في الصحابة غيره.

وانظر - «الإصابة». ج: 3. ص: 312. ترجمة: 7485 - و -
ج: 4. ص: 106. ترجمة: 641.

قلت: وكثير هذا مدار سند حديث ابن عمر وأغلب الطرق
إليه عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية، لكن رواه عن أبي
الزاهرية أيضا - كما نقلنا آنفا عن ابن زنجويه - معاوية ابن
صالح، وفي كليهما مقال، وقد تقدم كلامهم في سعيد بن
سنان.

أما معاوية بن صالح الذي غمز فيه بعضهم فصدر الذهبي
ترجمته له في - «سِير أعلام النبلاء». ج: 7. ص: 158 / 162.
ترجمة: 54 - بعد أن رمز إلى أن مسلما والأربعة أخرجوا له -
بقوله:

معاوية بن صالح بن حدير بن سعيد بن سعد بن فهر،
الإمام الحافظ الثقة قاضي الأندلس، أبو عمرو، وأبو عبد
الرحمن الحضرمي الشامي الحمصي.

وبعد أن أسند إليه حديثين قال:

ولد في حياة طائفة من الصحابة وفي دولة عبد الملك بن
مروان في حدود الثمانين من الهجرة، وحدث عن راشد بن
سعد وأبي الزاهرية حدير بن كريب ومكحول وأبي مريم
الأنصاري ونعيم بن زياد الأنصاري ويونس بن سيف
ويحيى بن جابر الطائي وعامر بن جشيب ودمرة بن حبيب
وسليم بن عامر وأزهر بن سعيد الحرازي وحاتم بن حريث

وحبيب بن عبيد وربيعه بن سعيد الحرازي وحاتم بن
حُريث وحبيب بن عبيد وربيعه بن يزيد القصير وزيايد بن
أبي سودة، والسفر بن نسير وعبد الله بن أبي قيس وصالح
ابن جبير الأردني وعبد الرحمن بن جبير بن نفيير وعبد القادر
ابن عبد الله وعبد الوهاب بن بخت وعمير بن هانئ والعلاء
ابن الحارث وكثير بن الحارث والقاسم بن عبد الرحمن
الدمشقي ويحيى بن سعيد الأنصاري وخلق سواهم. وكان
من أوعية العلم، حدث عنه سفيان الثوري والليث ورشدين
ابن سعد وابن وهب ومعن بن عيسى وعبد الرحمن بن مهدي
وحماد بن خالد الخياط وبشر بن السري وزيد بن الحباب
وأبو إسحاق الفزاري وعبد الله بن يحيى البرتسي والواقدي
وعبد الله بن صالح كاتب الليث وهانئ بن المتوكل وآخرون.
وفر من الشام مع المروانية فدخل معهم الأندلس، فلما
استولى عليها عبد الرحمن بن معاوية الداخل ولاه قضاء
ممالكه، ثم إنه في آخر عمره حج وحدث بالحجاز وغيرها.
قال أحمد بن حنبل من حمص قديما وكان ثقة، وذكر
جعفر بن أبي عثمان الطيالسي عن يحيى بن معين: ثقة.
وروى أحمد بن زهير عن يحيى: صالح. وأما عباس الدوري
فروى عن يحيى: ليس برضي، كان يحيى بن سعيد لا
يرضاه.

قلت: الذي في «التاريخ» ليحيى بن معين - ج: 2، ص:

:1523

كان سعيد بن القطان لا يرضى معاوية بن صالح. سألت يحيى روى معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد؟ قال: نعم. ثم قال الذهبي:

وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن معاوية ابن صالح فقال: ما كنا نأخذ عنه ذلك الزمان ولا حرفا. وقال علي أيضا: كان عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - يوثقه. أبو صالح الفراء: أنبأنا أبو إسحاق الفزاري بحديث عن معاوية بن صالح، ثم قال أبو إسحاق: ما كان بأهل أن يروى عليه.

وتعقبه الذهبي بقوله: أظنه يشير إلى مداخلته للدولة. ابن أبي مريم: سمعت خالي موسى بن سلمة قال: أتيت معاوية بن صالح، لأكتب عنه فرأيت - أراه قال - الملاهي، فقلت ما هذا؟! قال: شيء نهديه إلى صاحب الأندلس، قال: فتركته ولم أكتب عنه.

قلت: يرحم الله هذا نفر من أئمة الجرح والتعديل أمثال يحيى بن القطان وأبي إسحاق وموسى بن سلمة أيحسبون الناس جميعا على مثل تجرحهم وزهدهم واعتزالهم الدنيا والسلطان؟! فيجرحون من لم يكن على هديهم؟! لو كان الناس جميعا على مثل منوالهم لصافحتهم الملائكة في الطريق، ولو مضينا على نهجهم ومعاييرهم في تجريح النقلة لضاع الكثير من حديث رسول ﷺ - ولاحتاج جمهور الأمة إلى أهل الرأي فأَي الأمرين أحق بالاعتبار.

وقال الرازي في - «الجرح والتعديل». ج: 8. ص: 382/383.
ترجمة: 1750-.

وكان حمصيا فنزل الأندلس وقدم مكة فكتبوا عنه،
استقضي وهو ابن نيف وثلاثين سنة.
وبعد أن ساق كلامهم فيه ما بين موثق ومرتاب قال:
سألت أبي عن معاوية بن صالح فقال: صالح الحديث حسن
الحديث. يكتب حديثه ولا يحتج به.
ثم قال:

سئل أبو زرعة عن معاوية بن صالح فقال: ثقة محدث.
وقال ابن سعد في - «الطبقات الكبرى». ج: 7. ص: 521:
كان ثقة كثير الحديث، حجّ من داره حجة واحدة ومر
بالمدينة فلقية من لقيه بها من أهل العراق، وفي تلك الحجة
لقية عبد الرحمن بن مهدي وزيد بن الحباب العُكَلِي ومحمد
ابن عمر الواقدي وحماد بن خالد الخياط ومعن بن عيسى.
وترجم له البخاري في - «التاريخ الكبير». ج: 7. ص: 335.
ترجمة: 1443- وذكر أن الثوري والليث ممن رواوا عنه. ونقل
توثيق عبد الرحمن له عن علي بن المديني.
ووصفه الذهبي في ترجمته في - «تذكرة الحفاظ». ج: 1.
ص: 176. ترجمة: 173 - بأنه:

الإمام الفقيه، ولاحظ أن البخاري لم يحتج به وقال: توفي
بعد قضاء حجه سنة ثمان وخمسين ومائة، وكان من أوعية
العلم ومن معادن الصدق - رحمه الله تعالى -.

كما ترجم له في — «ميزان الاعتدال». ج: 4. ص: 135.
ترجمة: 8624 - فقال:

وثقه أحمد وأبو زرعة وغيرهما. وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه. وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وكذا لم يخرج له البخاري. ولينه ابن معين. وقال ابن عدي: هو عندي صدوق. وقال ابن مهدي: بينما نحن بمكة نتذاكر الحديث إذا رجل قد دخل بيننا فسمع حديثنا، فقلت: من أنت قال: معاوية بن صالح، فاحتوشناه - أي جعلناه وسطنا -.

وقال ابن عدي في - «الكامل». ج: 6. ص: 2400/2402 - في آخر ترجمته له، بعد أن ساق كلامهم فيه وأسند إليه أحاديث كدأبه في تراجمه -:

ولمعاوية بن صالح غير ما ذكرت حديث صالح: عند ابن وهب عنه كتاب، وعند أبي صالح عنه كتاب، وعند ابن مهدي ومعن عنه أحاديث عداد. وحدث عنه الليث وبشر بن السر وثقات الناس، وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه انفرادات.

وقال ابن حجر في - «تهذيب التهذيب». ج: 10. ص: 209/211. ترجمة: 389 - عند ترجمته له:

وقال محمد بن عوف عن يزيد بن عبد ربه: خرج من حمص سنة خمس وعشرين ومائة فسار إلى الغرب فولي قضاءهم قال: وسمعت أبا صالح يقول: مر بنا معاوية بن

صالح حاجا سنة أربع وخمسين فكتب عنه أهل مصر وأهل المدينة، يعني ومن بمكة - كذا ولعل صوابه: حذف الواو، يعني من بمكة-. وقال حمد بن زنجويه: قلت لعلي بن المديني: إنك تطلب الغرائب فأنت عبد الله بن صالح فاكتب عنه كتاب معاوية بن صالح تستفيد منه مائتي حديث. وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه. وقال ابن خراش: صدوق. وقال ابن عمار: زعموا أنه لم يكن يدري أي شيء في الحديث.

ثم قال:

وقال ابن يونس: قدم مصر سنة خمس وعشرين ثم دخل الأندلس، فلما ملك عبد الرحمن بن معاوية الأندلس اتصل به فأرسله إلى الشام في بعض أمره فلما رجع إليه ولاء قضاء الأندلس.

ثم قال:

وقال البزار: ليس به بأس وقال أيضا ثقة. وقال محمد بن الوضاح: قال يحيى بن معين: جمعتم حديث معاوية بن صالح؟ قلت: لا. قال: أضعتم والله علما عظيما. وقال محمد ابن عبد الملك بن أيمن: قال محمد بن أحمد بن أبي خيثمة: أردت أن أدخل الأندلس حتى أقتش عن أصول كتب معاوية ابن صالح، فلما قدمت طلبت ذلك فوجدت كتبه قد ذهبت

لسقوط همم أهله، وكان معاوية يغرب بحديث أهل الشام جدا، واجتمع معاوية مع زياد بن عبد الرحمن سبطون، وكان ختمه عند مالك بن أنس فسأل معاوية مالكا عن مسائل فقال زياد لمالك: كيف رأيت معاوية؟ فقال: ما سألني عن مسائل فقال زياد لمالك: كيف رأيت معاوية؟ فقال: ما سألني قط أحد مثل معاوية. وأرخ أبو مروان بن حيان صاحب «تاريخ الأندلس» وفاته سنة اثنتين وسبعين ومائة، وحكى ذلك عن جماعة، واستغرب قول أحمد بن كامل أنه توفي بالمشرق سنة نيف وخمسين.

وذكره ابن حبان في - «الثقات». ج: 7. ص: 470 - ولم يتعقبه بشيء لكن قال: كأنه يحتج لتوثيقه -: وروى عنه الليث ابن سعد وأهل الشام ومصر وقد كتب عنه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي.

وقال عنه العجلي في - «معرفة الثقات». ج: 2. ص: 184. ترجمة 1746-:

حمصي ثقة.

وأما عبد الله بن صالح الذي روى الحديث عن معاوية بن صالح فترجم له البخاري في - «التاريخ الكبير». ج: 5. ص: 121. ترجمة: 358 - فقال:

عبد الله بن صالح أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، سمع موسى بن علي ومعاوية بن صالح والليث ويحيى بن أيوب، وروى عنه الليث.

وقال الرازي في - «الجرح والتعديل». ج: 5. ص: 86/87.
ترجمة: 398/:

مصري، روى عنه موسى بن علي.

ثم ساق من ذكرهم البخاري.

ثم قال:

وبكر بن مضر والفضل بن فضالة وحرملة بن عمران
وغياث بن رزين. وروى عنه الليث بن سعد وعبد الله بن
وهب ودحيم والربيع بن سليمان ومحمد بن يحيى
النسابوري وأحمد بن الفرات أبو مسعود الرازي.

ثم روى عن أبيه قوله: كتبنا عنه، وقوله: سمعت عبد الملك
ابن شعيب بن الليث يقول: أبو صالح كاتب الليث ثقة مأمون،
قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي
يحضه على التحديث. ثم أسند إلى محمد بن عبد الله بن عبد
الحكم قوله: سمعت أبي وسأله رجل عن أبي صالح كاتب
الليث فقال: تسألني عن أقرب رجل إلى الليث رجل معه في
ليله ونهاره وفي سفره وحضره، ويخرج معه إلى الريف وإلى
السفر، ويخلو معه في أوقات لا يخلو أحد غيره. وكان صاحب
الرجل لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج
عن الليث.

ثم نقل الرازي عن أبيه قوله: سمعت أبا الأسود النضر بن
عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث.

وروى عن صالح بن أحمد بن حنبل قوله: قال أبي: كاتب الليث كتبت عنه، يروي عن ليث بن سعد عن ابن أبي ذئب ولم يسمع الليث عن ابن أبي ذئب شيئاً. ثم نقل الرازي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قوله في ما كتب إليه:

سألت أبي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث فقال: كان أول أمره متماسكا ثم أفسد بآخرة. ثم نقل الرازي عن أبيه قوله:

سمعت يحيى بن معين يقول: أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج.

ثم قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: لا أعلم أحداً روى عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح كاتب الليث. قال الرازي: وذكر أبي أن أبا صالح أخرج درجا قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو، فقليل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب.

ثم قال: سمعت أبي يقول: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد ابن نجيح. وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، وكان رجلاً صالحاً.

ثم قال الرازي: سألت أبا زرعة عن أبي صالح كاتب الليث فقال: مصري صدوق أمين، ما علمته.

ثم روى عن أبي زرعة قوله: سمعت عبد العزيز بن عمران المصري يقول: كنا شعيب بن الليث وأبو صالح يقرأ عليه حديث الليث فإذا فرغنا قلنا: يا أبا صالح نحدث بهذا عنك؟ فيقول: نعم.

و ترجم له ابن عدي في — «الكامل». ج: 4. ص: 1522/1525. وساق بعض كلامهم و أسند إليه أحاديث كدأبه، ثم ختم الترجمة بقوله:

ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدرا صالحا. ويروي عن ابن لهيعة أخبارا كثيرة ومن نزول رجاله: عبد الله بن وهب وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومنتنه غلط ولا يتعمد الكذب وروى عنه يحيى بن معين.

وذكره العقيلي في — «الضعفاء الكبير». ج: 2. ص: 267. ترجمة: 826 - ولم يقل فيه شيئا إلا أنه ساق رواية الرازي عن أبيه حول حديث عبد الله عن الليث عن ابن أبي ذئب وإنكاره أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب شيئا. وقال عنه النسائي في — «الضعفاء والمتروكين». ص: 149. ترجمة: 351.

ليس بثقة.

وذكره ابن حبان في - «المجروحين». ج: 2. ص: 43/40 -
فقال:

يروى عن ابن لهيعة ومعاوية بن صالح سنة ثنتين أو
ثلاث وعشرين ومائتين، منكر الحديث جدا، يروي عن الأثبات
ما لا يشبه حديث الثقات. وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام
مشاهير أئمة. وكان في نفسه صدوقا يكتب لليث بن سعد
الحساب، وكان كاتبه على الغلات وإنما وقع المناكير في حديثه
من قبل جار له رجل سوء.

سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة
فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في
قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرح في داره
في وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به فيتوهم أنه خطه
وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في إخباره.

قلت: سبحان الله، ألا يجده غريبا لا أثارة له في حفظه ولا
في ذاكرته، وكانوا يومئذ يقرنون الحفظ بالكتابة لا يعتمدون
أحدهما منفردا، ثم ليس من المألوف حتى عند عامة الناس
وفي غير ما يجب التثبت فيه مثل حديث رسول الله ﷺ - أن
يكتب أحد شيئا فإذا قرأه لم يجد له أي أثر سابق في ذاكرته.

ثم قال ابن حبان: سمعت عمر بن محمد يقول: سمعت
محمد بن عيسى يقول: سمعت زياد بن أيوب يقول: نهاني



أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن أروي حديث عبد الله بن صالح.

وترجم له الخطيب في - «تاريخ بغداد». ج: 9. ص: 481/478. ترجمة: 5110 - ومما جاء في ترجمته له، ما أسنده إلى الفضل بن محمد الشعراني من قوله:

ما رأيت عبد الله بن صالح إلا وهو يحدث أو يسبح.
ثم ساق أخبارا تشكك عن سماعه عن الليث عن أبي الأسود.

ثم أسند إلى عبد الله بن أحمد قوله: سمعت أبي ذكر كاتب الليث بن سعد عبد الله بن صالح فذمه وكرهه وقال: إنما روى عن الليث عن ابن أبي ذئب كتابا أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث روى عن ابن أبي ذئب.

ثم أسند إلى سعيد بن عمرو البردعي قوله: قلت لأبي زرعة: أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك وقال: ذلك رجل حسن الحديث.

قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها فقال: نعم، وشيء آخر: سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا كتاب عقال فإذا في أوله: حدثني أبي عن جدي عن عقال، فإذا هو كتاب عبد الملك ابن شعيب بن الليث بن سعد. قلت: فأى شيء حاله في يحيى ابن أيوب ومعاوية بن صالح والمشيخة؟ قال: كان يكتب لليث والله أعلم.

قال الخطيب: وحكاية سعيد بن منصور التي ذكرها الرعي في هذا الخبر قد أخبرناها البرقاني أيضا. ثم أسندها إلى سعيد ابن منصور قال: سمعت أبا زرعة يقول: قال سعيد بن منصور: قلت لأبي صالح كاتب الليث: سمعت من الليث؟ قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد.

ثم قال الخطيب: أخبرنا أبو سعد الماليني قراءة أخبرنا عبد الله بن عدي الحافظ، حدثنا عبد الله بن محمد بن مسلم، حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم قال: سمعت سعيد بن منصور يقول: جاءني بن معن بمصر فقال: يا أبا عثمان، أحب أن تمسك عن كاتب الليث فقلت: لا أمسك عنه وأنا أعلم الناس به إنما كان كاتباً للصياغ.

ثم أسند الخطيب إلى أحمد بن صالح القول في عبد الله بن صالح: منهم، ليس بشيء. وقال فيه قولاً شديداً. ثم أسند إلى عبد الله بن علي بن المديني قوله: سمعت أبي يقول: ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروى عنه شيئاً.

ثم أسند إلى عبد المؤمن بن خلف النسفي قال: سألت أبا علي صالح بن محمد عن أبي صالح كاتب الليث فقال: كان يحيى بن معين يوثقه. وعندي: كان يكذب في الحديث.

وترجم له الذهبي في — «تذكرة الحفاظ». ج: 1. ص: 388/390. ترجمة 389 — ورمز إلى أن أبا داود والترمذي وابن

ماجة أخرجوا له. ووصفه بأنه الإمام المحدث أبو صالح
الجهني مولا هم المصري، كاتبُ الليث على أملاكه وتلميذه، ولد
سنة سبع ثلاثين ومائة.

وبعد أن ذكر طائفة ممن روى عنهم قال:

حدث عنه البخاري وأبو حاتم وابن معين وسمويه
والدارمي ومحمد بن اسماعيل الترمذي وإبراهيم بن ديزيل
ومحمد بن عثمان بن أبي السوار وخلائق، حتى أن ابن
ديزيل قال: حدثنا خلف بن الوليد حدثنا الليث بن سعد عن
عبد الله بن صالح عن أخيه قال: ما أعطى أحد الشكر فمنع
الزيادة. قال ابن ديزيل: ثم رأيت أبا صالح فسألته فقال:
نعم، أنا حدثت الليث عن يحيى بن عطار عن أبيه عن النبي
ﷺ - مرسلًا. قال ابن معين: أقل أحواله أنه قرأ هذه الكتب
على الليث.

كما ترجم له الذهبي في - «الميزان». ج: 2. ص: 440 / 445.
ترجمة: 4383 - وبعد أن ساق كلامهم فيه مما نقلناه عن غيره
وعنه أنفاً قال:

وقد روى عنه البخاري في «الصحيح على الصحيح» ولكنه
يعله فيقول: حدثنا عبد الله ولا ينسبه، وهو هو، نعم، علق
البخاري حديثاً فقال فيه: قال الليث بن سعد: حدثني جعفر
ابن ربيعة، ثم قال في آخر الحديث: حدثني عبد الله بن صالح
حدثنا الليث فذكره. ولكن هذا عند ابن حمويه السرخسي دون

صاحبيه، وفي الجملة ما هو بدون نعيم بن حماد ولا إسماعيل ابن أويس ولا سويد بن سعيد، وحديثهم في «الصحاحين» ولكل منهم مناكير تغتفر في كثرة، وبعضها منكر واه، وبعضها غريب محتمل.

وقد قامت القيامة على عبد الله بن صالح بهذا الخبر الذي قال: حدثنا نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر مرفوعا. إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين، واختار من «أصحابه» - كذا ولعل صوابه: أصحابي، أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً فجعلهم خير أصحابي وفي أصحابي كلهم خير.

قال سعيد بن عمرو عن أبي زرعة: بلي أبو صالح بخالد ابن نجيح في حديث زهرة بن سعيد عن سعيد وليس له أصل.

وتعقبه الذهبي بقوله: قد رواه أبو العباس محمد بن الأثرم - صدوق - حدثنا علي بن داود القنطري - ثقة - حدثنا سعيد بن أبي مريم وعبد الله بن صالح عن نافع فذكره. الحاكم، حدثنا طاهر بن أحمد حدثنا محمد بن الحسين الحافظ، حدثنا أبو بكر بن رجاء سمعت علان بن عبد الرحمن يقول: قدم علينا محمد بن يحيى ومعه مئتا دينار فرأيته يوما جاء إلى أبي صالح ومعه أحمد بن صالح، فقال محمد بن يحيى: يا أبا صالح، والله ثم والله ما كانت رحلتي

إلا إليك. أخرج إلي حديث زهرة بن معبد عن ابن المسيب عن جابر فقال أبو صالح: والله لو كان في يدي ما فتحتها لك. ثم ساق كلاماً حول هذا الحديث ليس مما يعنيننا فنطيل به. وساق أحاديث أخرى من حديث أبي صالح هذا. ثم قال: توفي أبو صالح سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وآخر أصحابه موتاً محمد بن عثمان بن أبي السوار المتوفى سنة سبع وتسعين ومائتين.

كما ترجم له في — «سير أعلام النبلاء». ج: 10. ص: 416/405. ترجمة 115 — فوصفه أنه: «الإمام المحدث شيخ المصريين».

وساق كلامهم فيه وما نراه زاد شيئاً عما سبقناه آنفاً إلا ما نقل عن الخطيب في «تاريخ بغداد» من قول صالح جزرة: كان يحيى بن معين يوثقه وعندي أنه كان يكذب في الحديث. وترجم له ابن حجر في — «تهذيب التهذيب». ج: 5. ص: 261/256. ترجمة 14 — ولم يفسد في هذه الترجمة الطويلة إلى متولاتهم غير الذين رأوا من أجدر ما ساقه. بالملاحظة بالاعتبار ما رواد أبو جعفر — سبق أن نقلناه من «الجرح والتعديل» من قول يحيى بن معين: «أبو صالح أرى صالحاً أنه قرأ هذه الكتب على الليث ويصنف بها» — فلو أني كتبت إليه — يعني إلى الليث — بهذا المعنى:

وإنما قلنا إن نقل ابن حجر لهذا من أبي حاتم جدير بالملاحظة لأنهم أكثروا من تجريح أبي صالح لما رواد عن

الليث عن ابن أبي ذئب وقالوا: إن الليث لم يلق ابن أبي ذئب ولا روى عنه.

وقال ابن حجر في «هدي الساري» في معرض ذكره لمن انفرد البخاري عن مسلم بالرواية عنهم:

لقى البخاري وأكثر عنه، وليس هو من شرطه في «الصحيح» وإن كان حديثه عنده صالح، فإنه لم يرو له في كتابه إلا حديثاً واحداً وعلق عنه غير ذلك على ما ذكر الحافظ المزي وغيره. وكلامهم في ذلك متعقب بما سيأتي. وعلق عن الليث بن سعد شيئاً كثيراً كله من حديث أبي صالح عن الليث.

وبعد أن ساق طرفاً من مقولاتهم فيه قال:

وظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم لم يلق عليه تخطيط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل السناد يجيء بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي داود فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوع عنه فيتوقف فيه، والأحاديث التي رواها البخاري عنه في «الصحيح» بصفة «حدثنا» أو «قال لي» أو «قال» مجردة قليلة.

ثم استغريها ثم قال:

والأئمة إنما علقوا الليث من رواية عبد الله بن صالح عن مستغريه، وقد عاب ذلك الاسماعيلي على البخاري، وتعجب

منه شيء، يحتج بأحدياته حيث يعلقها فقال: هذا عجيب يحتج
بأنه كان منقحاً ولا يحتج به إذا كان متصلاً. وجواب ذلك
أن البخاري إنما يشرح ما نقلناه أن الذي يورده من
أحدياته صحيح عنده قد انتقاء من حديثه، لكنه لا يكون على
شرطه الذي هو أعلى شرط الحديث فلهذا لا يسوقه مساق أهل
الكتاب، وهذا اصطلاح قد عرف بالاستقراء من صنيعة فلا
مشاحة فيه.

قلت: يفقر الله لهم ما كان أشد عليهم على بعض أحيانا.
أستقر الواحد منهم في الآخر لا يجب بسيط، لو أنصفوا لما
تجاوزت آثاره علاقاتهم الشخصية، فنتج عن تقولاتهم
تجريح أو إعراف في التجهيز في كل ما كان لهم تجريحهم أو
الإعراف في تجريحهم في جميع الحديث وحتى في استنباط
أحكام الشرعية، ولو لم ينعوا في عدد الحديث المتواتر
اتفاقاً أو عدم البشهر أو غير ذلك من أوجه الأثر، ولكن عدد
الحديث في الحديث في عدد في الحديث في إمام الشرعية أو في
أول الأثر.

ولقد أن أن يعدك في الكتاب في الأحكام بعضهم على
أنهم ساءوا في الحديث في الحديث في الحديث - بناء على
أنهم ساءوا في الحديث في الحديث في الحديث - فإن ذلك لا
يغني عنهم في الحديث في الحديث في الحديث في قبول ذلك
في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في
الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في

نقول هذا ونحن نستعرض مقولاتهم في أبي صالح
ويستوقفنا إسراف بعضهم في التهجم عليه.

مثل أحمد بن صالح أبي جعفر المصري الذي نقلنا مقولته
في أبي صالح أنفاً، فماذا لو قبلنا فيه بدوره ما تقوله فيه
بعض أئمة الجرح والتعديل؟!

مثل قول ابن حبان في - «الثقات» ج: 8، ص: 25/26:-
وكان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ و
«أسباب» - لعل صوابه: «أنساب» - المحدثين عند أهل مصر
كأحمد بن حنبل عند أصحابنا ب: «العراق».

قلت: تعقب الذهبي في - «سير أعلام النبلاء» ج: 12، ص:
160/177، ترجمة 59 - مقارنة بين الأحمدين مثل هذه نقلت
عن يعقوب النسوي بقوله:

رشتان ما بين الأحمدين في سعة الرحلة وكثرة المشايخ
والخلافة والفضل.

واستطرد ابن حبان قائلاً:
ونكته كان صلواً ثامناً لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه،
فكان يحسد على ذلك،
ثم قال:

كأن بينه وبين محمد بن يحيى النيسابوري معارضة
للملوك من قبل، وكذلك بهر روعة الرازي أدخل عليه مسلماً فلم
يحدثه فرقع بينهما ما يقع بين الناس.

ثم أضاف كالمعتذر له: «وإن من صحت عدالته وكثير رعايته «بالسنن» — كذا ولعل صوابه: «للُسنن» — والأخبار والتفقه فيها لما يحرى أن لا «تخرج» — ولا يستقيم وصوابه: «يجرح» — لصلف يكون فيه أوتيه وجد منه. ومن الذي يتعرى عن موضع عقب من الناس؟ أو من لا يدخل في جملة من لا يلزق فيه عيب بعد العيب».

وقال ابن عدي في — «الكامل». ج: 1. ص: 184/187 — عند ترجمته له: —

سمعت محمد بن سعد السعدي يقول: سمعت أبا عبد الرحمن النسائي أحمد بن شعيب يقول: سمعت معاوية بن صالح يقول: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال: رأيت كذابا يخطب في جامع مصر، وكان النسائي هذا سيء الرأي فيه وينكر عليه أحاديث.

وساق منها حديثاً.

قلت: لكن كلام ابن معين هذا صرفه بعضهم ومنهم ابن حبان إلى أحمد بن صالح آخر غير أبي جعفر.

ثم قال ابن عدي:

سمعت عبدان الأهوازي يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: أحمد بن صالح ليس هو كما يتوهم الناس — يعني ليس بذاك في الجلالة —.

وبعد أن ساق طائفة من أقوال من وثقوه وأشادوا به قال:

سمعت القاسم بن عبد الله بن مهدي يقول: كان أحمد بن صالح بساتعير منسي كل جمعة الحمار فيركبه إلى صلاة الجمعة وكنت جالسا عند حرملة في الجامع فجاز أحمد بن صالح على باب الجامع فنظر إلى حرملة ولم يسلم فقال حرملة: أنظر إلى هذا بالأمس يحمل دواتي - يعني المحبرة - واليوم يمر بي فلا يسلم! قال القاسم بن مهديز ولم يحدثني أحمد بن صالح لأنني كنت جالسا عند حرملة.

قلت: أليس من العسير أن يوثق من يتسم بمثل هذا العقوق لأحد أساتذته.

ثم قال ابن عدي:

سمعت عبد الله بن محمد بن سالم المقدسي يقول قدمت مصر فبدأت بحرملة فكتب عنه كتاب عمرو بن الحارث ويونس بن يزيد والفوائد. ثم ذهبت إلى أحمد بن صالح فلم يحدثني فحملت كتاب يونس بن يزيد الذي كتبه عن حرملة فحرقته بين يديه لأرضيه، وليتني لم أحرقه فلم يرض ولم يحدثني.

سمعت محمد بن عباد يقول: سمعت صالح جزرة يقول: حضرت مدرّس أحمد بن صالح فقال أحمد: حرم على كل مبتدع وماجن أن يحضر مجلسي. قلت أما المبتدع فلسيت، وأما الماجن فأنا هو وذاك أنه قيل له: إن صالح الماجن قد حضر مجلسك.

وتعقب ابن عدي هذه المقولات بقوله:
وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث وبخاصة حديث
الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخاري مع
شدة استقصائه ومحمد بن يحيى - يعني الذهلي - واعتمادها
عليه في كثير من حديث الحجاز وعلى معرفته وحدث عنه من
حدث من الثقات، واعتمده حفظا وإتقاناً، وكلام ابن معين،
فيه تحامل. وأما سوء رأي النسائي فسمعت محمد بن
هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني - يعني
النسائي - يتكلم في أحمد بن صالح وحضرته جالساً أحمد بن
صالح وطرده من مجلسه فحمله ذلك على أن يتكلم فيه.
ثم قال:

ولولا أنني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم
فيه متكلم لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره.
وقال الخطيب في - «تاريخ بغداد» ج: 4، ص: 202/195.
ترجمة: 1886 - بعد أن ساق مقولاتهم فيه وبعض
مروياته -:

احتج الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد
الرحمن النسائي فإنه ترك الرواية عنه وكان يطلق لسانه
فيه.

ثم أسند إلى عبد الكريم بن النسائي قوله:
ويقال: كان آفة أحمد بن صالح الكبر وشراسة الخلق ونال

النسائي منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذي أقسد الحال بينهما.

ثم أسند إلى بندار قوله:

كتبت إلى أحمد بن صالح خمسين ألف حديث - أي إجازة - وسألته أن يجيز لي أو يكتب إلي بحديث مخرمة بن بكير فلم يكن عنده من المروءة ما يكتب بذلك إلي. وتعقبه الخطيب بقوله:

وأرى هذا الحديث قاله بندار في أحمد بن صالح من تركه مكاتبته مع مسألته إياه ذلك إنما حملة عليه سوء الخلق. ولقد بلغني أنه كان لا يحدث إلا ذا لحيّة ولا يترك أمرد يحضر مجلسه، فلما حمل أبو داود السجستاني ابنه إليه ليسمع منه - وكان إذ ذاك أمرد - أنكر أحمد بن صالح على أبي داود وإحضاره ابنه المجلس فقال له أبو داود: وهو وإن كان أمرد أحفظ من أصحاب اللحي فامتحنه بما أردت فسأله عن أشياء فأجابه ابن أبي داود عن جميعها فحدثه حينئذ ولم يحدث أمرد غيره.

وقال الذهبي في ترجمته المطولة له - المرجع السابق -:

وكان أحمد بن صالح يثني على أبي الطهر بن السرح ويقع في حرمة ويونس بن عبد الأعلى. ثم نقل عن الحاكم قوله:

حدثنا أبو حامد السيارى حدثنا أبو بكر محمد بن داود الرازي سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ارتحلت إلى أحمد بن

صالح فدخلت فتذاكرنا إلى أن ضاق الوقت، ثم أخرجت من كمي أطرافاً فيها أحاديث فسألتها عنها فقال لي: تعود. فعدت من الغد من أصحاب الحديث فأخرجت الأطراف وسألتها فقال: تعود. فقلت: أليس لي بالأمس ما عندك ما يكتب، أورد علي مسنداً أو مراسلاً أو حرفاً مما أستفيد فإن لم أورد ذلك عمن هو أوثق منك فلست بأبي زرعة، ثم قمت وقلت لأصحابنا من ههنا ممن يكتب عنه؟ قالوا: يحيى بن بكر، فذهبت إليه.

وبعد أن ساق قصته مع حرملّة ومع المقدسي من أجله تعقبها بقوله:

نعوذ بالله من هذه الأخلاق، صدق أبو سعيد بن يونس حيث يقول: لم يكن له آفة غير الكبر، فلو قدح في عدالته بذلك فإنه إثم كبير.

قلت: يرحم الله أبا سعيد، وهل كانت أولية إبليس إلا الكبر فماذا بلغ به إليه؟!

وإنما أطلنا الوقوف عند أحمد بن صالح - يغفر الله له ولنا - وليس من مسندي حديث ابن عمر لمقولته في عبد الله ابن صالح. عبد الله بن صالح إذ رأينا فيها إسرافاً في التجريح.

ولن نقف عند صالح جزرة، المعروف بشدة مزاحه والذي لم يخرج له من أصحاب السنن غير مسلم خارج «الصحيح»

... ثم وإن تظافروا على توثيقه لا يستطيعون أن يجحدوا تأثيره في صحة مزاحه في تمييز ما ينقل عنه من مقولات، ولعل من أشهر صور مزاحه هذا ما نقله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (ج 14، ص: 33/23، ترجمة: 12-).

عن الحاكم قال: سمعت أبا النضر الطوسي يقول: مرض رجل من جزيرة فكان الأطباء يختلفون، فلما أعياد الإسير أخذوا من الثمنونيز خبزات كُفَّاه فدخلوا عليه وهو يرتعد فقال: يا بني أنت يا رسول الله ما كان أقل بصرك بالطب. وتعقب الذهبي هذا الخبر بقوله:

... ولا حاجة لا يجوز مع سيد الخلق بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بالطب النبوي. ثبت أنه قاله على الوجه الذي قصده فإنه قاله بسوحي فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل منه دواء. فعلم رسوله ما أخبر الأمة به. ولعل صالحا قال هذه النشمة من الهجر في حال غلبة الرعدة فما وعى ما يقول أو لعله تاب منها والله يعفو عنه.

قلت: أو لعله - وهو عندي - الأرجح، مضى مع مزاحه دون أن يقدر بجد ما قال:

ونقل الذهبي بتصرف عن الخطيب ما ساقه في - «تاريخ بغداد»، ج: 9، ص: 327/328 - عند ترجمته لصالح هذا من قول أبي الفضل بن إسحاق:

كنت عند صالح جزيرة فدخل عليه رجل من أهل الرستاق فأخذ يسأله عن المحدثين ويكتب جوابه فيهم فقال له: يا أبا

علي، ما تقول في سفيان الثوري؟ فقال صالح: كذاب، فكتب ذلك الرجل، فتعجبت من ذلك فقلت: يا أبا علي، هذا لا يحل لك فإن الرجل يتوهم أنك قلته على الحقيقة فيحكيه عنك فقال: ما أعجبك؟ من يسأل مثلي عن مثل سفيان الثوري يفكر أن يحكي أو لا يحكي؟

وساق الخطيب له الغرائب من المزاح ليس هذا مجالها، لكن أليس من أباح لنفسه أن يقول في سفيان مقالته تلك غير مبرء أن يبيح لنفسه القول في أبي صالح بمقولته تلك، فأنى لمن لم يشهد مجلسه أن يدرك الفرق بين المقولة يقولها جادا وبين التي يقولها مزاحا؟!

وأما سعيد بن منصور الإمام الثقة الثبت فليسنأ ندري لماذا تقول في أبي صالح، ولعله إذا قال فأخطأ لا يرجع عن خطأه كما هو شأنه إذا أخطأ في كتابه.

قال الذهبي في ترجمته له في - «سير أعلام النبلاء» - ج: 10، ص: 586/591، ترجمة: 207 -

قال يعقوب الفسوي: كان - يعني سعيد بن منصور - إذا رأى في كتابه خطأ لم يرجع عنه. وتعقبه الذهبي بقوله:

أين هذا من فروقه يحيى بن يحيى الخراساني الإمام الذي كان إذا شك في حديث أو تردد ترك الحديث كله ولم يروه.



وأما بشر بن بكر الذي كان عليه مدار أسانيد الحديث إلى سعيد بن سنان فذكره ابن حبان في - «الثقات» ج. 8، ص. 141 - فقال:

بشر بن بكر التنيسي - نسبة إلى تنيس - بكسرتين وتشديد النون وياء ساكنة وسين مهملة، جزيرة قرب دمياط المصرية. أنظر - ياقوت «معجم البلدان» ج. 2، ص. 151 - وما بعدها - البجلي وكنيته أبو عبد الله أصله من دمشق، سكن تنيس وروى عن الأوزاعي وابن جابر. وروى عنه الشافعي وعبد الله بن الزبير والحميدي وأهل الشام. مات سنة خمس ومائتين.

وترجم الرازي في «الجرح والتعديل» ج. 2، ص. 352. ترجمة: 1336 - فقال.

بشر بن بكر التنيسي، روى عن الأوزاعي وحريز وأبي بكر ابن أبي مريم. روى عنه الحميدي ودحيم وسعيد بن أبي أسد وعبد الله بن وهب والشافعي والحسن بن عبد العزيز والجروي ونقل عن أبي حاتم قوله: ما به بأس، وقول أبي زرعة: ثقة.

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، ج. 2، ص. 70. ترجمة: 1724 - ولم يصفه بشيء.

وترجم له المزي في «تهذيب الكمال»، ج. 4، ص. 95/97. ورمز إلى أن البخاري وأبا داود والنسائي وابن ماجة أخرجوا له فقال:

بشر بن بكر التنيسي أبو عبد الله البجلي دمشقي الأصل.
وبعد أن ذكر طائفة صالحة ممن روى عنهم أو روى عنه
قال:

ذكر الحسن بن سميع في الطبقة السادسة.
ثم نقل قول الرازي المتقدم عنه نقلا عن أبيه وأبي زرعة
ثم قال:

وقضى الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطني: ليس به بأس
ما علمت إلا خيرا.

وقال أبو عبد الرحمن السلمي عن الدارقطني: ثقة. ثم
أسند إلى بشر قوله: أنه ولد سنة أربع وعشرين ومائة. وإلى
دحيم قوله: مات سنة مائتين.

وقال أبو سعيد بن يونس: كان أكثر مقامه بـ: «تنيس» و
«دمياط»، وتوفي في ذي القعدة سنة خمس ومائتين. وقال أبو
نصر الكلاباذي: مات آخر سنة خمس ومائتين.

وترجم له الذهبي في - «الميزان». ج. 1، ص. 314، ترجمة:
1186 - فقال:

أما بشر بن بكر التنيسي فصدوق ثقة لا طعن فيه.
وقال عنه في - «سير أعلام النبلاء»، ج. 9، ص. 507/508.
ترجمة: 194 - :

الإمام الحجة أبو عبد الله البجلي الدمشقي ثم التنيسي.
ثم ساق طائفة ممن روى عنهم أو روى عنه.

وكلام أبي زرعة والدارقطني وابن يونس والخطيب.
ونقل عن الخطيب قوله: بقي إلى سنة ثمانين ومائتين.
وترجم له ابن حجر في - «تهذيب التهذيب» ج. 1، ص.
443/444. ترجمة: 815.

وأوجز ما نقلناه عن سبقة.
ثم نقل عن العجلي والعقيلي توثيقه وقول الحاكم: مأمون.
ونقل سلامة بن القاسم أنه قال:
روى عن الأوزاعي أشياء انفرد بها وهو لا بأس به إن شاء
الله.

قلت: ولما كان بشر بن بكر ملتقى سندي البيهقي
والقضااعي، فلا شري ضرورة للتوقف عند بقية رجال
السندين. لذلك نتقل - كما فعلنا مع حديث أبي هريرة - إلى
إيراد ما انفقه من الأحاديث التي نراها مما يستشهد به أو
يستأنس لحديث ابن عمر هذا الذي نحن بسبيل توثيق
أسانيده وتمييزه.

باب آخر

قال ابن حجر في - «تهذيب التهذيب» ج. 1، ص.
443/444. ترجمة: 815. «روى عن الأوزاعي أشياء انفرد بها وهو لا بأس به إن شاء
الله» يعني أن الأوزاعي راوى حديثه عن أبي هريرة عن
المرسلين، قال: «من نزع يدا من ساعة فلا حجة له»
وهو ما انفقه عن الأحاديث التي نراها مما يستشهد به أو

ثم قال - ج:8، ص. 50، ح. 5676 - :

حدثنا عفان حدثنا خالد بن الحرث حدثنا محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نزع يده من الطاعة فلا حجة له يوم القيامة، ومن مات مفارقا للجماعة فقد مات ميتة جاهلية».

ثم قال - ص. 71، ح. 5788 - :

حدثنا يونس بن محمد حدثنا ليث عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم أنه حدثه أن عبد الله بن عمر أتى ابن مخطوم ليألي الحرة فقال: ضعوا لأبي عبد الرحمن وسادة فقال: إنني لم آت لأجلس إنما جئت لأخبرك كلمتين سمعتهما من رسول الله ﷺ يقول: «من نزع يدا من طاعة لم تكن له حجة يوم القيامة، ومن مات مفارقا للجماعة فإنه يمرود يومئذ في الجاهلية».

ثم قال - ص. 153، ح. 5897 - :

حدثنا إسحاق بن عيسى حدثنا ابن لهيعة عن بشير عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مات على غير طاعة الله مات ولا حجة له، ومن مات وشركا لم يده من بيعة كانت ميثقه ضلالة».

ثم قال - ص. 213، ح. 6048 - :

حدثنا هاشم حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن عبد الله - عن دينار - عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال:

ﷺ قال: «من نزع يدا من طاعة فلا حجة له يوم القيامة، ومن مات مفارقا للجماعة فقد مات ميتة الجاهلية».

ثم قال - م: 5، ج: 9، ص: 23، ح: 6166 - :

حدثنا علي بن عياش حدثنا محمد بن مطرف حدثنا زيد ابن أسلم أنه قال: إن عبد الله بن عمر أتى ابن مطيع فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة فقال: ما جئت لأجلس عندك ولكن جئت أخبرك ما سمعت من رسول الله ﷺ - سمعته يقول: «من نزع يدا من طاعة أو فارق الجماعة مات ميتة الجاهلية».

ثم قال - ص: 165، ح: 6423 - :

حدثنا عبد الملك بن عمر حدثنا هشام - يعني ابن سعد - عن زيد - يعني ابن أسلم - عن أبيه قال: دخلت مع ابن عمر على عبد الله بن مطيع فقال: مرحبا بأبي عبد الرحمن، ضعوا له وسادة فقال عمر: إنما جئت لأحدثك حديثا سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «من نزع يده من طاعة فإنه يأتي يوم القيامة بحجة له» ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة الجاهلية».

وقال البخاري في - «صحيحه» ج: 4، ص: 7 - :

حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال: حدثني نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ - وحدثني محمد بن الصباح عن اسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي

ﷺ قال: «السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

وقال مسلم في — «صحيحه»، ج. 3، ص. 1478/1479، ج:

1851 - :

حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا عاصم - وهو بن محمد بن زيد - عن زيد بن محمد عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: إني لم آتكم لأجلس، أتيتكم لأحدثكم حديثاً سمعت رسول الله ﷺ يقول: من خلع يدا من جماعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

وحدثنا ابن نمير، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثنا ليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن نافع عن ابن عمر أنه أتى ابن مطيع فذكر عن النبي ﷺ نحوه.

حدثنا عمرو بن علي، حدثنا ابن مهدي،

وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة حدثنا بشر بن

قالا جميعاً: حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن

أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ — بمعنى حديث نافع عن ابن عمر.

وقال الطبراني في — «المعجم الكبير» ج. 12، ص. 248.

13238 - :

حدثنا عمر بن حفص السدوسي، حدثنا عاصم بن علي،

حدثنا عقبة بن أبي الصهباء قال: سمعت سائلا قال:

حدثني ابن عمر أنه كان عند النبي ﷺ جالسا في نفر

من أصحابه فقال النبي ﷺ: يا هؤلاء أليس تعلمون أنني

رسول الله؟ قالوا: بلى، نشهد أنك رسول الله، قال: أليس

تعلمون أن الله أنزل في كتابه: ﴿مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾

قالوا: بلى، إنه من أطاعك فقد أطاع الله، وأن من طاعة الله

طاعتك قال: وطاعة الله أن تطيعوني وإن من طاعة الله أن

تطيعوا أئمتكم وإن صلوا قعودا، فصاوا قعودا أجمعين

ثم قال - ص: 258، ج: 13278 -

حدثنا موسى بن هارون، حدثنا أبو مروان، حدثنا

عبد الله بن مسلم بن جندب، قال: سمعت أبا عبد الله

ﷺ قال: من مات مفارقا للجماعة لم يمت مسلما

ثم قال - ص: 330، ج: 13279 -

حدثنا الحسين بن إسحاق،

حدثنا معتمر بن أبيه عن حماد عن

رأيت رسول الله ﷺ يقول: من

شبهني في

شيء من

أمري

أو نهْيي

حدثنا أبو عامر أخبرنا عقبة - يعني ابن أبي الصهباء -
عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان في نفر من
أصحابه فأقبل عليهم رسول الله ﷺ فقال: «ألستم تعلمون
أنني رسول الله إليكم؟ قالوا: بلى، نشهد أنك رسول الله قال:
ألستم أنه من أطاعني فقد أطاع الله، ومن طاعة الله طاعتي؟
قالوا: بلى، نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله ومن طاعة الله
طاعتك، قال: فإن من طاعة الله أن تطيعوني ومن طاعتي أن
تطيعوا أمراءكم، أطيعوا أمراءكم فإن صلوا قعودا فصلوا
قعودا».

ثم قال - ج. 9. ص. 340. ح. 5450 -

حدثنا أبو عامر، أخبرني عقبة - يعني ابن أبي الصهباء -
عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان في نفر من
أصحابه فأقبل عليهم رسول الله ﷺ وسلم فقال: «ألستم
تعلمون أنني رسول الله إليكم؟ قالوا: بلى، نشهد أنك رسول
الله قال: ألستم تعلمون أنه من أطاعني فقد أطاع الله. ومن
طاعة الله طاعتي؟ قالوا: بلى، نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع
الله ومن طاعة الله طاعتك، قال: فإن من طاعة الله أن
تطيعوني ومن طاعتي أن تطيعوا أمراءكم، أطيعوا أمراءكم فإن
صلوا قعودا فصلوا قعودا».

وقال السيوطي في «الدر المنثور» ج. 2. ص. 183 - في
تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ يَطْعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ - آية -
(10) - سورة النساء -

أخرج ابن النذر والخطيب عن ابن عمر قال: كنا عند رسول الله ﷺ في نفر من أصحابه فقال: «يا هؤلاء أستم تعلمون أني رسول الله إليكم؟ قالوا بلى، قال: أستم تعلمون أن الله أنزل في كتابه أنه من أطاعني فقد أطاع الله، وأن من طاعته طاعتي قالوا: بلى، قال: فإن من طاعة الله أن تطيعوني ومن طاعتي أن تطيعوا أئمتكم، فإن صلوا قعودا فصلوا قعودا أجمعين».

حديث أبي عبيدة بن عامر بن الجراح.

قال ابن أبي عاصم في «المسند» ج 2، ص 487، ح.

1013

حدثنا عبد الله بن شبيب، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا ابن أبي فديك عن موسى بن عقوب أخبرنا عن عبد الأعلى بن موسى، عن عبد الله بن قيس بن مخزومة عن اسماعيل بن رافع يحدثه عن ابن أسلم، عن أبيه قال قال لي أبو عبيدة: أشهد اسمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تسبوا الله، أطان فإنه ظل الله في الأرض».

مسند أبي يعقوب في «المسند» ج 2، ص 487، ح.

1014

أخبرنا أبو محمد الحسين بن علي بن مؤمل، أخبرنا أبو عثمان عمرو بن عبد الله البصري، حدثنا الفضل بن محمد البيهقي، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، أخبرني ابن أبي

قوله: عن موسى بن يعقوب الزمعي - كذا وصوابه: الزمعي -
عن عبد الأعلى بن موسى عن عبد الله بن قيس بن سخرمة أن
إسماعيل بن أبي مولى المزني أخبره أن زيدا بن أسلم أخبره
أن أباه أسلم أخبره أنه خرج مع عمرو بن الخطاب حتى قدم
على أبي عبيدة بن الجراح وهو بـ: «باب الجابية»، قال أبو
عبيدة: يا أسلم هل استعملك عمر من مواليه وأهله؟ فقلت: لا.
قال: فاشهد - كذا ولعل صوابه: فأشهد بهمزة القطع على
الآلف - سمعت رسول الله - ﷺ - وهو يقول «لا تسبوا
السلطان فإنهم - كذا ولعل صوابه: فإنه - ظل الله في
أرضه».

وعرض له العقيلي في - «الضعفاء الكبير». ج. 3. ص.
60/59. ترجمة: 1022 - (ترجمة عبد الأعلى بن عبد الله بن
قيس):

لا يتابع على حديثه وليس بمشهور في النقل، وإسماعيل
مولى المزني نحوه.

حدثنا محمد بن زكرياء البلخي قال: حدثنا محمد بن
الحسين أبو جعفر السمناني قال: حدثنا أبو بكر بن أبي
شيبه قال: حدثنا ابن أبي فديك عن موسى بن يعقوب
الزمعي عن عبد الأعلى بن عبد الله بن قيس أن إسماعيل مولى
المزني أخبره أن زيد بن أسلم أخبره أنه خرج مع عمر إلى
الشام قال: فسمعت أبا عبيدة بن الجراح يقول: سمعت

رسول الله ﷺ - يقول: ﴿لَا تَسْبُوا السُّلْطَانَ فَإِنَّهُ فِيءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ﴾.

وتعقبه العقيلي بقوله: وليس في هذا الباب شيء يرجع منه إلى صحته.

وأخرجه الشهاب القضاعي في - «مسنده». ج. 2، ص. 80/79 - من طريق العقيلي بسنده ولفظه.

وأخرجه الديلمي في - «الفردوس» ج. 5، ص. 11، ح: 7291 ... لكن قال:

«فإنه» بدل «فإنهم». وإسناده عنده كما جاء في «زهر الفردوس». ج. 4، ص. 174 - وكما نقله محقق الكتاب زغلول - :

قال أبو نعيم. حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق، حدثنا أحمد بن مهران، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا محمد ابن عمر بن راقد، حدثنا أسامة وعبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيهما عن أخبرهما - كذا ولعل صوابه: عن أخبره - أنه سمع أبا عبيدة بن الجراح. ورفع الحديث.

ثم نقل عن المناوي قوله تعقبا عنه عند السيوطي في - «الجامع الصغير». ج. 6، ص. 399. ح: 9788 - وعزاه إلى البيهقي في «الشَّعْبِ» لكن قال:

«عن عبيدة» - وهو خطأ ظاهر، صوابه: «عن أبي عبيدة» كما نقلناه آنفا من «الشعب» ورمز إليه بالضعف - وفيه ابن

أبي فديك، وفيه موسى بن يعقوب الزمعي، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: قال النسائي: غير قوي، وعبد الأعلى قال الذهبي: لا يعرف، وإسماعيل بن رافع قال: ضعيف.

ونقل عنه الهندي في «كنز العمال» روايتين - ج. 6، ص. 66. ح: 14868 - و - ج. 6، ص. 6، ح: 14586 - لكن في الثانية بعض الاختلاف، إذ جاءت كلمة «فيء» بدل كلمة «ظل» وهما بمعنى كما لا يخفى.

قلت: لفظ الذهبي في «المغني» ج. 2، ص. 689. ترجمة: 6546 - :

... بن يعقوب الزمعي عن التابعين، وثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال: هو صالح. لفظ ابن معين في - «تاريخه» ج. 2، ص. 597. ترجمة: 672 - :

... بن يعقوب الزمعي ثقة. ولم أجد له ذكرًا في كتاب الضعفاء والمتروكين» للنسائي، ابن حجر في - «تهذيب التهذيب»، ج. 10، ص. 378. ترجمة: 672 - :

... ابن البحاري أخرج له في «الأدب المفرد»، كما أخرج له الأربعة.

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقبل ذلك نقل توثيق ابن معين له.

وعن ابن المديني: ضعيف الحديث، منكر الحديث.
وعن الأجرى عن أبي داود: هو صالح، روى عنه ابن
الساجي: اختلف أحمد ويحيى فيه. قال: وذكره ابن حبان في
الثقات.

قلت: وسنسوق كلام ابن حبان بعد قليل.
وبعد أن نقل عن ابن عدي ما سنذكره أيضا بعد قليل،
قال: وقال الأثرم: سألت أحمد عنه فكأنه لم يعجبه. وقال
الساجي: اختلف أحمد ويحيى فيه. قال أحمد لا يعجبني
حديثه، وقال ابن القطان: ثقة.

أما ابن عدي فنقل في - «الكامل» ج. 6، ص. 2341/2342 -
عند ترجمته له توثيق ابن معين له فقال:
حدثنا ابن أبي بكر حدثنا عباس، سمعت يحيى يقول:
موسى بن يعقوب الزمعي ثقة.

ثم أسند أحاديث عن طريقه ثم قال:
ولموسى بن يعقوب غير ما ذكرت من الحديث أحاديث
حسان يروي عنه ابن أبي فديك وخالد بن مخلد، وهو عندي
لا بأس به وبرواياته.

وأما ابن حبان فقال في - «الثقات» ج. 7، ص. 458 :-
موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة بن
الأسود بن المطلب بن أسد القرشي الأسدي كنيته أبو محمد
من أهل المدينة، يروي عن أبي حازم والمدينين، وروى عنه أهل
الحجاز وابن أخيه يحيى بن المقدم الزمعي.

مات موسى بن يعقوب في ولاية أبي جعفر.
وترجم له الرازي في - «الجرح والتعديل» ج. 8، ص. 167.
ترجمة: 745 - ونقل توثيق يحيى له.
أما ابن أبي فديك فترجم له الذهبي في - «سير أعلام النبلاء». ج. 9، ص. 486/487. ترجمة: 180 - ورمز إلى أن الجماعة أخرجوا له ووصفه بأنه:
الإمام الثقة المحدث أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك - بالتصغير - واسمه دينار الديلي مولا هم المدني.
حدث عن سلمة بن وردان، والضحاك بن عثمان، وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن الفضل المخزومي، وعدة من أهل المدينة. ولم يرحل في الحديث وكان صدوقا صاحب معرفة وطلب.
ثم ذكر في من حدّث عبد بن حميد وَهُمْ خَلَقَ كَثِيرًا.
وقال ابن معين في - «تاريخه» ج. 1، ص. 505، ترجمة: 671-:
كان أروى الناس عن ابن أبي ذئب وهو ثقة.
ولأن ابن سعد قال في «طبقاته»، ج. 5، ص. 437 - بعد أن ترجم له بإيجاز -:
كان كثير الحديث وليس بحجة.
قلت : وهذه من عجائب ابن سعد، تلميذ الواقدي، فأيهما الأولى بأن يحتج به، الواقدي أو ابن أبي فديك؟

روى عن أبيه في «التاريخ الكبير»، ج. 1، ص. 37،
ترجمة: 1071 - 1072.

محمّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي الفديك - بن «أل»
التعريفية - بن إسماعيل مولى الديلمي.

وذكر أن الحميري سمع منه ولم يصفه بشيء، وقال: مات
سنة ماتت.

قلت: حسبه توثيقاً من البخاري أنه أخرج له.

وترجم له الرازي في «الجرح والتعديل»، ج. 7، ص.
188/189 - ترجمة: 1071 - 1072.

وذكر في من روى عنهم موسى بن يعقوب الزمعي وفيمن
رووا عنه الحميري، ونقل توثيق يحيى له من طريق العباس
بن محمود الدوري.

وترجم له الذهبي في «ميراث الاستدال»، ج. 3، ص. 483.
ترجمة: 7236 - وقال: بعد أن ذكرنا من روى عنهم
ومن روى عنه -

قلت: هذا ما ذكره قال ابن سعد وحده، ليس بحجة ووثقه
جماعة.

والذي يروي عن ابن سعد أن ابن سعد قال ليس
بما جاء به.

وذكر ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، ج. 9، ص. 61،
ترجمة: 62 -

أن ممن روى عنه: الشافعي وأحمد والحميدي وقتيبة
وعبد بن حميد في جماعة غيرهم ذكر بعضا منهم.
ونقل عن النسائي قوله: ليس به بأس.
وأشار إلى أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، كما ذكر توثيق
ابن معين له وكلام ابن سعد فيه.
وترجم له ابن حبان في - «الثقات»، ج. 8، ص. 42 - فقال:
ربما أخطأ. وذكر الخلاف في وفاته ما بين سنة تسع
وتسعين ومائة، ومئتين.

قلت: وإنما قدمنا الترجمة لموسى بن يعقوب الزمعي وابن
أبي فديك لأنهم عرفوهما فتقولوا فيهما ما بين موثق ومجرح.
أما عبد الأعلى بن موسى بن عبد الله بن قيس بن مخرمة
كما سماه البيهقي في «الشعب» وابن أبي عاصم في «السنة» أو
عبد الأعلى بن عبد الله بن قيس بن مخرمة بإسقاط «موسى»
كما سماه العقيلي والقضاعي فقد اضطربوا فيه اضطرابا
عجبا، انفرد البيهقي وابن أبي عاصم بإثبات «موسى» بين
عبد الأعلى وعبد الله.

وأصر الذهبي وابن حجر على إسقاطه.
قال الذهبي في - «ميزان الاعتدال» ج. 2، ص. 531. ترجمة:
4727 -

عبد الأعلى بن عبد الله شيخ لموسى بن يعقوب الزمعي، لا
يعرف من هو، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه وشيخه
اسماعيل مولى مزينة نحوه، يعني لا يعرف.

ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» ج 1، ص 111
ترجمة: 1528 - هذا الكلام عن الذهبي نقله ابن حجر
ولم ينقص حرفاً.

ومن أعجب العجب أن غفل الحافظان الكبيران عن بقية
نسب عبد الأعلى لدى كل من ابن أبي عمير والبيهقي
فكلاهما سماه عبد الأعلى بن موسى بن عبد الله بن قيس بن
مخرمة. وسماه كل من العقيلي والقضاعي عبد الأعلى بن عبد
الله بن قيس ولم يذكر مخرمة.

وابن حجر ترجم في «تهذيب التهذيب»، نقلاً عن المزي في
«التهذيب» وعن ابن ماكولا في «الإكمال» - وأجزاء حرف العين
من «تهذيب» المزي وكتاب «الإكمال» لابن ماكولا ليست بين
أيدينا الآن - لعبد الله بن قيس بن مخرمة وهو الاسم الكامل
لجد عبد الأعلى عند البيهقي وابن أبي عمير. كما أن قيساً
اسم جد عبد الأعلى عند العقيلي والقضاعي فقال - ج 5، ص 363/364،
ترجمة: 626 - بعد أن رُفِضَ إلى أن مسلماً والأربعة
أخرجوا له -:

عبد الله بن قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف
المطلب بن أخو محمد، روى عن أبيه وزيد بن خالد الجهني وابن
عمر وأبو هريرة. وعنه ابنه محمد ومطلب وأبو بكر بن
محمد بن عمرو بن حزم وإسحاق بن يسار والد محمد يقال:
له صحبة. قال النسائي: ثقة. ذكره ابن حبان في «الثقات»

واستعمله عبد الملك بن مروان على الكوفة والبصرة واستقضاه
الحجاج على المدينة سنة ثلاث وسبعين وبقي إلى سنة ست
وسبعين قاضيا.

ثم ساق اختلافهم في صحبته وليس من شأننا.
وترجم له في - «الإصابة»، ج. 3، ص: 63/64. ترجمة:
6188 - فقال:

عبد الله بن قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف. ذكر
العسكري أنه رأى النبي ﷺ وهو صغير وأبوه صحابي
يأتي ذكره. روى هو عن أبيه وزيد بن خالد وأبي هريرة وابن
عمر. وروى عنه ابنه محمد والمطلب وإسحاق بن يسار والد
محمد بن إسحاق صاحب المغازي. وثقه النسائي وعمل لعبد
الملك بن مروان على العراق وولي قضاء المدينة في أول إمرة
الحجاج، وذكره البخاري وأبو حاتم وابن حبان والتابعين.
وذكره في الصحابة ابن أبي خيثمة والبغوي وابن شاهين.

ثم ساق الحديث الذي رفعه بعضهم عن طريقه فوهم
بأنه من الصحابة.

وقال السرازمي في - «الشرح والتعديل» ج. 5، ص: 139،
ترجمة: 6186 -

عبد الله بن قيس بن مخرمة بن المطلب القرشي أخوه محمد
ابن قيس والد حكيم بن عبد الله بن قيس، روى عن أبيه.
روى عنه ابنه المطلب.

وترجم له ابن حجر في «تهذيب التهذيب» نقلا عن المزي
عن ابن ماكولا لوالد ابن عبد الله هذا ورمز إلى أن الترمذي
أخرج له فقال - ج. 8، ص. 402، ترجمة: 718 -:

قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف بن قُصَي المطلبي
أبو محمد ويقال أبو السائب المكي، كان من المؤلفة قلوبهم
وممن حسن إسلامه منهم، روى عن النبي ﷺ - وعن قِيَّاث
ابن أَشِيم، وعنه ابنه عبد الله.

ثم قال: وروى عنه أيضا ابنه محمد.

وترجم له في - «الإصابة». ج. 3، ص. 259، ترجمة: 7235
- وبعد أن نسبه قال:

ولد هو ورسول الله ﷺ في عام واحد. وقال ابن أبي حاتم
عن أبيه: له صحبة.
ثم ساق حديثا له.
ثم قال:

روى عنه ابنه عبد الله بن قيس، وقال ابن السكن:
«هذا ابن عبد الله بن قيس». وذكره ابن إسحاق في المؤلفة وكان من
سور إسلامه. روى عنه ابنه عبد الله ومحمد.

ثم أشار إلى حديث له عند الترمذي من طريق محمد بن
إسحاق عن المطلب بن عبد الله بن قيس بن مخرمة عن أبيه
عن جده.

أما ترجمة ابن حبان التي أشار إليها ابن حجر لعبد الله
بن قيس فلفظها - ابن حبان. «الثقات». ج. 5، ص. 44 -

عند الأعياد فغير مني شيء من الطلح

عبد مناف ، والله مستقيم مني شيء

ون ، من خالد بن الوليد ، مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

نكر مني شيء مني شيء مني شيء

حيا أو بعد وفاته بقليل، وهذا الاحتمال يرجح أن يكون كلامي البيهقي وابن أبي عاصم ربما قد وهم أو وهم من نسخوا كتابيهما فأدخلوا ثالثا سموه «موسى» بين عبد الأعلى وعبد الله بن قيس وأن تكون رواية العقيلي والقضاعي هي الصواب من حيث الإسناد.

وهذا الاحتمال يجعل الجهالة التي قال بها الذهبي وردّها ابن حجر في عبد الأعلى تكاد تختفي، فإن بقي منها شيء فهي في الحال أقرب منها إلى أن تكون في العين، ولئن لم يذكروا لعبد الله ابنا اسمه عبد الأعلى فقد يكون ذلك لأنه قليل الرواية أو لأن له منزعا وهوى جعلناه ممن يزهد أو يتخرج في ذكره معاصروه فأغفل، وقد يكون أموي الهوى فأعرض عنه الناس وأغفلوا ذكره بعد غلبة بني العباس.

لسنا نزع أن هذه الاحتمالات ترفع الجهالة رفعا تاما عن عبد الأعلى هذا لكنها تحدد من مداها.

على أن هذا الحديث ليس وقفا على موسى الزمعي عن عبد الأعلى هذا عن إسماعيل المزني، لكن له سند آخر سنعرض له بعد قليل.

أما الآن فنعود إلى إسماعيل المزني وهو كما ترجم له ابن حجر — ورمز بأن البخاري أخرج له في «الأدب المفرد» كما أخرج له الترمذي وابن ماجه — إسماعيل بن رافع بن عويمر أو ابن أبي عويمر الأنصاري ويقال المزني أبو رافع القاص المدني نزيل البصرة.

ثم ذكر في من روى عنهم زيد بن أسلم، وفي من روى عنه
أئمة من أمثال سليمان بن بلال والليث بن سعد.

ونقل عن ابن المبارك قوله: لم يكن به بأس ولكنه يحمل
عن هذا وهذا ويقول: بلغني وغير هذا.

وقال عمرو بن علي: منكر الحديث، في حديثه ضعف لم
أسمع يحيى ولا عبد الرحمن حدثنا عنه بشيء قط. وقال
أحمد: ضعيف. وقال في رواية: منكر الحديث، وقال ابن معين:
ضعيف، وقال في رواية عنه: ليس بشيء. وقال ابن أبي حاتم:
منكر الحديث. وقال الترمذي: ضعفه بعض أهل العلم،
وسمعت محمدا - يعني البخاري - يقول: هو ثقة مقارب
الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: ضعيف
ومرة: ليس بشيء، ومرة ليس بثقة، وقال ابن خراش
والدارقطني: متروك. وقال يعقوب بن سفيان:

اسماعيل بن رافع وطلحة بن عمر فصالح بن أبي الأخضر
ليسوا بمتروكين ولا يقوم حديثهم مقام الحجة.

وقال ابن عدي في - الكامل - ج. 1، ص. 277/279 - بعد
أن ساق كلامهم كما نقل ابن سعد عن طريق المزني وأسنده
إليه أحاديث -

ولإسماعيل بن رافع أحاديث عجز ما ذكرته وأحاديثه كلها
مما فيه نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء.

وقال ابن سعد: مات بالمدينة قديما وكان كثير الحديث
ضعيفا. ثم رجح ابن حجر أن وفاته كانت ما بين سنتي عشر

وعشرين ومائة. ونقل عن الساجي قوله: صدوق يَهم في الحديث. وقال العجلي: ضعيف الحديث. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال علي بن الجنيد: متروك. وذكره يعقوب بن سفيان - يعني الفسوي في «معرفة التاريخ» - في باب من يرغب في الرواية عنهم وقال البزار: ليس بثقة ولا حجة، وضعفه أيضا أبو حاتم والعقيلي - «الضعفاء الكبير». ج. 1، ص. 77/78 ترجمة: 83 - وأبو العرب ومحمد بن أحمد المقدمي ومحمد بن عبد الله بن عمار بن الجارود وابن عبد البر وابن حزم والخطيب وغيرهم.

وقال ابن حبان - «المجروحين». ج. 1، ص. 124 :-
كان رجلا صالحا إلا أنه كان يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كان المعتمد لها. وقال الأجري عن ابن أبي داود: ليس بشيء، سمع عن الزهري فذهبت كتبه، فكان إذا رأى كتابا قال: هذا سمعته.
قلت: ومع ما يشبه الإجماع منهم على تضعيفه فإننا نلاحظ أنه مدني مثل عبد الله بن قيس بن مخزومة وموسى الزمعي.
ثانيا: ليس منهم من وصمه بالكذب. ويكادون يتفقون على وصمه بالوهم أو الغلط أو الرواية عن كل أحد.
ثالثا: أنه قاص، ومن عادة أئمة الجرح والتعديل الارتياح في ما ينقله القاصون.

رابعا: أن ابن حبان الذي قل أن يجرح أحدا برفق، بل عادته العنف والتشنج لم يقل فيه كلمة سيئة بل

وصفه بالصلاح.

خامسا: اضطربت أقوال بعض من جرّحوه وخاصة النسائي كما سبق أن نقلنا عنه أنفا. وهذا الاضطراب له مغزاه لدلالة عباراتهم توثيقا كانت أم تجريحا، كما لا يخفى على من له إلمام بأبجديات علم الرواية وعلم الجرح والتعديل. وهذه الملاحظات مع مجمل الوقفة التي سبق أن وقفناها عند عبد الأعلى بن عبد الله بن قيس وموسى الزمعي تبين أن الحديث إن اعتبرناه ضعيفا فليس ضعفه بالذي لا يتقوى إذا اعتضد بغيره، على أن هذا الحديث سبق أن نقلناه عن الديلمي بسند آخر ليس فيه موسى الزمعي ولا من روى عنهم إلا زيد بن أسلم.

فالديلمي أسند حديثه عن أبي نعيم وهو الإصبهاني أحمد ابن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران صاحب «الحلية»، وصفه الذهبي في - «سير أعلام النبلاء». ج. 17، ص. 453/464. ترجمة: 305 - بأنه:

الإمام الحافظ الثقة العلامة، شيخ الإسلام أبو نعيم المهراني الإصبهاني الصوفي الأحول، سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء. ولد سنة ست وثلاثين وثلاث مائة، وكان أبوه من علماء المسلمين والرحالين فاستجاز له جماعة من كبار المسندين وذكر جماعة ممن أجازوا له وجماعة ممن سمع منهم وفيهم أبو علي بن الصواف.

ولسنا ندري إن كان هو الذي أراده بقوله في سند هذا الحديث أبو أحمد بن محمد بن إسحاق أم أراد أبا عمرو الصغير محمد بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري النحوي وكلاهما محدث وإن كان الصغير أقل من ابن الصواف حديثاً، وهما متعاصران، ابن الصواف ولد سنة سبعين ومائتين، والصغير ولد سنة تسع وثمانين ومائتين، لكن احتمال أن يكون المراد هو ابن الصواف يبدو أقرب إلى الرجحان لأن وفاته كانت سنة تسع وخمسين وثلاث مائة، وأبو نعيم يومئذ يكون في الثالثة والعشرين من عمره. أما الصغير فيرجح الذهبي أنه توفي سنة نيّف وستين وثلاث مائة. فإن صح هذا فقد يكون من حيث اعتبار سن أبي نعيم أرجح من ابن الصواف. والصغير من شيوخ الحاكم وهو الذي أرخ وفاته بسنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة ولعل هذا ما يجعل الذهبي يرجح قوله.

وقد وصف الذهبي الصغير في «سير أعلام النبلاء»، ج. 10، ص. 49/50 ترجمة: 35 - بأنه:

هو الحافظ الإمام الرحال أبو عمرو محمد بن عمرو بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ويعرف بالصغير. ونقل عن الخليلي قوله: نيسابوري حافظ، سمع أبا علي الموصلي وحامد بن شعيب وابن قتيبة العسقلاني. وأضاف الذهبي أبا القاسم البغوي وعبد الله بن شيرويه صاحب إسحاق وابن خزيمة وأبا عروبة الحراني وابن أبي

داود وطبقتهم.

ونقل عن الحاتم قوله: لقد كان «كثيراً» — ولعل الصواب: كبيراً — في العلوم والعدالة لأنهما كانا أبوي عمرو لا يزايلان مجلس ابن خزيمة وهذا الأصغر، فكان ابن خزيمة يقول: أبو عمرو صغير، فبقي عليه.

قلت: يبدو أن في تعبير الذهبي خللاً، صوابه: «لأن أبوي عمرو كانا لا يزايلان مجلس ابن خزيمة... الخ».

وأضاف الذهبي عن الحاكم قوله: رحل به أبو علي الحافظ إلى العراق والجزيرة والشام.

ثم نقل عن الخليلي قوله: سمعت الحاكم يقول: كان فقيها أديبا ورعا صاحب حديث وهو كبير كبير، فإني أحمد بن محمد، سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: قلت لأبي وسألته عن إبراهيم بن موسى الرازي الصغير فقال: يا بني، لا تقل «صغير» هو كبير هو كبير هو كبير.

قال الحاكم: هذا مثل «ضربته لأبي عمرو».

قلت: هكذا ولعل تحريره مثل ضربه أبو عمرو.

أما ابن الصواف فوصفه الذهبي في ترجمته له — نفس المرجع. ص. 184/186. ترجمة: 130 — بأنه:

الشيخ الإمام المحدث الثقة الحجة، أبو علي محمد بن أحمد 132 ابن الحسن بن إسحاق البغدادي بن الصواف.

وبعد أن ذكر طائفة ممن سمع منهم وممن سمعوا منه، ومنهم أبو نعيم الإصبهاني — وهذا مما يرجح لدينا أنه

المذكور في السند — قال: قال الدارقطني: ما رأيت عيناى مثل
أبي علي بن الصواف وقلان بمصر.
وقال ابن أبي الفوارس: كان أبو علي ثقة مأمونا ما رأيت
مثله في التحرز.

ثم أسند إليه الذهبي حديثا.

وذكر الخطيب في — «تاريخ بغداد»، ج.1، ص. 289. ترجمة:

140 — أن أبا الحسن الدارقطني ممن روى عنه قال:

وغيره من المتقدمين، وذكر في من حدثه عن ابن الصواف
أبا نعيم الإصبهاني. ونقل عن البرقاني قوله: توفي ابن
الصواف سنة تسع وخمسين وثلاث مائة، وعن محمد بن
الحسين بن الفضل القطان إملاء قال: مات أبو علي الصواف
في آخر سنة تسع وخمسين وثلاث مائة. وقال محمد بن أبي
الفوارس: مات ابن الصواف لثلاث خلون من شعبان سنة
تسع وخمسين وثلاث مائة، وله يوم مات تسع وثمانون سنة
لأن مولده في شعبان سنة سبعين ومائتين، وكان ثقة مأمونا
من أهل التحرز ما رأيت مثله في أهل التحرز.

وذكر ابن الجوزي في — «المنتظم»، ج.7، ص. 53/52،

ترجمة: 71 — في وفيات سنة تسع وخمسين وثلاث مائة.

أبا نعيم الإصبهاني في من أخذ عن ابن الصواف ولم
يضيف في ترجمته له شيئا على ما قاله الخطيب.

قلت: الأمر الذي لا يزال يحيك في النفس ويحمل على
التساؤل عما إذا كان الذي روى عنه أبو نعيم هذا الحديث

ليس هو ابن الصواف ولا الصغير هو أنه قال: حدثنا «أبو أحمد» محمد بن أحمد بن إسحاق، فإذا قدرنا أن الحسن أسقطه أبو نعيم أو الناسخ من نسب ابن الصواف فيماذا نعلل أن كلا من ابن الصواف والصغير لم نجد من لقبه بـ: «أبو أحمد». على أننا لم نقف على مسند آخر يسمى محمد بن أحمد بن إسحاق غير الصغير وابن الصواف. فهل كان لأحدهما لقبان؟ لا نستطيع أن نجزم.

أما أحمد بن مهران فلم نقف على ترجمة لمن يحمل هذا الاسم في ما بين أيدينا من مصادر الجرح والتعديل أو تاريخ تلك الحقبة، وهذا ما يحملنا على اعتباره «مجهول العين والحال» إلى أن نجد من عرف به.

وأما سليمان بن داود تلميذ الواقدي فهو الشاذكوني فقال عنه الرازي في - «الجرح والتعديل». ج. 4، ص. 114 - 115. ترجمة: 498 - :

سليمان بن داود الشاذكوني المنقري، روى عن عبد الوارث وحماد بن زيد وجعفر بن سليمان. ثم روى عن ابن الأثرم قوله: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل وذكر الشاذكوني فقال: هو من نحو عبد الله بن سلمة الأفطس - يعني يكذب -.

ثم أسند إلى يحيى بن معين قوله: وقيل: إن الشاذكوني روى عن حماد بن زيد حديثاً ذكره له فقال: كذاب، عدو الله كان يضع الحديث.

ثم نقل عن أبي حاتم قوله: سليمان الشاذكوني ليس بشيء، متروك الحديث، وترك حديثه ولم يحدث عنه.
وقال عنه ابن عدي في «الكامل»، ج. 3، ص. 1142/1145.
سمعت عبد الله بن سليمان بن الأشعث ينسبه إلى الضعف.

حدثنا الجنيد حدثنا البخاري قال: ومات سليمان بن داود أبو أيوب الشاذكوني يحيى بن معين وأبو بكر بن أبي شيبة وكان أبو يعلى والحسن بن سفيان إذا حدثنا عنه يقولان: حدثنا سليمان أبو أيوب ولا ينسبانه. وكذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه.

ثم نقل عن عبدان أنه سئل عن الشاذكوني كيف هو فقال: معاذ الله أن يتهم الشاذكوني، وإنما كانت كتبه قد ذهبت فكان يحدث خطأ فيخلط.

ثم أسند إلى محمد بن موسى السَّواق قوله:
قال ابن الشاذكوني لما حضرته الوفاة: اللهم ما اعتذرت إليك فإني لا أعتذر أنني قذفت محصنة ولا دلست حديثاً.
قال عبد الرحمن رواي هذا الخبر عن محمد بن موسى:
وذكر خصلة أخرى نسيها.

ثم نقل غرائب عن الشاذكوني، من أطرفها ما أسنده إلى أبي بكر بن الأسود قال: كنا عند يحيى القطان وعنده بلبل وكان أسود، فجرى بينه وبين الشاذكوني كلام، فقال له

الشاذكوني: والله لأقتلَنَّكَ، فقال له يحيى: سبحان الله تقتله؟! قال: نعم أنت حدثتني عن عوف عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال رسول الله ﷺ: لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها. اقتلوا منها كل أسود بهيم وهذا أسود.

ومنها ما أسنده إلى أبي الحسين الإصبهاني من قوله: قدم علينا الشاذكوني بإصبهان فنزل في غرفة في شارع واجتمع الخلق في الشارع فتركهم حتى حميت الشمس عليهم، فجعلوا يتكلمون فيه فسمع ففتح الروزنة وأخرج رأسه وقال: يا معشر النذافين والحاكة، والله لولا أنني أطمع أن أصطاد بكم إنسانا ينفعني ما حدثتكم بحرف. ثم أطبق الروزنة ولم يحدثهم ذلك اليوم.

وبعد أن أسند إليه أحاديث كدأبه في من يترجم لهم قال: وللشاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة وهو أحد من يضم إلى يحيى وأحمد وعلي. وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضها مناكير وبعضها سرقة وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان: إنه ذهب كتبه فكان يحدث خطأ فيغلط، وإنما أتى من هناك يشتبه عليه فلجراته واقتداره على الحفظ، يمر على الحديث لا أنه يتعمده.

وقال العقيلي في — «الضعفاء الكبير» ج. 2، ص. 128، ترجمة: 610 -:

حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: كان يحيى ابن سعيد يسمى الشاذكوني «الخائب».

وأسند إلى محمد الحضرمي قوله: سألت يحيى بن معين عن سليمان الشاذكوني فقال لي: ليس بشيء.

وترجم له الخطيب في - «تاريخ بغداد»، ج. 9، ص. 40/48. ترجمة: 4627 - ومما جاء في هذه الترجمة قوله:

وكان حافظا كثيرا وقدم بغداد وجالس الحفاظ بها وذاكرهم، ثم خرج إلى إصبهان فكتب وانتشر حديثه بها.

ثم نقل عن أحمد بن حنبل قوله: قدم ابن الشاذكوني فنزل على هشيم. وقوله: قدم علينا ههنا سنة ثمانين فنزل على هشيم في دهليزه، وكان يلقي على هشيم تلك الأبواب، وكان حافظا. وكانت هيئته هيئة حسنة، ثم قدم علينا بعد، فإذا هيئته سوى تلك الهيئة ثياب طوال وهيئة، فقلت في نفسي: كم بين تلك الهيئة إلى هذه.

ثم أسند إلى عمرو الناقد قوله: قدم سليمان الشاذكوني بغداد فقال أحمد بن حنبل: اذهب بنا إلى سليمان نتعلم منه نقد الرجال. وقوله: ما كان في أصحابنا أحفظ للأبواب من أحمد بن حنبل ولا أسرد للحديث من ابن الشاذكوني ولا أعلم بالإسناد من يحيى، ما قدر أحد أن يقلب عليه إسناداً قط.

وأسند إلى أحمد بن حنبل قوله: كان أعلمنا بالرجال يحيى بن معين وأحفظنا للأبواب سليمان الشاذكوني، كان علي - يعني

ابن المديني - أحفظنا للطوال، وأسند إلى عباس العنبري قوله:
- وسئل أيهما أعلم بالحديث أهو - يعني ابن الشاذكوني - أو
علي بن المديني - قال: ابن الشاذكوني بصغير الحديث، وعلي
بجليله.

ثم أسند الخطيب إلى ابراهيم بن الإصبهاني قوله: كان أبو
داود الطيالسي بإصبهان فلما أراد الرجوع أخذ يبكي فقالوا
له: يا أبا داود إن الرجل إذا رجع إلى أهله فرح واستبشر وأنت
تبكي؟! فقال: إنكم لا تعلمون إلى من أرجع، إنما أرجع إلى
شياطين الإنس علي بن المديني وابن الشاذكوني وابن بحر
السقاء - يعني عمرو بن علي -.

وبعد أن ساق تجريح أحمد وابن معين له من عدة طرق
أسند إلى البخاري قوله: وذكر سليمان - يعني الشاذكوني -
هو عندي أضعف من كل ضعيف.

وأسند إلى النسائي قوله: ليس بثقة. وإلى عباس العنبري
قوله: ما مات ابن الشاذكوني حتى انسلخ من العلم انسلخ
الحية من قشرها. ورجح الخطيب وفاته سنة أربع وثلاثين
وثلاث مائة.

وترجم له الذهبي في - «سير أعلام النبلاء». ج. 10، ص.
684/379. ترجمة: 251 - فجمع كل مقولاتهم فيه مما نقله
الخطيب وغيره. وعلى غير عادته في تكريم أغلب من يترجم
لهم، صدر الترجمة بقوله:

الإمام الحافظ البارع أبو أيوب سليمان بن داود بن بشر
المنقري البصري الشاذكوني أحد الهلكى.
لكنه بعد أن ساق مقولاتهم فيه أعقبها بقوله:
مع ضعفه لم يوجد له حديث ساقط.
وفي ترجمته له في — «ميزان الاعتدال» ج. 2، ص. 205،
ترجمة: 3451 - نقل عن صالح بن محمد الحافظ قوله:
ما رأيت أحفظ من الشاذكوني وكان يكذب في الحديث.
ونقل عن أحمد بن حنبل قوله: جالس الشاذكوني حماد
بن زيد وبشر بن الفضل ويزيد بن زريع فما نفعه الله بواحد
منهم.

قال الذهبي: وقيل كان يتعاطى السكر ويتماجن.
وأما محمد بن عمر الواقدي فكلامهم فيه مشهور لا نطيل
به، حسبنا أن نشير إلى أنه لم يخرج له من الست غير ابن
ماجة.

أما أسامة بن زيد وأخوه عبد الله اللذان أسند إليهما
الواقدي هذا الحديث فقال عنهما يحيى بن معين في -
«تاريخه». ج. 1، ص. 22، الفقرة: 6664 -

أسامة بن زيد بن أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم وعبد
الرحمن بن زيد بن أسلم، هؤلاء إخوة، وليس حديثهم بشيء
جميعا. وقال: أسامة بن زيد بن أسلم ليس بذاك وهو أصغر
من هذا - يعني من أسامة بن زيد الليثي - يروي عنه

القطواني ومعن بن عيسى القزاز. وقيل ليحيى: معن بن عيسى مع سنه يروي عن هذا؟ فقال يحيى: عبيد الله بن موسى أكبر من معن بن عيسى القزاز. وقال يحيى: وُلِدَ زيد ضعاف: أسامة بن زيد وعبد الرحمن بن زيد وعبد الله بن زيد.

وقال المزي في - «التهذيب». ج. 2، ص. 334/338. ترجمة: 315 -:

ورمز إلى أن ابن ماجه وحده من الست أخرج لأسامة. أسامة بن زيد المدني مولى عمر بن الخطاب وهو أخو عبد الله بن زيد بن أسلم وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه زيد بن أسلم، وساق طائفة ممن روى عنهم وممن روى عنه. وفي هؤلاء الواقدي.

ثم نقل قول عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أخشى أن لا يكون يقوى في الحديث. وعن صالح بن أحمد عن أبيه: منكر الحديث ضعيف.

وبعد أن ساق كلام يحيى من عدة طرق نقل عن الجوز جاني قوله: أسامة وعبد الله وعبد الرحمن ضعفاء في الحديث من غير خربة في دينهم ولا زيغ عن الحق في بدعة ذكرت عنهم.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أسامة بن زيد بن

أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم أيهما أحب إليك؟ قال: أسامة أمثل.

قال النسائي: ليس بالقوي.

ثم نقل عن محمد بن سعد قوله: مات في زمن أبي جعفر.
قال المزي: وروى له ابن ماجه حديثا واحدا عن أبيه عن ابن عمر.

وأسند ابن عدي في - «الكامل». ج. 1، ص. 386/388 -
قوله في أسامة:

ضعيف يكتب حديثه.

ثم ساق غير هذا من كلام يحيى من عدة طرق.

ثم أسند إلى أحمد بن حميد أبي طالب قوله:

سألت أحمد بن حنبل عن أسامة بن زيد بن أسلم؟ فقال:
أسامة بن زيد وعبد الرحمن بن زيد وعبد الله بن زيد بن
أسلم - كذا ولعل الأفسح: هم ثلاثة بنو زيد بن أسلم -
فأسامة وعبد الرحمن متقاربان ضعيفان وعبد الله ثقة. وعن
عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: أسامة بن زيد بن أسلم
أخشى أن لا يكون ثقة في الحديث. وعن علي بن المديني: ليس
في ولد بني زيد ثقة. وعن الحميدي: حدثني البخاري قال:
ضعف علي - يعني ابن المديني - عبد الرحمن بن زيد بن
أسلم قال: وأما أخواه أسامة وعبد الله فذكر عنهما صحة.
وعن عمرو بن علي: سمعت عبد الرحمن - يعني ابن مهدي -

يحدث عن عبد الله بن زيد وأسماء بن زيد أخوة — لعل صوابه: أخيه — بل لم أسمع به يحدث عن عبد الرحمن بن زيد. سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: بنو زيد بن أسلم: أسماء وعبد الله وعبد الرحمن ضعفاء في الحديث من غير خبرة في دينهم ولا زيغ عن الحق في بدعة ذكرت عنهم. ثم أسند ابن عدي إلى أسماء أحاديث ثم قال:

وبنو زيد بن أسلم على أن القول فيهم أنهم ضعفاء أنهم يكتب حديثهم، ولكل واحد منهم من الأخبار غير ما ذكرت ويقرب بعضهم من بعض في باب الروايات، ولم أجد لأسماء ابن زيد حديثاً منكراً جداً لا إسناداً ولا متناً وأرجو أنه صالح. وقال الذهبي في — «الميزان». ج. 1، ص. 174، ترجمة: 705 —:

أسماء بن زيد بن أسلم رجل صالح ضعفه أحمد وغيره لسوء حفظه.

ونقل ابن حجر في — «تهذيب التهذيب». ج. 1، ص. 207/208. ترجمة: 390 — عن ابن حبان قوله:

كان واهياً يهتم في الأخبار ويرفع الموقوف ويصل المقطوع. قلت: لكن عبارة ابن حبان في — «المجروحين». ج. 1، ص. 179 — تختلف شيئاً عما نسب إليه ابن حجر، ولفظهما:

كان يهتم في الأخبار ويخطيء في الآثار حتى كان يرفع الموقوف ويصل المقطوع ويسند المرسل.

ثم قال ابن حجر: وذكره يعقوب الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم. وقال ابن الجارود: يحتمل حديثه. وقال الأجري عن أبي داود: ضعيف الحديث.

أما عبد الله بن زيد فأخرج له البخاري في «الأدب المفرد» والترمذي والنسائي. بهذا رمز ابن حجر في «تهذيب التهذيب». ج. 5، ص. 222/223. ترجمة: 384 - وذكر في من روى عنه ابن المبارك وابن مهدي وقتيبة وآخرين.

ونقل عن أحمد قوله: ثقة. وعنه من طريق أبي حاتم الذي سألته عن ولد زيد أسامة ثم عبد الله. وعن ابن معين: ضعيف. وعنه أولاد زيد ثلاثتهم: حديثهم ليس بشيء، ضعفاء. وعن عمرو بن علي سمعت ابن مهدي يحدث عنه وعن أسامة ولم أسمع به يحدث عن عبد الرحمن. وقال الحاكم بن أحمد: ثبتته علي بن المديني لكن قيل عن ابن المديني أيضا: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة. وقال الجوز جاني: بنوا زيد ضعفاء في الحديث. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال معن بن عيسى القزاني: ثقة. وقال الأجري عن ابن أبي داود: أنا لا أكتب حديث عبد الرحمن وعبد الله أمثل منه. وأسامة ضعيف قليل الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: وهو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال ابن أبي مريم عن يحيى: عبد الله بن زيد بن أسلم ضعيف يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: ضعيف.

ثم قال ابن حجر: وقال ابن سعد: كان عبد الله أثبت ولد زيد. توفي بالمدينة في أول خلافة المهدي. وقال الساجي: بنو زيد ثلاثة، عبد الله أرفعهم.

ثم قال: وقال ابن قانع: مات سنة أربع وستين ومائة. أما زيد بن أسلم أبوهم فأخرج له الجماعة كما رمز ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، ج. 3، ص. 395/396. ترجمة: 728 - وهو ممن لا يسأل عنهم حسبه أنه من أكابر من أكثر عنهم مالك بن أنس وما أدراك ما مالك بن أنس.

* * *

قلت: وجلي مما سبق أن حديث أبي عبيدة بطريقه وإن تعاضدتا ضعيف الإسناد لكن ضعفاً قد لا ينزل به عن درجة الحسن إذا اعتبرنا أن جل رجال السندين لم يثبت تجريحهم بالكذب بل إن من وصم منهم بالكذب قليل، ولولا الجهالة في سند الديلمي والحاجة إلى مزيد من الوضوح والتثبت في عبد الأعلى بن عبد الله سند البيهقي لما ترددنا في اعتبار الحديث في درجة الحسن، لأن الإرسال في سند الديلمي يعضده الرفع في سند البيهقي، وكلا السندين يلتقيان في زيد — بن أسلم، ولا سبيل إلى الغمز في زيد — رحمه الله —.

على أن ضعف هذين السندين لا يريب المتن الذي تضافرت عليه أسانيد وطرق مختلفة منها ما تقدم ومنها ما سيأتي. حديث أنس:

قال البيهقي في - «شعب الإيمان»، ج. 6، ص. 18، ح. 7375 - وفي «السنن الكبرى»، ج. 8، ص. 162 -

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يحيى السكري بـ: «بغداد»، أخبرنا اسماعيل الصفار، حدثنا عباس بن عبد الله الترقفي، حدثنا سعيد بن عبد الله الدمشقي، حدثنا الربيع بن صبيح، عن الحسن بن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: «إذا مررت ببلدة ليس فيها سلطان فلا تدخلها، إنما السلطان ظل الله ورُمُحُه في الأرض».

وذكره السيوطي في - «فيض القدير»، ج. 4، ص. 143، ح: 4819 - وعزاه إلى أبي الشيخ ورمز له بالضعف وفيه تقديم وتأخير ولفظه عنده:

«السلطان ظل الله في الأرض، فإذا دخل أحدكم بلدا ليس به سلطان فلا يقيمن به».

ونقله عنه الهندي في - «كنز العمال»، ج. 6، ص. 5، ح: 14584 - .

وقال البيهقي - المرجع السابق. ح: 7376 -

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن بالويه المزكي، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي حدثنا محمد بن يونس القرشي حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، حدثنا عقبة بن عبد الله الرفاعي، حدثنا قتادة عن أنس بن مالك قال: «السلطان ظل الله في الأرض فمن غشه ضل ومن نصحه اهتدى».

وتعقبه البيهقي بقوله: هكذا جاء موقوفا على أنس وقد قيل: عن قتادة.

ونقله عنه السيوطي في - «فيض القدير». نفس المرجع. ح. 4818 - ورمز له بالضعف.

وتعقبه المناوي بقوله: وفيه محمد بن يونس القرشي وهو الكديمي الحافظ اتهمه ابن عدي بوضع الحديث وقال ابن حبان: كان يضع على الثقات. وقال الذهبي في «الضعفاء» - يعني «المغني» ج. 1، ص. 228. ترجمة: 2096 - ورمز له بأن البخاري أخرج له في «التاريخ»، وأخرج له الترمذي وابن ماجه - قلت: انكشف عندي حاله.

ونقله عنه الهندي في - المرجع السابق، ح. 14583 - وقال الرازي في - «علل الحديث» ج. 2، ص. 409، ح. 2735 - سألت أبي عن حديث رواه خالد بن خدّاش عن أبي عون ابن أبي ركية - وقال خالد مرة: عون بن أبي ركية - عن غيلان بن جرير عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «السلطان ظل الله في الأرض».

قال أبي: هذا حديث منكر وابن أبي ركية مجهول. وقال الديلمي في - «الفردوس»، ج. 2، ص. 343، ح. 3554 -

أنس بن مالك: السلطان العادل المتواضع ظل الله ورمحه في أرضه يرفع للوالي العدل المتواضع في كل يوم وليلة عمل ستين صديقا.

وقال السخاوي في - «المقاصد الحسنة». ص. 105 / 106.

ح. 207 -:

إنما السلطان ظل الله ورمحه في الأرض، أبو الشيخ والبيهقي والديلمي وعباس الترقفي وآخرون عن أنس مرفوعاً: إذا مررت ببلدة ليس فيها سلطان فلا تدخلها، إنما السلطان، وذكره. لفظ الآخرين: وفي لفظ الديلمي وأبي نعيم وغيرهما من جهة قتادة عن أنس مرفوعاً: السلطان ظل الله ورمحه في الأرض فمن نصحه ودعا له اهتدى، ومن دعا عليه ولم ينصحه ضل، وهما ضعيفان، لكن في الباب عن أبي بكر وعمر وابن أبي بكرة وأبي هريرة وغيرهم كما بينتها واضحة في جزء «رفع الشكوك في مفاخر الملوك».

ويعضد هذا الحديث عن أنس ما نقله السيوطي في - «الدر المنثور»، ج. 2، ص. 178 - في تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرِّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ - آية: 59، سورة النساء -.

أخرج ابن سعد والبيهقي عن أنس بن مالك قال: أمرنا أكابرنا من أصحاب محمد ﷺ - أن لا نسب أمراءنا ولا نغشهم ولا نعصيهم وأن نتقي ونصبر فإن الأمر قريب. أما رجال سند الحديث الأول فنقف عند الأهم منهم على التوالي.

الحسن البصري هو من الشهرة والنزاهة والعدالة - رغم من حاول أن ينال من مراسله أو يصممه بالتدليس وليس هذا

مجال الرد عنهم - بحيث لا نجد ما يدعو إلى الالتفات لمقولة فيه تعديلاً أو تجريحاً.

وأما الربيع بن صبيح فعرض له الرازي في «الجرح والتعديل»، ج. 3، ص. 464/465، ترجمة: 2084 - فقال:

أبو حفص بصري روى عن الحسن وعطاء ويزيد الرقاشي وقيس بن سعد. روى عنه الثوري وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وأبو نعيم وأبو الوليد.

ثم أسند إلى علي بن المديني قوله: قلت ليحيى بن سعيد القطان: ما رأيك حدثت عن الربيع بن صبيح شيئاً. قال: لا، ومبارك بن فضالة أحب إلي منه. وعن عمرو بن علي: كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن الربيع بن صبيح وكان يحيى ابن سعيد لا يحدث عنه. وعنه سمعت عفان يقول: حديث الربيع بن صبيح كلها مقلوبة. وعن الشافعي: كان الربيع بن صبيح رجلاً غزاًء. وإذا مدح - يعني الشافعي - الرجل بغير صناعته فقد وهّص - يعني دق - وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن الربيع بن صبيح فقال: لا بأس به، رجل صالح. وعن يحيى بن معين: الربيع بن صبيح ضعيف الحديث. وعن عمرو بن علي: الربيع بن صبيح ليس بالقوي. وعن أبي حاتم: الربيع بن صبيح رجل صالح ومبارك بن فضالة أحب إلي منه. وعن أبي زرعة - وسئل عن الربيع بن صبيح فقال - شيخ صالح صدوق.

وذكره البخاري في — «التاريخ الكبير» ج. 3، ص. 279/278. ترجمة: 952 - فقال:

كان يحيى القطان لا يحدث عنه. قال أبو الوليد — يعني الطيالسي -: كان الربيع لا يدلّس وكان المبارك أكثر تدليسا منه سنة ستين ومائة بأرض السند. يقال: مولى بني سعد. وقال ابن عدي في — «الكامل»، ج. 3، ص. 992/994 - عند ترجمته له -:

دفن في جزيرة في البحر، كان غازيا إلى السند. ثم ساق نحو ما نقلنا عن الرازي من مقولاتهم. ونقل عن يحيى بن معين قوله مرة: ليس به بأس وقوله: ما أقربهما - يعني الربيع والمبارك -... وقوله مرة أخرى عنهما: مبارك بن فضالة ضعيف الحديث مثل الربيع بن صبيح في الضعف. ونقل عن ابن المثنى قوله: مات سنة ستين ومائة. وعن شعبة: الربيع بن صبيح من سادة المسلمين. ثم ساق له أحاديث كدأبه في تراجمه وتعقبها بقوله: وللربيع أحاديث صالحة مستقيمة ولم أر له حديثا منكرا جدا وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته.

وذكره العقيلي في — «الضعفاء الكبير» ج. 2، ص. 52، ترجمة: 4083 - وأسند إلى بشر بن عمر قوله:

ذهبت إلى شعبة يوما فإذا هو يقول: تبلغون عني ما لم أتكلم به، من سمعني منكم في الربيع بن صبيح، والله

«لأحدثكم» - كذا وصوابه: «حتى تأتوا» - الربيع بن صبيح
«فتكذبون» - كذا وصوابه: «فتكذبوا» - أنفسكم. إن في الربيع
خصالا تكون في الرجل الخصلة الواحدة منها فيسود بها.
وعن أبي داود قال شعبة: لقد بلغ الربيع بن صبيح ما لم
يبلغ الأحنف قال محمود - راوي الخبر -: يعني في الارتفاع.
ثم أسند إلى حجاج قوله: سألت شعبة فقلت: أيهما أحب
إليك مبارك أو الربيع بن صبيح؟ فقال: مبارك أحب إلي منه.
وزعم ابن سعد تلميذ الواقدي في - «الطبقات الكبرى» ج.
7، ص. 277 - أن الربيع بن صبيح كان ضعيفا في الحديث.
لكنه أضاف:

وروى عنه الثوري وأما عفان فتركه فلم يحدث «منه» -
كذا ولعل صوابه: «عنه» - .
قلت: ومن عفان على جلاله قدره إذا قورن بسفيان بن
سعيد؟!.

وذكره ابن حبان في - «المجروحين» ج. 1، ص. 296 -
وقال: روى عنه الثوري وابن المبارك ووكيع. وكان من عباد
أهل البصرة وزهادهم. وكان يشبه بيته بالليل ببيت النحل من
كثرة التهجد، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته فكان يهتم في
ما يروى كثيرا حتى وقع في حديث المناكير من حيث لا يشعر
فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفي ما يوافق الثقات فإن
اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا.

وترجم له أبو نعيم في «حلية الأولياء»، ج. 6، ص. 310/304 - فوصفه بأنه:

ذو العقل الراجح والعمل النجيب.

وساق طائفة من فضائله وأحاديثه.

كما ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، ج. 7، ص. 289/287. ترجمة: 87 - ووصفه بأنه:

العابد الإمام من أعيان مشايخ البصرة. وذكر عن ابن معين أنه وثقه.

ثم قال:

كان كبير الشأن إلا أن النسائي ضعفه.

ومن طريف ما ساق عنه قول غسان بن الفضل الغلابي: سمعت من يذكر أن الربيع بن صبيح كان بالأهواز ومعه صاحب له فتعرضت له امرأة فبكى الشيخ، قال له صاحبه: ما يبكيك؟ قال: إنها لم تطمع في شيخين إلا وقد رأت شيوخا قبلنا يتابعونها.

وترجم له ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ج. 3، ص. 248/247. ترجمة: 474 - وبعد أن ساق من مقولاتهم ما تقدم، نقل عن يعقوب بن شيبه قوله:

رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جدا.

ثم نقل عن ابن أبي شيبه عن علي بن المديني: هو عندنا صالح وليس بالقوي. وعن خالد بن خدّاش: هو في هديه رجل

صالح وليس عنده حديث يحتاج إليه كأن خالدا ضعف أمره وعن الساجي: ضعيف الحديث أحسبه كان يهتم وكان عبدا صالحا. وعن العجلي: لا بأس به. وعن القلاس: ليس بالقوي. وعن أبي أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.

أما سعيد بن عبد الله الدمشقي فلم نقف على ترجمة له ولا على من ذكره ولم نجد له ذكرا في من روى عنهم عباس ابن عبد الله الترقفي.

وأما عباس فترجم له ابن حجر في - «تهذيب التهذيب». ج. 5، ص. 119/120. ترجمة: 209 - فقال:

عباس بن عبد الله بن أبي عيس الواسطي الباكسائي - بضم الكاف ومهمله، نسبة إلى با كوساي من نواحي بغداد - أبو محمد ويقال: أبو الفضل الترقفي - بفتح المثناة الفوقية وسكون الراء وضم القاف بعدها فاء نسبة إلى ترقف بلد من عمل واسط - نزيل بغداد، روى عن أبي عبد الرحمن المقرئ وأبي مسهر وعبد الله بن غالب العباداني ورواد بن الجراح وجماعة.

وعنه ابن ماجه حديثا واحدا وأبو عوانة الاصفرائيني وأبو العباس بن شريح الفقيه وأبو بكر بن مجاهد المقرئ، وآخرون.

قال محمد بن اسحاق السراج: حدثني العباس بن عبد الله الترقفي صدوق ثقة. وقال الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان

في «الثقات». وقال محمد بن مخلد: ما رأيته ضحك ولا تبسم.
وقال الخطيب: كان ثقة دينا صالحا عابدا. مات سنة سبع
وستين ومائتين.

ثم قال:

وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة حدثنا عنه أبو سعيد بن
الأعرابي. وقال أبو سعد بن السمعاني: كان ثقة صدوقا
حافظا. رحل إلى الشام في الحديث.
قلت: وهناك لقي صاحبه الدمشقي الذي لم نعثر على من
عرف به.

أما إسماعيل الصفار فذكره الخطيب في - «تاريخ بغداد»
ج. 6، ص. 302/304. ترجمة: 3344 - فقال:

اسماعيل بن محمد بن اسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن
أبو علي الصفار النحوي صاحب المبرد.
وذكر في من سمع منهم عباس الترقفي في طائفة كثيرة
آخرين. قال بعد سردهم: وغير هؤلاء من أهل طبقتهم وممن
بعدهم. وفي من سمعوا منه الدارقطني وعبد الله بن يحيى
السكري.

ثم قال:

أخبرني الأزهرى عن أبي الحسن الدارقطني قال: اسماعيل
ابن محمد الصفار ثقة. الدارقطني: صام اسماعيل الصفار
أربعة وثمانين رمضان، قال: وكان متعصبا للسنة. وذكر له
شعرا في الغزل.

ثم أسند إلى علي بن عمر الفياض قوله: أخبرني اسماعيل ابن محمد المعروف بالصفار أنه ولد سنة سبع وأربعين ومائتين.

ثم قال:

وقيل إن مولده كان لليلتين خلتا من شهر رمضان من هذه السنة.

ثم أسند إلى ابن قانع قوله:

مات — يعني الصفار — في يوم الخميس أربع عشرة ليلة خلت من محرم سنة إحدى وأربع مائة.

وترجم له ابن الجوزي في — «المنتظم» ج. 6، ص. 371/372، ترجمة: 611 — وأوجز ما قاله الخطيب.

وترجم له ياقوت في — «معجم الأدباء» ج. 7، ص. 36/33، ترجمة: 9 — ترجمة أوجز فيها كلام الخطيب ووصفه بأنه: علامة بالنحو واللغة مذكور بالثقة والأمانة.

وترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ج. 15، ص. 440/441، ترجمة: 250 — فوصفه بأنه:

الإمام النحوي الأديب سيد العراق.

ثم قال:

انتهى إليه علم الإسناد وقد روى الحاكم عن رجل عنه وله شعر وفضائل وكان مقدما في العربية.

ترجم له الخطيب في — «تاريخ بغداد» ج. 10، ص. 199، ترجمة: 5847 — فأوجز وقال:

عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار أبو محمد السكري
يعرف بوجه العجوز، سمع اسماعيل بن محمد الصفار وذكر
آخرين.

ثم قال:

كتبنا عنه وكان صدوقاً، يسكن قطيعة صفار سمعت
البرقاني يقول: عبد الله بن يحيى السكري شيخ، وحسن
أمره. مات السكري في يوم الأربعاء ودفن يوم الخميس سلخ
صفر من سنة سبع عشرة وأربع مائة.

وترجم الذهبي في — «سير أعلام النبلاء»، ج. 17، ص.
386/387. ترجمة: 249 - فوصفه بأنه:

الشيخ المعمر الثقة لكن قال: ويعرف بابن شيخ العجوز.

ثم قال:

وروى عنه الخطيب والبيهقي والحسين بن علي بن البصري
وآخرون.

أما رجال الحديث الثاني فهم على التوالي:

قتادة بن دعامة، المفسر المحدث العلامة وهو أشهر من أن
يعرف به، ولا عبرة بمقولات بعضهم فيه ممن وصفوه
بالتدليس أو بالقول بالقدر، فهو - رحمه الله - أجل وأكرم
من أن يؤثر فيه مقال. ولو ثبت عنه شيء مما زعموا فما كان
ليخرج عن نطاق الاجتهاد المأجور صاحبه أجراً واحداً إن
أخطأ ومضاعفاً إذا أصاب.

أما عقبة بن عبد الله الرفاعي فترجم له ابن حجر في -
«تهذيب التهذيب» ج: 7. ص: 244/245. ترجمة: 440 - فقال:
عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي العبدي البصري. روى
عن أبيه وعطاء بن أبي رباح وحميد بن هلال وسالم بن عبد
الله بن عمر وشهر بن حوشب وقتادة والحسن ومحمد بن
سيرين وجماعة. وعنه معقل بن مالك الباهلي وأبو قبيصة
وشاذ بن فياض وابن المبارك وموسى بن داود الضبي ويزيد
ابن هارون وأبو نصر التمار وأبو عمر الضرير. وذكر آخرين
غيرهم قال:

قال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن عقبة - يعني الأصم -
فقال: البراء الغنوي أحب إلي منه، وقال الدوري عن ابن معين:
ليس بثقة. وفي رواية: ليس بشيء. وقال أبو سلمة النبوكي:
أخبرني الحسين بن عربي قال: نظرت في كتاب عقبة الأصم
فإذا أحاديثه هذه التي يحدث بها عن عطاء إنما هي في كتابه
عن قيس بن سعد عن عطاء.
وقال أبو حاتم: لين الحديث ليس بقوي، وأبو هلال أحب
إلينا منه.

قلت: عبارة الرازي في - «الجرح والتعديل» ج: 6. ص: 314
ترجمة: 1747 -:

قرئ عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن
معين يقول: عقبة الأصم ليس بثقة.

سألت أبي عن عقبة الأصم فقال: لين الحديث ليس بالقوي، وأبو هلال أحب إلينا منه.

قيل لأبي: إن محمد بن عوف حكى عن أحمد بن حنبل أن عقبة بن الأصم ثقة فقال: كيف؟ بما يروى عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى عن النظر في النجوم وحديث آخر جميعاً منكراً.

ثم قال ابن حجر:

وقال عمرو بن علي: كان ضعيفاً واهي الحديث، ليس بحافظ، ما سمعت أحدا يحدث عنه إلا أبا قتيبة، سمعته مرة يقول: حدثنا عقبة الرفاعي. وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها لا يتابع عليه.

وفرق البخاري بين عقبة بن عبد الله الأصم وعقبة الرفاعي وجمعهما ابن عدي وغيره وهو الصواب.

ثم قال ابن حجر:

وممن فرق بينهما ابن حبان فذكر الرفاعي في «الثقات» وذكر الأصم في الضعفاء وقال: ينفرد عن المشاهير بالمناكير حتى يشهد لها بالوضع.

وتعقبه ابن حجر بقوله: وهذا من سوء تصرف ابن حبان، فقد روى أبو يعلى وعبد الله بن أحمد جميعاً عن شيبان بن فروخ عن عقبة بن عبد الله حديثه عن الجعد أبي عثمان عن

أنس في الدعاء بعد صلاة الصبح فقال عبد الله في روايته: الرفاعي، وقال أبو يعلى في روايته: الأصم. وقال العقيلي: عقبة ابن عبد الله العبدى عن قتادة عن أنس: «السلطان ظل الله» الحديث. حديثه غير معروف ولا يعرف إلا به. وقال أبو بكر البزار: عقبة وطلحة بن عمرو غير حافظين وإن كان روى عنهما جماعة فليسا بالقويين. وقال الساجي: ليس هو ممن يحتج بحديثه وفيه ضعف. وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال أحمد بن صالح المصري: ثقة.

وقال ابن عدي في «الكامل». ج: 5. ص: 1916/1917 - في ترجمته لعقبة:

سمعت أحمد بن المثنى يقول: سئل يحيى بن معين وأنا حاضر، عن عقبة الأصم فقال: ليس بشيء. وعن عباس عن يحيى قال: عقبة الأصم ليس بثقة. وفي موضع آخر: عقبة ليس بشيء.

وساق ما نقله ابن حجر من مقولة الحسين بن عربي ثم ساقها بلفظ آخر قال - يعني حسين بن عربي -: وعدني عقبة الأصم أن يخرج إلي كتاب عطاء، قال: فأخرج إلي كتابه فإذا في أوله عامر الأحول عن عطاء. قال: فجعل يقول: حدثنا عطاء. قال: فقلت له: فقال: بل حدثنا عطاء.

قلت: كلام حسين بن عربي هذا ينقض كلامه السابق من قوله: نظرنا في كتاب عقبة الأصم فإذا أحاديثه هذه التي

يحدث بها عن عطاء إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء. فهل مرويات عقبة عن عطاء هي في كتابه عن قيس بن سعد أم عن عامر الأحول أم له كتابان عن عطاء، أم عامر الأحول هو قيس بن سعد له اسمان يدلان على مسمى واحد، أم كذلك هما عند حسين بن عربي وحده؟

أما يعقوب بن إسحاق الحضرمي فقال عنه الرازي في - «الجرح والتعديل». ج: 9. ص: 203/204. ترجمة: 849 -

يعقوب بن إسحاق الحضرمي المقرئ أبو محمد وهو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وجده عبد الله بن إسحاق - كذا ولعل صوابه: أبي إسحاق - أخو يحيى بن أبي إسحاق، روى عن زائدة وهمام ومرجى بن رجاء روى عنه أبو الربيع الزهراني وعمرو الناقد وعقبة بن مكرم وعثمان بن طلوت.

حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل في ما كتب إلي قال: قال أبي يعقوب بن إسحاق الحضرمي صدوق. سألت أبي عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي فقال: صدوق.

وقال البخاري في - «التاريخ الكبير». ج: 8. ص: 399. ترجمة: 3476 -

يعقوب بن إسحاق المقرئ الحضرمي أبو محمد، أخو أحمد البصري. قال أحمد بن سعيد: مات يعقوب بن إسحاق سنة خمس ومائتين.

وقال ابن سعد في - «الطبقات الكبرى». ج: 7. ص: 304 -
يكنى أبا محمد وليس عندهم بذاك الثبت. يذكرون أنه
حدث عن رجال لقيهم وهو صغير قبل أن يدرك.
ووصفه الذهبي في - «سير أعلام النبلاء». ج: 10. ص:
169/174. ترجمة: 30 - ورمز بأن مسلم وأبا داود والنسائي
وابن ماجة أخرجوا له - بأنه:
الإمام المحدث الحافظ مقرئ البصرة أبو محمد الحضرمي
مولاهم البصري أحد العشرة. ولد بعد الثلاثين ومائة.
وساق نفر ممن تلا عنهم وممن سمع منهم.
ثم قال:

وفاق الناس في القراءة وما هو بدون الكسائي بل هو
أرجح منه عند أئمة. لكن رزق أبو الحسن سعادة، وازدحم
القراء على يعقوب.

وساق طائفة ممن قرؤوا عنه.

ثم قال:

وكان يترقى الناس عشرين سنة في البصرة في أيام ابن
عينة وابن المبارك ويحيى القاسمي وابن مهدي والقاضي أبي
يوسف ومحمد بن الحسن ويحيى بن أبي شيبة وسليم والشافعي
وزيد بن هارون وعدد كثير من أئمة الدين، فما بلغنا بعد
الفحص والتنقيب أن أحدا من القراء ولا الفقهاء ولا الصلحاء
ولا النحاة ولا الخلفاء كالرشيد والأمين والناموس أنكروا قراءته

ولا منعه منها أصلاً، ولو أنكر أحد عليه لنقل ولاشتهر بل مدحها غير واحد وقرأ بها أصحابه بالعراق. واستمر إمام جامع البصرة بقراءتها في المحراب سنين متطاولة فما أنكر عليه مسلم بل تلقاها الناس بالقبول.

ولقد عومل حمزة مع جلالته بالإنكار عليه في قراءته من جماعة من الكبار ولم يجز مثل ذلك للحضرمي أبداً حتى نشأ طائفة متأخرون لم يألّفوها ولا عرفوها فأنكروها، ومن جهل شيئاً عاداه، قالوا: لم تتصل بنا متواترة. قلنا: اتصلت بخلق كثير متواترة، وليس من شرط التواتر أن يصل إلى كل الأمة، فعند القراء أشياء متواترة دون غيرهم وعند الفقهاء مسائل متواترة من أئمتهم لا يدريها القراء وعند المحدثين أحاديث متواترة قد لا يكون سمعها الفقهاء أو أفادتهم ظناً فقط. وعند النحاة مسائل قطعية، وكذلك المتأخرون وليس من جهل علماً حجة على من علمه، وإنما يقال للجاهل: تعلم. وسل أهل العلم إن كنت لا تعلم. لا يقال للعالم: إجهل ما تعلم. رزقنا الله وإياكم الانصاف.

ثم مضى يدافع عن قراءته وساق أقوال القراء في تزكيتها وتوثيقها. وإنما نقلنا عنه فقرات من دفاعه هذا وإن لم يكن شأننا هنا متصلاً بالقراءات لأنه انتهى إلى قاعدة جلية لا ينبغي أن نغفلها في تمييز الرجال، فكم تقول متقولون في رجال نزهاء لأنهم يروون أحاديث لم تكن بلغتهم فأنكروها

وجرحوها لروايتهم لها فجئنا بذلك عليهم وعلى الحديث وعلى من قلدتهم في نقد الرجال يغفر الله لنا ولهم.

وترجم له ابن حجر في - «تهذيب التهذيب». ج: 11. ص: 382. ترجمة: 743 - وأشار إلى أن الترمذي إنما أخرج له في «الشمايل»، وأن ابن حبان ذكره في «الثقات» وساق مقولة ابن سعد «تلميذ الواقدي وكاتبه» فيه وقد نقلناه عنه آنفاً.

وأما محمد بن يونس القرشي فذكره الرازي في - «الجرح والتعديل». ج: 8. ص: 122. ترجمة: 548 - فقال:

محمد بن يونس الكديمي بصري قدم بغداد روى عن أزهر ابن سعد السمان وروح بن عبادة أبي أحمد الزبيري وسعيد ابن عامر. سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه فقال: ليس هذا حديث أهل الصدق.

وذكره ابن حبان في - «المجروحين». ج: 2. ص: 212/214 - فقال:

محمد بن يونس بن موسى أبو العباس البصري الذي يقال له: الكوديمي من أهل بغداد.

قلت: عجيب من ابن حبان قوله: «من أهل بغداد». مع أنه نسبه إلى البصرة والظاهر أن الرازي أدق تعبيراً إذ قال: «قدم بغداد».

ثم قال ابن حبان:

يروى عن روح بن عبادة والخريبي والصقر وكل من يضع الحديث وضعا، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

ثم أسند إليه أحاديث في ادعاء وضعها نظر.
وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد»، ج: 3، ص:
445/435. ترجمة: 1574 - فأطال وما جاء في ترجمته هذه
قوله:

محمد بن يونس بن موسى بن سليمان بن عبيد بن ربيعة
ابن كديم أبو العباس القرشي السامي البحري - كذا ولعل
صوابه: البصري كما عند غيره من الرواة - المعروف بالكديمي
وهو ابن امرأة روح بن عبادة، سمع عبد الله بن داود
الخريري ومحمد بن عبد الله الأنصاري وأزهر بن سعد
السمان وأبا داود الطيالسي.

وساق آخرين فيهم نحاة وفيهم أئمة لامعون مثل أبي
نعيم الفضل بن دكين.
ثم قال:

وخلقوا سواهم لا يحصون، وكان حافظا كثير الحديث
سافر وسمع بالحجاز واليمن ثم انتقل إلى بغداد فساكنها
وحديث منها نروى عنه من أهلها أبو بكر بن أبي الدنيا
والقاسم المحاملي وأبو بكر بن الأنباري النحوي وذكر
آخرين.

ثم قال:

وجماة، آخرهم أبو بكر بن مالك القطيعي.
ثم أسند إليه حديثاً عن أنس بن مالك قال: لما أتى النبي
صلى الله عليه وآله بالبراق ليركبه استصعب عليه فقال له جبريل: ما

يحملك على هذا؟ فما ركبك آدمي أكرم على الله منه فافرض عرقا وأقر. قال أبو العباس - محمد بن يونس بن موسى القرشي أحد رجال السند - فسألت علي ابن المديني عن هذا الحديث فقال: لم أسمع في هذا الحديث فافرض عرقا إلا في هذا الحديث.

ثم أسند إلى الكديمي قوله:

قال لي علي بن المديني: عندك ما ليس عندي.

ثم أسند إلى الكديمي قوله: ولدت سنة ثلاث وثمانين ومائة.

ثم قال:

ويقال: إنه مات ليلة ولد هشيم بن بشير.

ثم أسند إليه قوله: حضرت جنازة عبد الرحمان بن مهدي سنة ثمان وتسعين ومائة. وقوله:

كتبت عن البصريين عن ألف مائة وستة وثمانين رجلا.

وساق رواية عنه أنه قال: ولدت سنة خمس وثمانين ومائة، لكنه رجح الرواية الأولى. ثم أسند إليه قوله:

قدمت بغداد سنة ست ومائتين أريد الحج، فأتيت عفان بن مسلم ومعي جزء فيه أحاديث، فقرأ علي منها أحاديث يسيرة، ثم رد الجزء علي فاستزدته فزادني حديثا فدنوت إليه فقلت

له: كأني بك وتركت أصحاب شعبة اثنين في كل زقاق
بالبصرة فضحك فأخذ الجزء مني فقرأه كله قال: وحجبت في
هذه السنة فرأيت عبد الرزاق ولم أسمع منه شيئاً.
ثم أسند إليه قوله:

كنت عند أبي الفضل بن دكين فذكر حديث الأعمش فقلت:
عندي منه ألف حديث قال: فحدثني منه بحديث غريب قلت:
حدثني بن حماد التستري، حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن
أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أنزل الله داء إلا
وقد جعل له في الأرض دواء، علمه من علمه وجهله من جهله.
ثم ذاكرني أبو نعيم بحديث الصباغون والصواغون عن
الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.
وساق الحديث، ولفظه: «أكذب الناس الصباغون
والصواغون».

قلت: هذا مما أنكره عليه ابن حبان واتهمه بوضعه.
ثم بعد أن ساق أنباء له أسند إلى محمد بن عبد الله
الشافعي قوله:

سمعت جعفر الطيالسي يقول: دخلت البصرة وبها أربعة
يذكرون بالحديث: أحدهم محمد بن يونس الكديمي.
ثم أسند إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قوله: سمعت أبي
يقول: كان محمد بن يونس الكديمي حسن الحديث حسن
المعرفة ما وجد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوني.

وعن أحمد بن عبد الله الإصبهاني: أتيت عبد الله بن أحمد ابن حنبل فقال: أين كنت؟ فقلت: في مجلس الكديمي فقال: لا تذهب إلى ذاك فإنه كذاب. فلما كان في بعض الأيام مررت به وإذا عبد الله يكتب عنه فقلت: يا أبا عبد الرحمان، أليس قلت: لا تكتب عن هذا فإنه كذاب؟ قال: فأوماً بيده إلى فيه أن أسكت فلما فرغ وقام من عنده. قلت: يا أبا عبد الرحمان أليس قلت: لا تكتب عنه؟ قال: أردت بهذا أن لا يجيء الصبيان فيصيروا معنا في الإسناد واحداً إنما هو يحيى الموتى، أسانيد قد مات صاحبها منذ سنين.

وتعقبه الخطيب بقوله: عبد الله بن أحمد أتقى لله من أن يكذب من هو عنده صادق، ويحتج بما حكى عنه هذا الأصبهاني، وفي هذه الحكاية نظر من جهته. والله أعلم. قلت: سواء كانت الحكاية صدقا أم لم تكن فهي أنموذج لمقولات يتجرؤ عليها بعض من ينتسبون إلى نقد النقلة ويأخذ بها من لا يتثبتون من مقلدة المنتسبين إلى الحديث وأدعياء روايته أو نقده.

ثم أسند إلى محمد بن عمرو بن محمد بن منصور قوله: سمعت أبا بكر بن إسحاق - يعني ابن خزيمة - يقول: يا أبا سعيد، كتبت عن محمد بن يونس الكديمي؟ فقلت: نعم قال: كتبت عنه بالبصرة في حياة أبي موسى وبندار. ثم أسند إلى أبي الأحوص محمد بن الهيثم قوله - وسئل عن الكديمي -: تسألوني عنه، هو أكبر مني وأكثر علماً، ما

علمت إلا خيراً.

ثم أسند إلى صالح بن أحمد الحافظ قال: سمعت أحمد بن عبيد يقول: - وسألته يعني إبراهيم بن الحسين بن ديزيل عن الكديمي - فقال: كنت أراه بالبصرة مع رجل يقال له عبيد يأتي المجالس يذاكر، يكتب في ألواح.

ثم أسند إلى إبراهيم بن الحسين قوله: - وذكر الكديمي - رأيته أيام الشاذكوني يذاكرهم.

ثم أسند إلى محمد بن بكر الجرجاني قوله: سألت إبراهيم ابن محمد الدمشقي عن الكديمي فقال: سمعت الجلّة من الشيوخ يحكون عن عبدان الجواليقي قال: فاتني تفسير روح ابن عبادة بن محمد بن معمر البحراني فكتبتّه عن محمد بن يونس الكديمي.

ثم أسند إلى عبدان الأهوازي - وسئل عن محمد بن يونس الكديمي - فقال: رجل معروف بالطلب والسماع الكثير فاتني عن محمد بن معمر بعض التفسير فسمعتّه من الكديمي.

ثم أسند إلى علي بن المنادي قوله: محمد بن يونس بن موسى أبو العباس المعروف بالكديمي كتبنا عنه والناس عندنا أحياء بعد السبعين بقليل، ثم بلغنا كلام أبي داود السجستاني فيه فتركناه ورمينا بالذي سمعنا منه.

وتعقبه الخطيب بقوله: لم يزل الكديمي معروفاً عند أهل العلم بالحفظ مشهوراً بالطلب مقدماً في الحديث حتى أكثر من

روايات الغرائب والمناكير فتوقف إذ ذاك بعض الناس عنه ولم ينشطوا للسمع منه.

ثم أسند إلى أبي أحمد محمد بن محمد الحافظ قوله:
محمد بن يونس الكديمي ابن امرأة روح بن عبادة زاهب الحديث، تركه يحيى بن محمد بن صاعد وأحمد بن محمد بن معبد الهمذاني. وسمع منه عبد الله بن أحمد بن حنبل ومحمد بن إسحاق بن خزيمة.
قال الخطيب: وقد حفظ في الكديمي سوء القول من غير واحد من أئمة الحديث.

وأسند إلى الآجري قال: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يتكلم في محمد بن سنان ومحمد بن يونس يطلق فيهما الكذب.

وعن ابن وهب المصري المعروف بالتمار الوراق، قال: ما أظهر أبو داود السجستاني تكذيب أحد إلا في رجلين: الكديمي وغلام خليل. فذكر أحاديث ذكرها في الكديمي — كذا ولعل صوابه: ذكرها الكديمي — أنها كذب.

وأسند إلى عبد الله بن زياد القطان قوله: كان موسى بن هارون ينهى الناس عن السماع من أبي العباس الكديمي ويقول: قد تقرب إلي بأني كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن القاسم الأسدي وما حدث عن أبيك في مجلس محمد بن القاسم الأسدي وما حدث أبي قط عن محمد بن القاسم الأسدي.

وتعقبه الخطيب بقوله: وهذا القول لا حجة فيه، والجواز أن يكون هارون بن عبد الله والد موسى سمع من محمد بن القاسم الأسدي ولم يرو عنه.

ثم أسند إلى عمر بن إبراهيم قوله: سمعت موسى بن هارون يقول - وهو متعلق بأستار الكعبة - اللهم إني أشهدك أن الكديمي كذاب يضع الحديث.

قلت: سبحان الله، أفي مثل ذلك المكان وذلك الموقف اللذين يتجرد فيهما المؤمن من كل شيء غير علاقته بالله ومآله يوم يصير إليه، يقول موثق مثل هذا القول؟ وما جدوى قوله في ذلك الموقف وذلك المكان إلا إن أريد به التشهير الذي لا يصدر إلا عن ضغن.

ثم أسند إلى سليمان الشاذكوني قوله: الكديمي - يعني يونس بن موسى أبو محمد وأخو الكديمي وابن الكديمي - بيت الكذب.

قلت: وهل برئ الشاذكوني من تجريحهم له بكل شنعاء. ثم ألا يكون جمع الأسرة كلها بهذه الشاكلة على وصمة الكذب مجرحاً لمن اجترحه؟

ثم أسند إلى الدارقطني - وسئل عن محمد بن يونس الكديمي - قوله: قال لي أبو بكر أحمد بن المطلب بن عبد الله ابن الواثق الهاشمي: كنا يوماً عند القاسم المطرن، وكان يقرأ علينا مسند أبي هريرة فمر في كتابه بحديث عن الكديمي

فامتنع عن قراءته فقام إليه محمد بن عبد الجبار - وكان قد أكثر عن الكديمي - فقال: ياأيها الشيخ، أحب أن تقرأه فأبى، قال: فأنا أحاسبه بين يدي الله يوم القيامة وأقول: إن هذا كان يكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء.

قلت: لكن لماذا ترك الحديث في كتابه ولم يمحه حتى اطلع عليه غيره، أما كان حريا به أن يمحوه فلا يغتر به من يصير إليه كتابه بعد وفاته ممن يوثقه ولا يعرف رأيه في الكديمي، ألا يكون عندئذ - من حيث لا يدري أولا يريد - شريكا للكديمي في ما يتهمة به؟!.

وعن الدارقطني: كان الكديمي يتهم بوضع الحديث.

وساق حديثا مما يتهم بوضعه.

ثم أسند إلى موسى بن هارون وحدث عن طريق الكديمي بحديث فقال: أشهد أنه حدث عمن لم يخلق بعد فبلغ هذا الكلام إلى الكديمي، فلما كان من الغد خرج فجلس على الكرسي وقال: بلغني أن هذا الشيخ - يعني موسى بن هارون - تكلم في ونسبني إلى أني حدثت عمن لم يخلق وقد عقدت بيني وبينه عقدة لا نحلها إلا بين يدي الملك الجبار وأملى عليهم حديثا وانتهى الخبر إلى موسى بن هارون فما سمعته بعد ذلك يذكر الكديمي إلا بخير.

قال الخطيب: وقد وقع إلينا حديث شاصونة - وهو الحديث الذي تظافروا على تجريح الكديمي به وليس هذا مجال إيراده - من غير طريق الكديمي. وساق الحديث.

ثم أسند إلى أبي بكر بن إسحاق الضبعي وقال له عبد الله ابن يعقوب: قد أكثرت عن الكديمي، فقال: سمعت أبا العباس الكديمي يوما وبكى. ثم قال: ألا من رمانى بالكفر والزندقة فهو من قبلي في حل، ألا من رمانى بالكذب في حديث رسول الله ﷺ - فإنني خصمه بين يدي الله يوم القيامة. قال ابن حمدويه: وسمعت أبا بكر غير من مرة يقول: ما سمعت أحدا من أهل العلم - يعنى بالحديث - يتهم الكديمي في لقيه كل من روى عنه.

ثم أسند إلى جعفر الطيالسي قوله: الكديمي ثقة لكن أهل البصرة يحدثون بما لا يسمعون.
ثم ساق الكديمي قوله شعرا:

لا تدرعن لمخلوق على طمع فإن ذلك مضر منك بالدين
واسترزق الله مما في خزائنه فإنما هو بين الكاف والنون

ثم أسند إلى محمد بن الحاكم المؤدب قوله: مات الكديمي في جمادى الآخرة سنة ست وثمانين ومئتين. وفي رواية أخرى يوم الخميس ودفن يوم الجمعة قبل الصلاة للنصف من جمادى الآخرة سنة ست وثمانين ومائتين، وصلى عليه يوسف بن يعقوب القاضي، وما رأيت أكثر ناسا من مجلسه، وكان ثقة. كذا قال الخطيب.

وذكره ابن الجوزي في - «المنتظم». ج: 6. ص: 24/22 - في وفيات هذه السنة. وساق بعض مقولاتهم فيه. وتعقبها بقوله:

ليس على الكديمي عندنا الكذب، إنما كان كثير الغرائب.
وقد حدث عن شاصونة بن عبيد قال: حدثنا شاصونة
منصرفنا من عدن فلم يعرفوا شاصونة فقالوا: هذا حديث
عمن لم يخلق، فجاء قوم - بعد وفاته - من عدن فقالوا: دخلنا
قرية يقال لها الجرد فلقينا بها شيخا فسألناه: أعندك شيء
من الحديث؟ فقال: نعم، فكتبنا عنه، وقلنا له: ما أسمك؟
فقال: محمد بن شاصونة بن عبيد. وأملى علينا الحديث الذي
ذكره الكديمي. وقد روى لنا حديث شاصونة من غير طريق
الكديمي.

ثم ساق في تبرئة الكديمي ما سبق أن نقلناه من الخطيب.
ووصفه الذهبي في ترجمته له في - «سير أعلام النبلاء».
ج: 13، ص: 302/303. ترجمة: 139 - بأنه:
الإمام الحافظ الكبير المعمر الضعيف.

قال ابن عدي: اتهم الكديمي بوضع الحديث وادعى رؤية
قوم لم يرههم وترك عامة مشايخنا الرواية عنه.
ثم قال الذهبي:
وأما إسماعيل الخطيبي فتبارد وقال: كان ثقة ما رأيت
ناساً أكثر من مجلسه.

قلت: ترجم له ابن عدي في - «الكامل» ج: 6، ص:
2294/2296 - فساق مقولاتهم وختمها بقوله:

وكان ابن صاعد وشيخنا عبد الملك بن محمد لا يمنعان
الرواية عن كل ضعيف كتبنا عنه إلا عن الكديمي، فكانا لا

يرويان عنه لكثرة مناكيره وإن ذكرت كل ما أنكر عليه وادعاه ووضع لطلال ذلك.

وترجم له ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ورمز إلى أن أبا داود - وقد تقدم أنه وصمه بالكذب - أخرج له. وساق كل ما ذكره الخطيب من مقولاتهم فيه. وبعد أن ذكر توثيق الخطيب له قال: قرأت بخط الذهبي: هذا جهل من إسماعيل الخطيب. ونقل عن الدارقطني قوله: ما أحسن القول فيه إلا من لم يخبر حاله. ونقل عن الحاكم أبي أحمد قوله: الكديمي زاهب الحديث. ثم قال:

وسمع منه ابن خزيمة ولم يحدث عنه، وقد حفظ فيه سوء القول من غير واحد من أئمة الحديث. وقال الخليلي: ليس بذاك القوي ومنهم من يقربه. أما أبو بكر القطيعي فترجم له الخطيب في - «تاريخ بغداد». 4. ص: 73/74. ترجمة: 1697 - فقال:

أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله أبي بكر القطيعي كان يسكن قطيعة الدقيق فإليها ينسب. سمع إبراهيم بن إسحاق وإسحاق بن الحسن الحربيين وبشر ابن موسى الأسدي وأبا العباس الكديمي وأبا مسلم الكجي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأحمد بن علي الأبار وأبا خليفة الجمحي وإدريس بن عبد الكريم الحداد، وكان كثير الحديث.

روى عن عبد الله بن أحمد «المسند» و«الزهد» و«التاريخ» و«المسائل» وغير ذلك. وكان بعض كتبه غرق فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه فغمزه الناس إلا أنا لم نر أحدا امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به. وقد روى عنه من المتقدمين الدارقطني وابن شاهين وحدثنا عنه أبو الحسن بن رزقويه ومحمد بن أبي الفوارس ومحمد بن أحمد بن البياض ومحمد بن الفرغ البزار وأبو بكر البرقاني ومحمد بن بشران وأبو نعيم الإصبهاني وجماعة كثيرة سواهم.

ثم نقل عنه أن مولده في يوم الإثنين لثلاث خلون من المحرم سنة أربع وسبعين ومائتين. قال: وكانت والدتي بنت أخي ابن عبد الله الجصاص. وكان عبد الله بن أحمد بن حنبل يجيئنا فنقرأ عليه ما يريد وكان يقعدني في حجره حتى يقال له: يؤمك، فيقول: إني أحبه، قال أبو طالب: وكان والد ابن مالك جعفر بن حمدان يكنى أبا الفضل، وحمدان لقب واسمه أحمد.

ثم قال:

حدثت عن أبي الحسن بن فرات قال: كان ابن مالك القطيعي مستورا صاحب سنة، كثير السماع، سمع عن عبد الله بن أحمد وغيره، إلا أنه خلط في آخر عمره «يعره» - لعل الصواب: بصره - وخرف حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ

عليه، ودفن لما مات في مقابر باب حرب عند قبر أحمد بن حنبل. قال محمد بن أبي الفوارس: أبو بكر بن مالك كان مستورا صاحب سنة، ولم يكن في الحديث بذاك، له في بعض «المسند» أصول فيها نظر. وذكر أنه كتبها بعد الغرق. سمعنا أبا بكر البرقاني وسئل عن ابن مالك فقال: كان شيخا صالحا وكان لأبيه اتصال لبعض السلاطين فقرأ لابن ذلك السلطان على عبد الله بن أحمد «المسند» وحضر ابن مالك سماعه. ثم غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك فنسخها من كتاب ذكرها أنه لم يكن سماعه فيه فغمزوه لأجل ذلك وإلا فهو ثقة. وحدثني البرقاني قال: كنت شديد التنقيح عن حال ابن مالك حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه، وإنما كان فيه بلبه، فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود غرق شيء من كتبه فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه. ولما اجتمعت مع الحاكم «بن» عبد الله — كذا ولعل صوابه: أبي عبد الله — ابن اليسع «بن» أبي بكر بن مالك، وذكر ابن مالك، وأبنته فأنكر علي وقال: ذاك «بن» علي وحسن حسنه. كذا قال أخبرنا البرقاني قال: ته في ابن مالك سنة ثمان وستين وثلاث مائة.

حدثني أبو القاسم الأزهرى قال: توفي أبو بكر بن مالك ودفن يوم الإثنين سابع بقين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاث مائة.

وترجم له ابن الجوزي في «المنتظم» ج 7، ص 93 / 12 في وفيات تلك السنة ولم يرد على أن أوجز كلام الخطيب.

ووصفه الذهبي في صدر ترجمته له في - «سير أعلام النبلاء». ج: 16. ص: 210/213. ترجمة: 143 - بأنه:

الشيخ العالم المحدث مسند الوقت.

وبعد أن ذكر طائفة ممن سمع منهم قال:

رحل وكتب وخرج وله أنس بعلم الحديث.

ثم ذكر في من سمعوا منه الدارقطني وابن شاهين والحاكم والبرقاني وأبا نعيم الأصبهاني وابن بشران والخلال وآخرين.

ثم قال:

وقال السلمي: سألت الدارقطني عنه فقال: ثقة زاهد قديم.

سمعت أنه مجاب الدعوة.

وأما ابن بالويه المزكي فانفرد الذهبي بالترجمة له بين نقدة النقلة من معاصريه ومعاصري ابن بالويه فأفرده بترجمة قصيرة في «سير أعلام النبلاء»، وذكره عرضاً في «تذكرة الحفاظ» عند ترجمته لابن مردويه - ج: 3. ص:

1050/1051. ترجمة: 965 - إذ قال:

وفيه - أي في سنة عشر وأربع مائة - مات... وأبو محمد

ابن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن بالويه المزكي.

وقال في - «السير». ج: 17. ص: 240/241. ترجمة: 147:

الرئيس الأوحـد الثقة المسند أبو محمد عبد الرحمن بن

محمد بن أحمد بن بالويه النيسابوري المزكي، حدث عن أبي

بكر بن مؤمل وأبي الحسن الطرائفي وأبي محمد الكعبي وأبي

علي بن الصواف البغدادي وهو آخر أصحاب القطان موتاً.
حدث عنه أبو بكر البيهقي وأبو صالح المؤذن ومحمد بن
يحيى المزكي والرئيس أبو عبد الله الثقفي. وآخرون.
وقع لنا مجلس من أماليه وكان من وجوه البلد، عقد
مجلس الإملاء في داره وكان صادقاً أميناً مات فجأة في شعبان
سنة عشر وأربعمائة.

قلت: وواضح من هذا الذي عرضناه من أحوال مسندي
حديث أنس بطريقه أنه من حيث السند أضعف من غيره
فبعض مسنده أكثر من القول فيهم، ووصمهم بالكذب،
وفيه من وصموه بالوضع على أننا نجد في النفس أشياء من
مقولاتهم تلك، ونحسب جلها مما يجترىء عليه الأقران،
ومنها ما هو من نتائج النزاعات المذهبية والتنافس بين
حواضر العلم وأقطابها وليس هذا مجال تبيان ذلك، إن نريد
إلا أن نبين أن مقولاتهم تلك لا سيما ما أسرف فيه أصحابها
منها ليست مما تطمئن إليه النفس.

حديث أبي بكر :

«السلطان ظل الله في الأرض». الحديث. رواه البيهقي في -
«شعب الإيمان». ج: 6. ص: 17. ح: 7373 - ولفظه بسنده
عنده:

أخبرنا علي بن محمد المقرئ أخبرنا الحسن بن محمد بن
إسحاق حدثنا يوسف بن يعقوب حدثنا محمد بن أبي بكر

حدثنا مسلم بن سعيد الخولاني حدثنا حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن زياد بن كسيب، شهدت أبا بكر يوم الجمعة وذلك قبل أن يبنى المسجد وهو يومئذ قصب وعلى الناس عبد الله بن عامر فخرج على الناس وعليه قميص مرقق وبردان، مرجل رأسه، فقال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «السلطان ظل الله في الأرض فمن أكرمه أكرمه الله ومن أهانه أهانه الله».

ورواه ابن أبي عاصم في - «السنة». ج: 2. ص: 492/489. ح: 1017 و 1024 — لكن اقتصر على لفظ الحديث دون ذكر القصة التي رواها البيهقي. وذكره السيوطي في - «الجامع الصغير». ج: 4. ص: 142. ح: 4815 — بدون القصة أيضا وعزاه إلى الطبراني في «الكبير» والبيهقي في «الشعب» ورمز له بالصحة. وعنه نقله الهندي في - «كنز العمال». ج: 6. ص: 4. ح: 14580.

ورواه أحمد في - «المسند». ج: 5. ص: 42 — والبيهقي في - «السنن الكبرى». ج: 8. ص: 163/164 — لكن دون كلمة «السلطان ظل الله في الأرض». ولفظه بسنده عند أحمد:

حدثنا محمد بن بكر حدثنا حميد بن مهران حدثنا سعد ابن أوس عن زياد بن كسيب العدوي عن أبي بكر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أكرم سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة ومن أهان سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أهانه الله يوم القيامة».

أما عند البيهقي:

أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأ أحمد بن عبيد الصفار حدثنا إبراهيم بن صالح الشيرازي حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا حميد بن مهران الكندي حدثنا سعد بن أوس عن زياد ابن كسيب العدوي قال: كان عبد الله بن عامر يخطب الناس عليه ثياب رقاق مرجل شعره، قال: فصلى يوما ثم دخل قال: وأبو بكر جالس إلى جنب المنبر، قال مرداس أبو بلال: ألا ترون إلى أمير الناس وسيدهم يلبس الرقاق ويتشبه بالفساق. فسمعه أبو بكر فقال لابنه الأصيلع: ادع لي أبا بلال فدعاه له فقال أبو بكر: أما إنني قد سمعت مقالتك للأمير أنفا وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أكرم سلطان الله أكرمه الله ومن أهان سلطان الله أهانه الله».

قال الترمذي في — «الجامع الصحيح». ج: 4. ص: 502.

ح: 2224:

حدثنا بندار حدثنا أبو داود حدثنا حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن زياد بن كسيب العدوي قال: كنت مع أبي بكر تحت منبر ابن عامر وهو يخطب وعليه ثياب الفساق، فقال أبو بلال: أنظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق، فقال أبو بكر: أسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله».

وتعقبه الترمذي بقوله: هذا حديث حسن غريب.

قال أبو داود الطيالسي في - «مسنده». ص: 121. ح: 887:
حدثنا حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن زياد بن
كسيب قال: خرج ابن عامر فصعد المنبر وعليه ثياب رقاق
فقال بلال - كذا ولعل صوابه: أبو بلال: انظروا إلى أميركم
يلبس لباس الفساق، فقال أبو بكرة من تحت المنبر: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «من أهان سلطان الله أهانه الله».
قلت: لم نقف على من تكلم في أحد من رجاله غير زياد بن
كسيب، لذلك نفرده بالترجمة له دونهم.

قال ابن حبان في - «الثقات». ج: 4. ص: 259:
زياد بن كسيب العدوي من أهل البصرة، يروي عن أبي
بكرة. وروى عنه سعد بن أوس. حدثنا عمرو بن محمد
الهمداني قال: حدثنا يزيد بن أخزم قال: حدثنا أبو داود
الطيالسي عن حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن زياد بن
كسيب عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال: «من أهان سلطان
الله أهانه الله».

وقال البخاري في - «التاريخ الكبير». ج: 3. ص: 366/367.
ترجمة: 1245:

زياد بن كسيب العدوي قال مسلم: حدثنا حميد بن مهران
سمع بن أوس عن زياد بن كسيب العدوي عن أبي بكرة
سمع النبي ﷺ: «من أكرم سلطان الله في الأرض أكرمه
الله». يعد في البصريين.

وقال الرازي في - «الجرح والتعديل». ج: 3. ص: 543.
ترجمة: 2450:

زياد بن كسيب العدوي روى عن أبي بكرة. روى عنه
سعد بن أوس العبسي - وليس بسعد الكاتب - الكوفي.
وترجم له ابن حجر في - «تهذيب التهذيب». ج: 3.
ص: 382. ترجمة 697 - ورمز إلى أن الترمذي والنسائي أخرجا
له فقال:

زياد بن كسيب العدوي البصري، روى عن أبي بكرة،
وعنه سعد بن أوس ومستلم بن سعيد. ذكره ابن حبان في
«الثقات» له عندهما حديث واحد تقدم في حميد بن مهران.
قلت: وهذا الحديث هو المذكور آنفا.
قال ابن حجر في ترجمة حميد بن مهران - نفس المرجع.
ص: 49/50. ترجمة: 84:

روى له - أي لحميد بن مهران - الترمذي والنسائي،
حديثاً واحداً: «من أهان سلطاناً أهانه الله».
قلت: لم أقف على هذا الحديث في «كتاب البيعة» من «سنن»
النسائي (المجتبى) ولعله في «السنن الكبرى»، أو لعل ابن
حجر وهم لأن المزي في - «تحفة الأشراف». ج: 9. ص: 3870 -
ذكر فحياً من روى عن أبي بكرة زياد بن كسيب قال: كنت
مع أبي بكرة. فذكر قصة هذا فيها. وقال: حسن غريب. ولم
يذكر أن النسائي أخرجه لا في (المجتبى) ولا في «الكبرى».

قلت : تقدم الحديث عن الترمذي أنفا.

حديثان لعمر وأبي بكر:

قال الهندي في - «كنز العمال». ج: 5. ص: 751. ح: 14285:

عن عمر قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن هذا السلطان الذي ذلت له الرقاب، وخضعت الأجناد ما هو؟ قال: «هو ظل الرحمن عز وجل في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإن عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإن جار وخان وظلم، كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر».

قال ابن الأثير في - «النهاية». ج: 3. ص: 160 - في مادة

«ظل».

— ورسز إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد الهروي وأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني على أنهما أخرجا هذا الحديث - آخر «سبعة في ظل العرش» أي في ظل رحمته. والحديث الآخر «السلطان ظل الله في الأرض» لأنه يدفع الأذى عن الناس كما يدفع الظل أذى حر الشمس.

وقد يكنى بالظل عن الكنف والناحية.

وقال الرازي في - «علل الحديث». ج: 2. ص: 426/427. ح:

2788:

سمعت أبا زرعة وسئل عن حديث رواه محمد بن عمران ابن أبي ليلى عن سليمان بن رجاء عن عبد العزيز بن مسلم عن أبي نضرة العبدى عن أبي رجاء العطاردي عن أبي بكر

الصديق عن النبي ﷺ قال: «الوالي العادل المتواضع ظل الله ورمحه في أرضه، فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله حشره الله في وفده يوم لا ظل إلا ظله، ومن غشه في نفسه وفي عباد الله خذله الله يوم القيامة ويرفع للوالي العادل المتواضع في كل يوم وليلة عمل ستين صديقا، كلهم عابد مجتهد في نفسه.

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، لا يعرف سليمان بن رجاء هذا، ولا يعرف له أصل من حديث عبد العزيز بن مسلم ولا نعلم عبد العزيز بن مسلم روى عن أبي نضرة شيئا.

قلت : جميع هذه الأحاديث على تباين مراتب أسانيدھا ما بين مصرح فيها بصيغة «السلطان ظل الله في الأرض» وما شاكلها وبين دال على معناھا أو على ما يقاربھا تعاضد على تأكيد متن هذا الحديث «السلطان ظل الله في الأرض» مهما تقول المتقولون في بعض مسنديھا، بل إن تظافرها يرفع بعض أسانيدھا إلى درجة «الحسن» - وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في موضعه ولا ينزل غيرها عما دون الضعف، هذا إذا لم يرفعھا جميعا بالتظافر إلى درجة «الحسن» - لا سيما وفي طرقه ما لا سبيل إلى إنزاله عن مرتبة الصحة «حديث أبي بكرة».

والعبرة في الحديث عند أهل التحقيق حين تضطرب المقولات والمعايير في تمييز أسانيدھ ونقد رجاله إنما هي المتن،

فلا يقدح في الحديث من حيث المتن والدلالة إذا تعددت طرقه أن يكون في بعض مسنده من ثبت فيه الجرح وإن بلغ دركة التكذيب أو الجزم بالوضع، لأن مثل هذا الجرح غاية أمره أن ينال المسند المجرح ولا سبيل إلى أن ينال تجريحه المتن نفسه. وغير معقول أن يتظافر كل هؤلاء المسندين الذين عرضنا لهم بالتعريف والذين لم نعرض لهم على افتراء هذا الحديث وجلهم لم يصممهم من تقول فيهم بما هو دون الوهم أو سوء الحفظ أو الغلط أو قلب الأسانيد. وهذه وصمات تنتفي عن وصم بها في رواية هذا الحديث، إذ ليس كل من رواه موصوما بها، بل بعض الرواة فحسب هم الذين تقول فيهم المتقولون، والحديث هو متنا ودلالة، قد تختلف بعض عبارتهم في روايته اختلافا لا يؤثر وإن يسيرا في دلالته. وهذا حسبه في أن ترفع مجموع طرقه عن وصمة الوضع وأن يبلغ أكثرها درجة «الحسن»، لا سيما وتصحيحهم حديث أبي بكره يعضدها.

ولعل هذا الاعتبار الذي ألمنا به ولا يتسع المجال للتبسط فيه واستقصاء حججه هو الذي حمل عالما جليلا ثبنا مثل ابن تيمية الحفيد على أن يعتمد لفظ: «السلطان ظل الله في أرضه» في كل من كتابه «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» و«مجموع الفتاوى».

قال في كتابه «السياسة الشرعية» - ص: 138/139 - في فصل وجوب اتخاذ الإمارة:

وروى الإمام أحمد في «المسند» عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم». فأوجب النبي ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهها بذلك على سائر أنواع الاجتماع، لأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والامارة، ولهذا روي أن «السلطان ظل الله في الأرض» ويقال: «ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان».

قلت: الحديث الذي رواه عن عبد الله بن عمرو طرف من سنده عند أحمد - «المسند» بتحقيق أحمد شاكر. م: 5، ج. 10، ص. 133/134. ح: 6647 - وفيه: «لا يحل لثلاثة نفر». الحديث.

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» - ج. 28. ص. 390/391 -

يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع، لحاجة بعضهم إلى بعض. ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم».

رواه أبو داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.
قلت: وسندهما:

قال أبو داود في سننه - ج: 3، ص: 36، ح: 2608 -
حدثنا علي بن بحر بن بري، حدثنا حاتم بن إسماعيل
حدثنا محمد بن عجلان عن نافع عن أبي سلمة عن أبي
سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «إذا خرج ثلاثة في
سفر فليؤمروا أحدهم».

- 2609 - حدثنا علي بن بحر حدثنا حاتم بن إسماعيل
حدثنا محمد بن عجلان عن نافع عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان ثلاثة في سفر
فليؤمروا أحدهم. قال نافع: فقلنا لأبي سلمة: فأنت أميرنا».
ثم ساق بالحرف ما سبق أن نقلناه من كلامه من
«السياسة الشرعية».

ثم أضاف:

ولهذا كان السلف - كالفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل
وغيرهما - يقولون: لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها
للسلطان.

ثم قال ابن تيمية - نفس المرجع. ج: 35، ص: 46/45 - في
فصل عقده للخلافة والسلطان وكيفية كونه «ظل الله في
الأرض» - 46/42 -:

وأما الحديث النبوي «السلطان ظل الله في الأرض يأوي
إليه كل ضعيف وملهوف» - وهذا صحيح - فإن الظل مفتقر

إلى آو وهو رفيق له مطابق له نوع من المطابقة، والآوي إلى الظل: المكتنف بالظل صاحب الظل. فالسلطان عبد الله مخلوق مفتقر إليه لا يستغني عنه طرفة عين، وفيه من القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معاني السؤدد والصمودية التي بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله في الأرض، وهو أقوى الأسباب التي بها يصلح أمور خلقه وعباده، فإذا صلح ذو السلطان صلحت أمور الناس وإذا فسد فسدت بحسب فسادة ولا تفسد من كل وجه بل لابد من مصالح، إذ هو ظل الله، لكن الظل تارة يكون كاملاً مانعاً من جميع الأذى وتارة لا يمنع إلا بعض الأذى، وأما إذا عدم الظل فسد الأمر كعدم سر الربوبية التي بها قيام الأمة الإنسانية.

* * *

بل قد اعتمد ابن رشد الجد أحد كبار أئمة المالكية في الأندلس هذا الحديث كما اعتمده من قبله ابن وهب الذي أسنده إليه.

قال ابن رشد في «البيان والتحصيل» - ج. 18، ص. 522 - في نقله من سماعه من عبد الملك بن الحسن - من ابن وهب - قال:

وأخبرني الليث يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ - أنه قال: إن السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم،

فإذا عدل فيهم كان له الأجر وعلى رعيته الشكر، وإذا جار عليهم كان عليه الوزر وعلى رعيته الصبر. وقال: من استرعاه الله رعية فلم يحطها - من أحاط يحيط بضم الياء وسكون الطاء وليس من «حطَّ» يحط بفتح الياء والطاء المشددة كما وهم المحقق ضلالا غير مغفور - بنصيحة حرم الله عليه ريح الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمس مائة عام.

قال محمد بن رشد - معقبا -: المعنى في هذا كله بَيِّن، وفيه أنه لا يجوز الخروج على الإمام وإن جار لما يؤدي إليه ذلك مما هو أشد من جوره، وبالله التوفيق.

قلت: وحديث «من استرعاه الله»، الحديث مستفيض وهو عند البخاري وأحمد وغيرهما وليس هذا مجال تخريجه. ونلاحظ أن ابن رشد اعتمد الحديث «السلطان ظل الله في الأرض» واستخرج منه حكما ولم يحاول التشكيك فيه فضلا عن تجريحه كما فعل ذلك الذي ادعى أو ادعى له أنه من علماء الأزهر وأين هو من ابن رشد.

فأين الثريا وأين الثرى وأين معاوية من علي

وقد كان حسبنا ما سبق مما سقناه استقراء لطرق هذا الحديث وتمييزا لنقلته وإشارة إلى درجات أسانيده لو أنا نجد حاجة إلى تذكير بعض المتعاملين - وخاصة من يدعون أو يدعى لهم أنهم من علماء الأزهر وإن كانت بينهم وبين الأزهر

آلاف الأميال منذ ما يقرب من جيلين ولا أثارة لأي تعاون علمي.

وكذلك ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال في حديث إبراهيم بن أبي شيبان عن يونس عن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس عن عبد الله بن حوالة عن النبي ﷺ: «ستجندون أجنادا». الحديث. قال: هو صحيح حسن غريب. وقد كان أحمد وغيره يقولون: حديث حسن.

وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث إنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر وموضوع وباطل. وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالحديث الضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن.

قلت: ومن قبيل الضعيف الذي يحتج به أحمد حديث «السلطان ظل الله في الأرض»، إذ لم يرد خلافه، هذا حتى إذا لم نعتبره في درجة الحسن.

ثم قال ابن رجب - ص: 204 -:

وقد فسر الترمذي ههنا - يعني في العلل - مراده بالحسن وفسر مراده بالغريب.

قال ابن الصلاح في - «المقدمة»، ص: 103 / 105 -:

روينا عن أبي سليمان الخطابي - رحمه الله - أنه قال بعد حكايته: إن الحديث عند أهله ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التي

قدمنا ذكرها «الحسن» ما عرف مُخْرِجُه واشتهر رجاله قال:
وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء
ويستعمله عامة الفقهاء.

وروينا عن أبي عيسى الترمذي - رضي الله عنه - أنه يريد
بالحسن أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون
حديثاً شاذاً، وروي عن غير وجه فهو ذلك. وقال بعض
المتأخرين: الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث
الحسن ويصلح للعمل به.
ثم قال:

كل ذلك سقيم لا يشفي الغليل، وليس في ما ذكره الترمذي
والخطابي ما يفصل الحسن عن الصحيح، وقد أمعنت النظر
في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً واقع
استعمالهم، فتنبّح واتضح أن الحديث الحسن قسمان:
أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور
لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ في ما يرويه،
ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب
في الحديث، ولا سبب آخر مُفَسِّق، ويكون متن الحديث مع
ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر
حتى اعتضد بمتابعة من تابع رواية على مثله أو بما له من
شاهد وهو ورود حديث آخر نحوه، فخرج بذلك من أن يكون
شاذاً أو منكراً.

وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.
قلت: وعند التأمل المتجرد المنصف يتضح أن جميع هذه
الضوابط تنطبق على حديث «السلطان ظل الله في الأرض».
ثم قال:

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق
والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر
عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من
يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا مع
سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرا سلامته من أن
يكون معطلا.

وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي.
فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه
في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي «الحسن» وذكر
الخطابي النوع الآخر، مقتصرًا كل واحد منهما على ما رأى أنه
يشكل، معرضًا عما رأى أنه لا يشكل، أو أنه غفل عن البعض
وذهل، والله أعلم.

وقال ابن حجر في - «النكت على كتاب ابن الصلاح»، ج. 1،
ص. 401 - في معرض تعقيبه على كلام ابن الصلاح هذا:
وذلك أن المصنف - يعني ابن الصلاح - وغير واحد نقلوا
الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح
وإن كان دونه مرتبة.

فالمراد على هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك، هل هو القسم الذي حرره المصنف، وقال: إن كلام الخطابي ينزل عليه، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة إلى آخر كلامه، أو القسم الذي ذكرناه آنفا عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها أو ما هو أهم من ذلك.

لم أر من تعرض لتحرير هذا، والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثاني، وعليه أيضا يتنزل قول المصنف في كثير من أهل الحديث: لا يفرق بين الصحيح والحسن كالحاكم.

ثم قال:

فأما ما حررنا عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق.

ثم قال:

وقد صرح أبو الحسن بن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه «بيان الوهم والإيهام»، بأن هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل في فضائل الأعمال ويتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر قرآن.

وهذا حسن قوي، وابن القطان ما أظن منصفاً يأباه. والله الموفق.

قلت: وحديثنا تنطبق عليه هذه الضوابط. فقد تعددت طرقه وعضده حديث لا ينزل عن رتبة الصحة كما ألمعنا أكثر من مرة، وشهدت له أحاديث، منها الصحيح ومنها الحسن وعَضده ظاهر ومفهوم قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. كما عضده اتصال عمل من كبار الصحابة وصدور التابعين ممن شهدوا نشأة وعنفوان العصر الأموي بكل ما فيه من بغي وظلم وإهدار للدماء واستباحة لحدود الله، ومع ذلك لبثوا محتفظين ببيعتهم لـ: «أَغْيَلِمَةَ بَنِي أُمِيَّة». يصلون خلفهم، ويؤدون لهم الزكاة ويتقاضون منهم الأعطيات، ومنهم من يغزو معهم ومنهم من تولى لهم بعض الأعمال وذلك حفاظا على وحدة جماعة المسلمين وتنزها عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الشقاق أو الخروج عن الطاعة. أليس هذا اتصالا عمليا يعتضد به حديث: «السلطان ظل الله في الأرض»؟.

ثم قال ابن حجر - المرجع السابق - ص. 419 -:

وقياس ما ذكر ابن الصلاح أن «الحسن» قسمان: أحدهما ما هو لذاته والآخر ما هو لجابره.

وكون الصحيح كذلك، ويكون القسم الذي هو «صحيح» أو «حسن» لذاته أقوى من الآخر، وتظهر فائدة ذلك عند التعارض، وكذلك أقول في الضعيف إذا روي بأسانيد كلها قاصرة عن درجة الاعتبار حيث لا يجبر بعضها ببعض أنه

أمثل من ضعيف روي بإسناد واحد كذلك، وتظهر فائدة ذلك في جواز العمل به أو منعه مطلقاً.

ثم قال - نفس المرجع. ص. 420/421 - :

«... إن الحديث الذي يروى بإسناد حسن لا يخلو إما أن يكون فرداً أو له متابع. الثاني لا يخلو المتابع إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه. فإن كان دونه فإنه لا يرقيه عن درجته.

ثم قال ابن حجر:

قد يفيد أنه إذا كان عن غير متهم بالكذب قوة ما يرجح بها أو عارضه حسن آخر بإسناد غريب. وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة».

ثم قال:

قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي.

قال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يُخرج الرجل حسان حديثه. وقيل لشعبة: كيف تركت أحاديث العرزمي وهي حسان؟ قال: من حسنهما فررت. ووجد «هذا من أحسن الأحاديث إسناداً» في كلام علي بن المديني وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم ويعقوب بن شيبه وجماعة.

لكن منهم من يريد إطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي ومنهم من لا يريده. فأما ما وجد «في ذلك» - لعل صوابه: «من ذلك»

- في عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد فلم يتبين لي منهم إرادة معنى الاصطلاح، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك.

أما الحديث الضعيف فعرفه ابن الصلاح - المرجع الأسبق. ص. 117 - بقوله:

كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات في ما تقدم فهو حديث ضعيف.

وتعقبه ابن حجر - المرجع السابق. ص. 491 - بقوله:
اعتُرض عليه بأنه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان أخصر لأن نفي صفات الحسن مستلزم لصفات الصحيح وزيادة.

ثم قال: ص. 492 - :

والحق أن كلام المصنف معترض، وذلك لأن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا وليس كذلك، لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا.

وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا ولو عبر به كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر والله أعلم.

قلت: قد يُحاجَّنا البعض بأن ابن تيمية والحاكم خاصة وآخرين، جاءت في تعابيرهم كلمة «واه» ومشتقاتها، فربما قال الحاكم «أوهى» الأسانيد، وربما قال ابن تيمية في وصف حديث: إنه «واه» ونحن قد أنكرنا على ذلك المدعي أو المدعى له أنه من علماء الأزهر وصفه لحديث «السلطان ظل الله في أرضه»، رواية أبي هريرة بإسناد ابن النجار أنه «واه» واعتبرنا هذا الوصف منه استحداث درجة بين الضعيف والموضوع.

ونجيب على هذا الاعتراض بأن سياق كلام هذا المدعي أو المدعى له من علماء الأزهر يؤذن باستحداث هذا النوع الجديد الذي لم يعرفه من قبله من أئمة الجرح والتعديل في أنواع الحديث. أما كلام من استعمل من هؤلاء الأئمة كلمة «وهى» أو إحدى مشتقاتها فإن سياقه يبين أن تعبيرهم هذا لا يعدو أن يكون تنويعاً لفظياً أو تمييزاً لمراتب الضعف بتقسيم الضعيف إلى ضعيف وأضعف، فعدلوا عن تكرار ما يشق من «ضعف» إلى التعبير بما رأوه مرادفاً لها، مجتنبين بذلك الإملال والإثقال بتكرير الكلمة أكثر من مرة في جملة أو عدة مرات في فقرة، وهو ما لا يرتاح إليه الذوق البياني السليم. وآية ذلك أنه عند ضبطهم التقسيمات لا يجيئون بكلمة «وهى» أو إحدى مشتقاتها، وإنما يقتصرون على تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف.

القول الفصل

قال الشاطبي — رحمه الله — في «الموافقات». ج. 4، ص.

194/195 :-

النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا، كانت الأفعال

مخالفة أم مخالفة، هذا لأن المحتكم لا يحكم على فعل من

عاصفتهم حول حديث «السلطان ظل الله في الأرض»، وقد تعددت مصادره وألفاظه حتى عند السيوطي في «الجامع»، وهو سهل المرجع لكل من يستطيع القراءة، وكان حرياً بمن سلمت مقاصده أن يتدبر طويلاً قبل أن يندفع في تلك العاصفة التي أثاروها وأن يتخرج من معقاتها لو أنها استطاعت أن تحدث ما أرادوا منها أن تحدثه.

ذلك بأن محاولة الدعوى - من وراء التشكيك في الحديث - بأن دلالة لا يمكن اعتبارها إنما تعني بكل بساطة الدعوى بأن طاعة أولي الأمر ليست من طاعة رسول الله ﷺ، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ ورسول الله ﷺ أقام على هذه الآية أمره بطاعة أولي الأمر وأن طاعتهم طاعة له. وهذا معنى أن ﴿السلطان ظل الله في الأرض﴾، فما دامت طاعة رسول الله ﷺ من طاعة الله، وطاعة أولي الأمر من طاعة رسول الله ﷺ فإن معنى الظل في الحديث الذي حاولوا التشكيك فيه واضح جلي أنه المثابة التي يتفيؤها أفراد الأمة الواحدة، إذ يفيئون إلى أمرها في كل ما يعنيه من أمر دنياهم ودينهم، لاسيما ما قد يحدث لهم فيحدث بينهم نزاعاً.

ومآل التشكيك في دلالة هذا الحديث وشرعيتها هو توهين العلاقة بين الراعي والرعية توهيناً ليس من شأنه أن يزيل العصمة التي تجمع بين الرعية نفسها وهي تفيؤ ظل الله بطاعة سلطانه.

ولا يعارض هذا ما ثبت عقلاً وشرعاً من عدم طاعة السلطان إذا أمر بما يخالف شرع الله، بأنه إذا أمر بذلك يكون قد أزاح عن نفسه صفة الظل الإلهي وأضفى عليها صفة الظل الشيطاني.

ولعل هذه الحقيقة هي التي تبين معنى السيادة ومصدرها في الإسلام، وأنها لله وليست لأحد، وأن القول بأن السيادة للشعب بدعة ما أنزل الله بها من سلطان وأن ولي الأمر إنما يمارسها تنفيذا لأمر الله فهو قائم بأمره في ممارستها، وهو بذلك يستمد شرعيته في موقعه من شرعية قيامه بأمره.

ولكن هذا بحث جليل فسيح المجال بعيد الأثر سنعرض له في كتابنا المقبل - الشورى في الإسلام - إن شاء الله.

وحسبنا هنا أن نكشف ما حاول تقنيعه من توجه إليهم في تصرفاتهم ومؤشرات الاتهام بأن لهم مقاصد، من مآلاتها مخالفة لما جاءت به شريعة الله، ولما هو من مصلحة عباده، فإنما جاءت شريعة الله لتحقيق وحدة الأمة الإسلامية وإقرار وتدعيم أمنها بما أوجبه من طاعة أولي الأمر وعدم الاختلاف عليهم، وعبر عنه رسول الله ﷺ بقوله: «السلطان ظل الله في أرضه» ولو كرد المرتابون أو المريبون. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

انتهى